

۲۹

	خطی "فهرست شده"
۶۱۹۲	۳۱۹



من انعام او غیره و ما وقع علی غیر الاختیاری بحمد الله تعالی علی صفاته
فلترتبه منزله الاختیاری اما الاستقلال الذاتیه و اما باعتبار
کونه مبادی افعال الاختیاری فهو ليس مجرد حقيقة واستعمال الحمد
فيه مجاز اولان الحمد علیه ليس مجرد حقيقة بل جعل مجزوا
عليه مجزوا و الحمد علیه حقيقة امراخي لولیه في الصحاح
الواضحة العدد و كل من ولي امر احد فهو وليه هذا و لا يميز
بجمله اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لله كل حمد هو الله تعالى
لان يجب كل حمد لوجه البه و لا غير فلا يجب الا لله او حمد لله
و اما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لله كل حمد هو الله تعالى
يحمد عليه و به و خلق استعداد الحمد و اسبابه في الحمد و جاز
الحمد بما يليق به و الحمد يصلح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد
حمد متعلق بولیه و ان يكون مبنيا للمفعول اي كل حمد لله فائمه
به و من الا فضل من ترك جانب اللفظ لرغايه ما هو الاصل نظر
الى المعنى فعمل الحمد مستعاض كل المعنى ان كان يكلف اداء كل ما
عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيد الثبوت كل معنى الحمد لله تعالى
دون غيره فخر في الحمد و درجة الكمال و لئلا يجعل الحمد للمبنى للفاعل
له تعالى و غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره و يريد الحمد بغيره
المقام حمد تعالى يكون المعنى التامديه له و المحضه به لا ينافي مع غيره و يكون
حمد الله تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا يحصى ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك و لا يخفى ان هذا الحمد على و اجل افراد الحمد و لهذا اختاره نبينا البلاء
المعراج حين راقى ربه و لا يخفى ما في جميع الولی و النبي في تقديم الولی

کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۱۰۸۶

موضوع: عصار العقیق

مؤلف: حاشیه شرح جامی

تاریخ ثبت: ۱۳۱۳

۸۸ - ۴۱

۱۳۱۳

۱۳۱۳

خطی - فهرست شده - ۲۲۲۶



من انعام او غیره و ما وقع علی غیر الاختیاری بحمد الله تعالی علی صفاته
فلتتمیز به منزله الاختیاری اما الاستقلال الذاتی و اما باعتبار
كونها مبادی افعال الاختیاری فهو ليس بحقیقه و استعمال الحمد
فیه مجازا و لان الحمد علیه ليس بموجود علیه حقیقه بل جعل مجزوا
علیه مجزوا و الحمد علیه حقیقه امراخی لولیه فی الصحاح
الواضحه العدو و کل من ولی امر احد فهو ولیه هذا و لا یجوز
یحمده اما علی الاول فالعقید ان کل حمد یحب کل حمد و هو الله تعالی
لا یتوجب کل حمد لرجوعه الیه و اما غیر فلا یجوز الا حمدا و سجدات
و اما علی الثاني فالعقید ان کل حمد من ولی امر کل حمد من خلق ما
یحمد علیه و به و خلق استعداد الحمد و اسبابه فی الحمد و جزاء
الحمد بما یلحق به و الحمد یصلح ان یشبهه منبیا للفاعل ای کل حمد
حمد متعلق لولیه و ان یشبهه منبیا للمفعول ای کل حمد و یدیه قائمه
به و من الا فضل من ترك جانب اللفظ غایه ما هو الاصل نظر
الی العقی فی جعل الحمد مستعلا و کل العین ان یشبهه ان کل حمد
علیه لفظ الحمد لیکون اللفظ مفید الثبوت کل معنی الحمد له
دون غیره فیه فی الحمد و یدیه کمال و لکن ان یجعل الحمد المنبى الفاعل
لعمدته و غیره بمعنی انه قائم به تعالی و یدیه و یدیه الحمد یفهم
المقام حمد تعالی لیکون المعنی التام یدیه له و لا یبائی من غیره و یشبهه
حمد الله تعالی باظهار العجز عن الحمد کانه قال لا یصعق شئ علیک انت کاشیت

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حاشیه شرح جامی
مؤلف: عصار الدین
موضوع: عقاید
شماره ثبت کتاب: ۹۷۱۹
شماره قفسه: ۱۳۸۲
تاریخ ثبت: ۱۳۸۲
۳۶ - ۳۷



من انعام او غیره و ما وقع علی غیر الاختیاری بحمد الله تعالی علی صفاته
فلتترک له منزله الاختیاری اما لاستقلال الذات فيه و اما باعتبار
كونها مبادی افعال الاختیاری فهو ليس بحقیقه و استعمال الحمد
فيه مجاز و لان الحمد علیه ليس بموجود علیه حقیقه بل جعل مجزوا
عليه مجزوا و الحمد علیه حقیقه امراخی لولیه فی الصحاح
الواضح العد و وکل من ولی امر احد فهو ولیه هذا و لا یجوز
یحمده اما علی الاول فالمعنی ان کل حمد یحب کل حمد و هو الله تعالی
لان یحب کل حمد لمرجعه الیه و اما غیره فلا یحب الا حمد او حمد یحب
و اما علی الثانی فالمعنی ان کل حمد من ولی امر کل حمد من خلق ما
یحمد علیه و به و خلق استعداد الحمد و اسبابه فی الحمد و جواز
الحمد بما یلیق به و الحمد یصلح ان یكون مبنی الفاعل ای کل حمد
حمد متعلق لولیه و ان یكون مبنی المفعول ای کل حمد ویه قائمه
به و مراد فاضل من تزلت جانب اللفظ لمرغایه ما هو الاصل نظر
الی المعنی فجعل الحمد مستعلا فی کل العین یا و کتاب تکلف اراد کل ما یجوز
عليه لفظ الحمد لیکون اللفظ مفید الثبوت کل معنی الحمد له بنا
دون غیره فیه فی الحمد درجه الکمال و لکن یجعل الحمد المبنی الفاعل بنا
للمعنی و غیره بمعنی انه قائم به تعالی دون غیره و ترید الحمد یفهم من
المقام حمد تعالی لیکون المعنی العامیه له شایع الخ صده لا ینافی من غیره و ینک
حمد الله تعالی باظهار العجز عن الحد کانه قال لا یحصى ثناء علیک انت کاملت
علی نفسك و لا یحیی ان هذا الحمد اعلی و اجل افراد الحمد و لهذا اختاره نیکو الیه
المصراع حين لا فی رتبه و لا یحیی فی جمع الولی و النبی ثم فی تقدیم الولی

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حاشیه شرح عصار العقی

مؤلف: عصار الدین

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۹۷۰۱۹

شماره قفسه: ۸۹۰

تاریخ ثبت: ۱۳۸۳

۳۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی
۳۳۳۶

على النبي حيث اشارته دقيقة الخالق المشهور من ان الولاية افضل من
 من النبوة والصلوة على نبيه النبي افاض الله من الخلق بليغ احكاما
 والرسول اخبر منه وهو ان كذلك يكون له كتاب وشريعة والاصل في
 الاشارة العهد هذه الاصل نصف النبوة وقد يكون الجنس والاستفاد فيكون
 المعنى والصلوة على كل نبي له نوع فوجه اختياره على الرسول لما يجب للفظ في
 البيع وما يجب المعنى على الثاني ظاهر لانه اشمل وعلى الاول دلالة على
 انه صيغ الصلوة بمرتب النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتب الرسالة في
 الاوضح وعلى الدواعي المتأخرين باداءه التزم اهل السنة ادخاله
 على الاول رد على شيعه فاتهم من عواذ كل عين النبي والله وينقلون في
 ذلك حديثا في الصحاح الالهي امله وعياله والله ايضا اتباعه هذا ولعل
 على الثاني كون احوالهم صايبا بعد التعظيم والفقهاء اقول في تعيين الالهي
 والمقام لا يبعده في الصحاح الالهي ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان الله
 واحبابه مقادرون باداءه نفسه وادبه ربه وهو بليغ كتابه والاحكام
 وفي ذكر الادب مراعاة الاستهلال بان القوم قسم الادب فضاء هذه
 الامور الخاضعة في العقل استعمل المعاني التي سيدكرها في كتابه على وجه لا
 واور واسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة وما يستعمل في الامور المعنوية
 وان كان وضعها للاموور المصورة الحاضرة في ربي الخاطب لكن لا بد من تكتة و
 التكتة هي هنا اما الاشارة الى تقاربه بعد الخالي حتى صارت كمال علمها
 كانتا مبصرة عنده ويعد على هذا الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال
 فطنته الطالب الى ان يطلع ميلا صارت المعاني معه كالمبصرة عنده
 ان يشار له الى المعنويات الاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حشا الطالب

في خبر

على تحصيل المعاني فوايد جميع فائدة وهو ما استفيد من علم احوال وفاء فائدة
 له الما ان فينا لا يثبت له المال فلا ان تدين بالافوايد الثواب بعقوبة هذه امور
 ثابتة بعيدة عن البطالين وافية اي كثيرة تامة يقال وفي الشيء وفيه على
 فعل اي كثيرة ثم قوله مجمل متعلق وافية على تقدير معنى المتعلق والمال تحصيل الا
 من وفي بعده اي لم يعد وقوله مجمل متعلق وافية لكن الاول لا يبلغ وانما
 ألفا يد اسم لكتاب في المعاني والوافية اسم للتوسط والمشارك كتاب في فائدة
 وفي دمج اسماء الكتب بلاشابهة بكثرة تحسين الكلام البليغ مجمل
 مشكلات الكافية للعلامة المستفيضة في المشارق والمغارب ههنا المعاني
 الاول ان قوله للعلامة يستلزم محبة المعنى ان يكون في تقدير الكافية
 صفة للكافية وليست بحسب اللفظ ان يكون في تقدير كانه للعلامة
 حالها منها واكثر ما يدعيها اليه الحقون في مثله رعاية جانب الخلق المعنى
 لانه اهم وان راعيت ههنا جانب اللفظ لانه ان كان لا بد ان يكون على
 والمفعول والجواب انه يصح ايراد الحال مما استوفى اليه الفاعل والمفعول
 اذا صحت حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تع واتبع حدة
 ابراهيم خيفا فانه يصح اتباع ابراهيم خيفا وما نحن فيه من هذا القبيل
 فانه يصح ان يقول هذه فوايد وافية مجمل الكافية الثاني الظاهر ان يقول
 للعلامة المستفيضة في المشارق فان الاسناد الى جمل الموشا لفظي جوب
 تاليف المسند لا انما اعتبر جانب المعنى لانه ان يدعى بالعلامة فذكره لالت
 الاختيار في رعاية التذكير والتاليف اذا كان اللفظ مذكرا او مخفيا
 موشا او بالعكس الثالث ان في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظرا لان
 هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء يعني جميع جميع اقسام العلوم كاهو

والكافية من المعاني والوافية اسم للتوسط والمشارك كتاب في فائدة

حقه من العقلية والقلبية ولين ابن الحاجب لا من العلم من العلوم العقلية
وكبير ابن الحاجب ولهذا خص بن بين العلم فطيلة والدين الترابي بالعلم
حيث سبق العلم كالم في جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه او عيب
وما من عيب الا وهو فيه كذا وكذا في اطلاق العلامة على عدم الاعتداد
بالعلوم الفلسفية الرابع انه اضاف من بين وصفاته العلامة على استعمالها
لعمد الوصف بالفضائل لاعتباره واعتداده عن اعراضه عن الاعراض
في المدة الخامسة انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يوجد براد بها حقيقة حتى
يخفى صدورهما الذي يستدعي صبغة الجمع بل اراد بالمشرق والمغرب فيجمع
جمعهما بل اقره شافية الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخ من
استنبات فيه المن ومن محسن واحد وخير اولي اخرهم او المتأخرين
وقد يطلق على من يبلغ هذا النجيب ومنه يقال شيخ الرجل على ما في
الصاح اي وصفته بالشيخ للنجيل وهو المراد ههنا لان المشهور ان الشيخ
ابن الحاجب قتل شابا نعمة الله بفضله في الصاح نعمة الله برحمته عليه
بها هذا الكلمة مأخوذة من نعمة السيف اذا جعلته في غلافه والعد
غلاف السيف في الجملة اشعار تشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع و
قطع المشكلات واسكنه بجموعه جانه اي وسط جانه بكره للجم
جمع جنه والفتح القلب والجنة المدينة ذات النخيل والخل نظمها
بما نظمت الاول اي جمعه في السلك والسلك الخيط والمقدور جعل النخيل
في قراره وخل على الاقرار والخل على الثاني بلغ في مدحه الكتاب ولط
السلك مادام فيه حلاوة والاهو سلك والتعريف بالقوم وفي اشارة
السمط الى التعريف اشارة الى ان التعريف لا يفارق الفوائد كالدرد

لا ولد الخبز للزهر عند اهل الدكا والفضل الدكا وقوصفه بالقر في قر
في قوصفه بالذكاء والفضل التآلف هو كالتآلف للزهر والجمع
المترادفة في الخطب مستفيض لا وصف له عند البلغا وسميتها بالفوائد
الضمانية فان قلت قد تفرق في محله ان النسبة الى ابن زبير بن زبير
فكيف جعل النسبة لغيره الدين ضيائية قلت هي النسبة في التكميل لا في
الميز الثاني ان كان المقصود ان النسبة الى ابن زبير الاول المقصود في ضيائية
الدين الاول يجعل الشخص ضياء الدين والمقصود في ابن زبير الثاني رفع قدره
الشخص بالنسبة الى ابن زبير الثاني عبد مناف فان المقصود اظهار كماله
في العبودية حتى من بين العباد لضاف اليه باسم العبد كانه العبد
قلت لم يوجب الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية من تكلف الخلف قلت
لان المقصود اليه اشهر بالقلب وان في القلب ما يمدحه ويجعله علامة
غاية للتأليف وان فيه نسبة الى الضيائية بحسب المعنى فيضها به في
القلوب ويرى على ما ظله الربوب لانه لجمع والتأليف الا في
يرتفع لانه لا فائدة فيه الا اخرج الفقير من المساكين كالم
الغائبة العلامة الغائبة ما تقدم في التصور وما عرفت في الوجود وضياء
الدين بوصفه متقدم في التصور لكن لم ينعرف في الوجود والعلامة الغائبة
تعلوه هذه الشرح ولما قل ان تعلم العلامة الغائبة لعمد وتصح وكفى
في النسبة الشارح شق من السور يعنى مما اكل ومضاه الباقى في
الكشاف وان العرب هو الشارح يعنى الباقى واستعماله كلام المصنفين
بمعنى الجمع غير ثابت وقد استعمله الكشاف في هذا المقام بمعنى الجميع فحق
القول بانها من غاب عينا الشارحها بمعنى الجميع انفع للمدعي لانه

من الاشياء
والتي هي
من الاشياء

ضياء ابن زبير

بذكر الله في حق من اصحاب الخصال تقييداً للبدء في الله وما يكون
 من اصحاب الصانع وما توفى الا بالله التوفيق جعل الاسباب واحدة للشيء
 وقيل لا بد من تقييد ما يخص التوفيق والجزء لا يستعمل التوفيق في اسباب الشئ ولا
 ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى استقبح اهل الشافعية الفعل الى الفاعل الى
 لا الله يدخل الالة فلا يخرج من زيد والضامن بزيد وانما يقال خرج من زيد
 وما توفى الا الله وتوجهه على ما يستفاد من الكتاب في تفسيره هو
 انه يتفكر في بعض من جملة ما كثر في الامة من الكفر وقبحه وهو
 ونعم الوكيل فيه بحثه في حاشي المصنف بحمل ان كتابه يعني بحمل نفسه نصاً
 كتابه بهذا التام والحق بالكتاب في الشريعة ما وجدنا في التفسير عليه وفيه اي
 الاية المركبة من الضمان المحركة شرعية والحمل يكون قولاً وهو المشهور في ابي
 ادريس الصانع يمكن فعله بان يفعل فعل مؤنث مشاهة بغير الفعل كانه في
 هضم النفس من ان يما كاد ان يوقعه في الانجاب كنهية في ذلك الكتاب فيهم
 الجماعات ويعلم منه ان كتابه الصلوة ايضا ولا يلزم من ذلك عدم الهداء
 به مطلقاً اعلم ان اصل هذا الوجه لتمام المحمل في الفاضل الصندي لكنه
 على وجه توجهه عليه من حرق في التنازع حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه و
 حذف منه ما كان براه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل لم يبين بالحمد هضم النفس
 بحمل ان كتابه هذا من حيث ان كتابه ليس كتاباً للسلف فيكون على منعه واما
 حتى يكون في هذا قطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يرفع من الاقدار بالسلف
 وتلك ما ورد به السنة لان حال هذا التكنة وهل هذا الاقبح ان يرفع من
 والصلوة هضم النفس بحمل ان يكون في اعتداد الفضلاء والمكلفين فاصح السار
 تراء الاقدار بالسلف محمل على ان كتابه الحمد وجعله جزءاً من الكتاب والمقام

التوفيق
 كذا

ترك العمل بالسنة وجد ان قوله واعلم من عنه ويمكن ان يقال ان هذا اقتضاه على
 طائفة من السجدة من انما وصفنا ان الكتاب الذي هو الحمد حقيقة لا يتم الاقضاء
 الفقه والمطالع في هذا الباب و براهينها في الكلمة والكلام لا يحد في
 هذا الكتاب عن آخرها كما كان واجباً للصنفين ان يذكرها في الشريعة في المقصود من
 النص الكلمة والكلام لكنهما من معنى العلم والتعرف ان يكون الطالع على بصيرة في طلبه
 ويكون بحيث يتعرف بهذا التعريف عند ما يرد عليه من سائر القرائن عليه وبيان عليه
 ليس من سائر القرائن عنه ولا يبعد عن طلبه لا اشتغال به وان يذكر العرض
 من تحصيل الخبر اذ رغبة الطالع في تحصيله ولا يبعد عنه بما يبرهنه من شدة
 التحصيل والصدق والكلام لانه لا يبعد عنه في الشريعة في الحق واعلم من
 عن الاخرين لان كتابه لا يقتضي العلم لا يكون تحصيله الا في حال لا ينفقه فيحصل
 البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقر العلم على حفظ طاق الكتاب وهو
 معرفة مفهوم العلم والاعراض منه في حق ما يراه من القرائن والمعرفة وعلى
 التقديرين في البيان على معنى انه قد عرفها على وجهه في معرفة الاحوال يتوقف على معرفة
 فان ثبت ولا خلاف وقدم الكلمة على الكلام لكون اولها هذا صريحاً ووجه
 التقديم توقف مفهوم المعنى على تحقق المفهوم وتوقف مفهوم المعنى على تحقق
 معرفة المعنى على معرفة المعنى فتدبر في كل الكلام متفقاً من الحكم الاستقاف في العلم
 الاخر ولما استنبط في اللفظ والمعنى المتفرق في المناسبة المعنوية ان يدخله معنى
 المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكون في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق
 منه في المشتق لانه المعنى المشتق وهذا مستقصبنا في تحقيق في شرح الرسالة
 وهو صحيح يفتح الهم مصدريه واما المخرج بالضم هو اسم
 لتأنيدها في النفس كالمخرج ان اكتفى بحمل التأني في السبب كان مخرج

في قوله واعلم من عنه

يكون جاري في الفاظ باعتبار ما فيها من الحسنه والسيئه لكن قوله قد يترادف بدل على
 على انه اذا التفت الى ما كان في قوله من الحسنه والسيئه كان في قوله قد يترادف بدل على
 الكلمه الكلمه وهو الذي لا يترادف احد من المعاني والصوره الكلمه والحاصه
 وقد يترادف الكلمه في الشايع الكاذب وفي قوله امير المؤمنين وامام المؤمنين على
 اي طالب الكلمه ولم يبلغ ذلك الشايع ولو بلغه لم يترادف بعض الكلمه
 ما بين اللسان واللسان يكون معنى اللغه واللباصه وهذه الجايزه محتمله
 والكلمه بكسر اللام هذا التحقيق اللفظ الكلمه لا اللفظ الكلمه باذنه نسبة له
 بهذا المقام لان معرفه معنى الكلمه انما هو تحقيق الكلمه ان يترادف في الداء
 للفرق ما بين الجمع والواحد والفرق بين الجنس والواحد جنس الجمع كما
 ونعم والفرق بينه وبين التبرانه لم يطلق الا على الثالث بجملة والتميز من
 الاستعمال جزم من الكلمه هذا التحقيق والتميز على رصفه والطيب
 يا قل بعض الكلمه هذا التاويل الجيد عن ظاهر الاستعمال جدا لغيره
 اللغه ان يقال مقام ايراد الحكم على الكلمه الطيب بعض الحكم الطيب فيقيد
 ما الطيب ويكون له قال البعض لان الطيب من الكلمه بعض الكلمه ولهذا
 القول الاول ويمكن ان يشاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل والتاويل هذا
 التاويل ان يقال قد يخرج علماء التفسير الاصول والفرقان من الكلمه
 بطلان معنى الجمع على ما ظهر من المعاني البسيطة لم يترادف على الحقيقة فلهذا
 لا يكون معنى الجمع هنا مترادفة ولو كانت باقية لزم ان لا يقيد
 الكلمه الطيبة الوحدة لم يترادف من الكلمه واللام فيها الجنس
 لان اللام التعريف معناه الاشارة الى ما يترادف الخطاب فاما ان
 يشابه المعقود اللفظ الذي دخلت عليه في ردهم لجنس فاما ان

يقصد

يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كافي لانسان حيوان الناطق في لام التعريف
 من حيث هو واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما في لام العهد
 كافي ودخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له في لام الاستغناء
 كافي قوله ثم ان الانسان في خبره الذي انما هو واما ان يترادف
 القسم من مفهوم اللفظ معهود ابياتك وبين الخطاب سبق مقدمه اليه عند
 سماع اللفظ في لام العهد لما روي عننا ان سئلوا في قوله وسورة
 فرعون الرسول ثم اخبرنا ما له تحته كره وهذا اختيارنا فيهم انما في لفظ
 الكلمه في اللام والباء في الوحدة فاشارة الى قصد بقوله ولا مناهة في لفظها
 اي بين اللام والباء او بين الجنس والوحده ولا يخفى ان فهم المساق بعد القول باللام
 لا قبله من تيقن العطف وان وقع ذلك في اللفظ في قوله وفي العطف لان المساق في
 حقيقة الكلمه والباء لا رفته وقد فقه بان الجنس بوصف الوحدة ولا يخفى ان
 المساق بين الجنس والوحده جواب جمل التراتي لا تحقيق ادا يقتضي ان التاويل
 ليس الوحدة جنس اشار اليه اللام بل جعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحده
 في كونها افرادا به حتى لا يقع جعل كلتيه معا فلهذا المعقود وهذا
 ان ينافي الكثرة التي لا يترادفها الجنس ويكسر جملتها على العهد لما روي
 الكلمه المذكورة على السنة الفاه اشار اليه بمراد امكان المصنفه من
 وجهين اما اوله فلا يكون الهم الداخر في المعقود في الخبر لجنس من روي عن
 جادة التعريف واما ثانيا فلا في لام العهد اشارة الى قسم من مفهوم
 والكلمه جارية على السنة الفاه ليس مما في مفهوم الكلمه بل على مفهومها
 وجعل الكلمه الجارية على السنة الفاه ليس مما في مفهوم الكلمه بل على مفهومها
 وجعل الكلمه ثانيا واما بطلان عليه الكلمه حتى يصير الكلمه التي يترادفها

كلف لا يركب الا بعد كل ما قبل
 اللفظ في اللغة التي قالها كذا
 ولفظ النواة اي صحتها انما صريح بقوله اي صحتها انما صريح
 ان المقصود بصحتها انما صريح بقوله اي صحتها انما صريح
 قلت من ان علم انه لم يقصد اللفظ من اللفظ كان قلت لانه لا يريد ان يصدق
 بالبناء قال في القاصدين لفظ براء يخلو في المناسبات للغير لا مطلقا هو
 اللفظ بالشيء اللفظ لان اللفظ يدون الصفة صفة المتكلم دون
 الكثرة فلو ان اللفظ بمعنى اللفظ هذا وبعد فيه نظر لان يكفي للفظ
 المتعلق فيصير نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لا
 صفة اللفظ لكن لما في اقرب لانه يخص اللفظ وان اللفظ في عرف اللغة
 كالكل ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فاولا فيجعل العرف اصلا لهذا
 الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى الخواص من المعنى العرف في اللغة الثموية
 ما يتلفظ به حكما ولم يعمد فيما بين ابواب اصطلاح العقل من المعنى التي
 الى احوالهم وانما العادة هو المعنى فلا جعل اصطلاح العقل في احوالهم
 بمعنى اللفظ ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى اللفظ
 انما اعتبر جعله بمعنى اللفظ ليكون من قبل نقل العام الى الخاص لا ان
 مناسبة العام للخاص اشده من المناسبة للعقب حين النقل ابتداء
 فان قلت في جعل اللفظ بمعنى اللفظ قد لا يتكبر في نقل
 اللفظ ابتداء المصنف لفظ براء لانسان قلت الفرق بين جعل اللفظ بمعنى
 المتلفظ اللفظ من اللفظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به فان الاول نقل
 المصدر المطلق الى فعله مطلقا والثاني نقل المصدر المطلق الى قسم
 من اقسام مفعوله ومناسبة الاول انما كذا في وثيقه هناك

وغيره

ومجده ان وهو ان جعل اللفظ بمعنى اللفظ اللفظ من اللفظ ابتداء فيكون قبل
 النقل العام الى الخاص ثم جعل ما يتلفظ به فيكون نقل اللفظ للخاص
 المتعلق بالخاص مهلا كان احصوا المشهور في كلام النحاة مهلا
 او مستغلا وانما عدل لان العمل بالوضع وهو يقال الموضع لا المستعمل
 وكانهم قصدوا المستعمل لما يمكن استعماله والمعمل الم يمكن استعماله
 ويجعل ما ذكره اول لان المبادر في جعل المستعمل المستعمل بالفعل واللفظ
 الحقيقي لا يفي انما اذا وضع اللفظ لا يتلفظ به الانسان حقيقة او كذا
 في غير ما يتلفظ به حقيقة في الصور المتلفظ به حقيقة ولم يوضع له لفظ
 في ضرب الالفاظ العقلية غير ان يكون فاعلم اللفظ واللفظ في غير
 لفظ غير افعال لفظ فاقم مقام اللفظ في اعتبار من الكلام لللفظ ايضا
 كجعله من الكلام المعقول فيقولون في قوله معية لانه يكون واجبا
 وانه ممكن اجما او غيرها فانه يكون من مقوله الصواب اذ ارجع الضمير
 الى الصواب في قوله ليس في قوله الصواب والحق اصلا وليس على ما ينبغي
 فاحفظ فانه مما احتج على غيره مما احتجوا على الغير في قوله ادري اني
 معية قليلا في لفظه والذوالا لا بعد وكذا مثله مثل قوله ادري
 لان المقصد العدة غير صحيح والاول يصح قصدها في كذا لانه كذا
 المقصود بها الصواب بدونه الماء على الكلام الواحدة بخلاف الكلام لكن
 الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المصنف ما وضع لفظه في اللفظة
 عنده الا في خلافه صاحب الفضل فانه جعل اللفظة الواحدة ان لا يصح
 المتلفظ بها من حيث الالفاظ فينبغي ان فينبغي ان لا يكون له مكان اللفظ
 به من حيث باعتبار المعنى الاضافي والمطابقة غير ان لم يغير جازية لا

انما يتبادر الى الذهن
 انما يتبادر الى الذهن
 انما يتبادر الى الذهن
 انما يتبادر الى الذهن

المصدر لا يجعل التانيث والتثنية والجمع وإن أراد به معنى المصنف صرح به في
الكشاف في نفسه قوله في حق كبر سبها أو كونه لها الكون وإنما قال
غيره لا ينفك كفاً يادى ما يكفي مع كذا اللفظ انصرف ما يتبعه
احضرها استغنى اللفظ فقدره ليكون للمعنى محمداً لا ختماً فيه
نفس السامع كل مذهب يمكن الوضع تخصيص الشيء لا والقياس
شيء لا يظهره بل هو معنى قوله وضع وإنما يجب أنه انما يتخصص
بشيء يجعل المعنى خصوصاً بالمعنى يخرج وضع اللفظ للمرادف فان
جعل اللفظ خصوصاً بالمعنى يخرج وضع المشتق بحيث يوافق
كافى اللفظ او احسن كافي الدوال الأربع والمراد باحسن الموقفاً
مع اطلاق اللفظ لا احسنه اذا بصرتا وعلية على ما في التاموس
والاولى في معنى اللفظ هو ما يجمع اصل اللفظ وكما لا يصح في
مستفيد من اللفظ فانه فعل للمفيد لا انه اذا ارد ان ينصرف في اللفظ
المعناه العرفي وليس في السماع عرف فافهمه بل اذا اطلق على ضم
الاولى بل هو اطلاقهم ضميمة واحسن بان المراد من اطلاق اطلاقاً
ولذلك كيفما جاز وكذا الحال في الوجه الثاني ولا يبعد ان يقال
ان يقال لم يغير الجيب الا ولا ينفك قيدا فلذلك لا اكتفي بالبادر من الاطلاق
كما اكتفي به في حق تعيين الجواز للمعنى الجازي لانه متى اطلق
اطلاقاً خاصاً او اطلقه ارباب اللسان في اللغة في محاورهم يفهم
منهم المعنى الجازي لانه متى اطلق شيئاً من هذه الاطلاقين لا يكون
بدون الضمنية على ان تعيين الجواز ليس من ارادة الوضع بهذا المعنى
الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان اخراد الوضع بالمعنى الاعم
وهو سمر

وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقاً وان كان بنفسه او بتعريفه مع قرينه وهو
ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احسنه اعم من الفهم اجلاً
او تفصيلاً وعند السماع المحرف فيهم معناه اجاراً والدلالة على معنى نفسه
غاية عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلاً من غير
فلا اسكال اصلاً ولذا نزلنا قوله ان اورد المخرج التامه اللفظية
وكنتم الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على فخر ذائقه الا ان
وزن الله المنع وعلى الله التكاليف وعنه نال اعرضه حقيقة الحال وصحة
المقال المعنى ما يقصد به اي اصطلاحاً وقد كوفي له المعنى المقصد
فهو ما مفعول اسم مكان بمعنى المقصد اي لغة وبره عليه ان
مكان الحديث يبرز مفعوله فليس ما يقصد به اللفظ في المقصد حتى يصح
اطلاقه عليه ويجوز عنه ان يكون المفعول والظرف مناسبة فيصح ان
ينقل اسم احدها الى الاخر فظهر بهذا انه لا وجه للاختصاص على اسم المكان
بل يصح ان يكون اسم زماناً فاحفظه او مصدر ميم مع المفعول اي
لغة واصطلاح فهو اخص من مصدر الميم بمعنى المفعول لان المصدر المذكور
بمعنى المقصود سواء قصد بقى اولا والمصطلح هو المقصود بالتفصيل
المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص ولك ان تجعله منقولاً الى المعنى
الاصطلاحي اي ابدءاً من غير جعله بمعنى المفعول كما سمع في اللفظ فالفرق
بين اللفظ والمعنى مما لا يدعى اليه معنى او تحققت معنى اسم
المفعول من تحققت لفظاً احد البائتين وتبدل الكثرة التثنية الى هي
اختصت الياء الاخرى القا وهذا أقرب الوجه معنى بعد هذا لفظاً
مع انه لا يبدله نظير في الكلام العرب وما كان المعنى ماخرها

في الوضع فان قلت كان المعنى مأخوذا في الوضع كذلك الدال مأخوذا فيه
وهو الذي الاول فلا بد من هذا الوضع عنه ايضا ليصح استناد الوضع الى
اللفظ فلا وجه لاعتباره على بيان القيد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان
التحديد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاصلا وقاصدا اليه ليثبت
به الى امر يلحق بقرينه بعد اجتماع التاضين على خلافه وهو جعل المعنى
قيدا خارجا لا بيانا للواقع والتجريد عن الشيء الاول لا مدخل له فيه فان
قلت اي غاية في تجريد المعنى واستعماله في خبر معناه ههنا وذكر المعنى
مع انه لا يناسب مقام التعريف ومضيق الاختصاص قلت دعنا الى هذا
المتصيد المعنى بالافراد الا انه بهذا المعنى كونه المفرد قيد للمعنى
بالافراد الا انه بهذا المعنى كونه المفرد قيد للمعنى فخرج به التام
والفاظ الدالة بالالطبع الدال ان دل العلامة لانه المنفرد الدال ان
عقلية كذا لانه لفظ يشير على وجود اللفظ فان الفصل يحكم بكونه دالة
بملاحظة حال اللفظ ونسبه والا فان كان العلامة كذا الطبيعية
مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى طبيعية كذا لانه احاط
وجمع المصدر فان شئت اللفظ وتبين حاله لا يقتضي ذلك بملاحظة
حال الطبيعة وانما مقتضية لاحداث اللفظ حاله عند المعنى
والا فان كان الدلالة لاجماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى
فالدلالة وضعية فان قلت لم يذكر اللفظ الدال بالعقل
ايه قلت لان الدلالة بالالعقل ليست الا مهملة والدال بالالطبع
والدال بالوضع والمثل لا يخرج بقيد الوضع بقرينه لانه لا حاجة
الى ذكر اللفظ الدالة بالالطبع لانه مأخوذا في المعنى الاول

يقال

ان يقال لصرح بها المبدأ للاهتمام ببيان خروجها عن غيرها من اللفظ بالكلية
للدلالة والمبدأ بقوله خرجت المهملة لا الكلية بقرينه
وبقرينه خروجها عن غيرها لان خروجها عن غيرها لا الكلية بقرينه
بمخرجها حرفا لغيرها حرفا وتقطع اللفظ بها اي حرفا وركبها
اللفظ بقرينه اذا خرجت اللفظ عن اللفظ لا يخرج به من حيث هو وقرينه
عن اللفظ وخرج بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب باذ
المعنى فيه نظرا لان كثير من الحروف الهجاء والمعنى كخرج الاستعمال ولا م
اي حروفها القسم والعاطف من حروف الهجاء المفردة لك ولا يخرج
بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا السند الا
ان يقال قولنا المصنف لغرض التركيب لا باناء المعنى لتفصيل حروف
الهجاء وليست بصفة مساوية لحرف الهجاء فله الحكم الا بالافراج لمعنى
بعض حروف الهجاء اخرجت منها حروف الهجاء لموضع المعنى كما ان يخرج
كلها الا بعضها الا يقول نعم لكنه لا يخرج الموضع لمعنى منها مع بقوله لمعنى
كما لا يخرج الدال بالعقل والفاظ الموضع لمعنى اخرجت منها حروف الهجاء والدال بالعقل
بقيد وضع بل يخرج جميع تلك الامور باعتبار قيد ايجبية في التعريف
فان قلت فوضع بعض اللفظ باذا وبعض اخر لمعنى فاد التعريف لعدم
صدده عليه لانه وضع لمعنى لفظ انه لولا للموضع لمكان التعريف لخص
وليس انه ادب المعنى لانه ستمعنها فان قلت بعد التعريف المعنى ما قصد
لشي كير مع هذا السؤال قلت لما فيه عند السائل مقدمه وهي ان المعنى
لا يترك لفظا لكنه استعمال اللفظ في مقابلته للمعنى حتى يحد في التعريف
بما سوى اللفظ وتخصيص كذا ما في تعريفها كذا قلنا المعنى ما يتعلق به

الا واد مع
ما زاد في
صحيح

بالالف والاربع والظ انه كذلك اذا لم يوسل بل لم يجمع وصفه الاول
 اربع ولا يفتيها بالافراد والركب مخصوصا لا بالفاظ الموصوفة اذ لم يوصف
 اللفظ الدال على الطبع او الفعل فهو منها فاطلاق التعريف معنى على اللفظ
 وصح عن الاختلاف والتعريف الصحيح ما لا يدل جملته الموصوف على
 جزئه وفيه ان يوصف ان اللفظ موصوف للمعنى المتصف بالافراد
 على انه مفعول طلق فعلها الشبه بصفة اللفظ يستفاد منه على ما
 التركيب بما يعارضه ذلك المعنى كان متصفا بمفهوم الصفة قبل ان
 هذا المعنى ولا يستفاد خلافا لما لا يضر به في التوضيح وانما اسم الافراد
 الحقيقة انما هي الصفة المتبادر والضعف الدلالة فانه كما يستفاد من اللفظ
 الثاني جاء بالمعنى الاول وقيل كى يبرع بضعف الدلالة يظهر واداره التوضيح
 بحسب المقام ولا يفتي عليها في مثل هذا اللفظ لان من تحلى الوصف باللفظ
 لانه يوجب ان يكون الوصف للصفة المقصودة بفتح ان المقصود به
 الوصف بل بعد الاستعمال فيه وكأنه لم يبرع له لانه بعد التبرع بجمع
 المقدم صفة للمعنى بوجه ما يفتي له ان يقطع من المعنى ويجعله صفة
 اللفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قاله الشيخ الرضى ان اللفظ
 صفة المعقود عند الحاجة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقين ولا مدخل
 لتوجيه ما يوجهه على تعليق الوصف بالمعنى في ذلك العرض كتركيب
 في مثل قبل قبلا في قوله من قبل قبلا فله سلبه ولا يدع موبها
 نكته في امراد اعدا الوصفين جملة فعلية لان المتكلم يربط في اللفظ
 به ان يخلو اختياره هذه خصوصية عن نكته والحق مفر لا يفتي
 لطف هذا البيان وكان النكته فيه التنبه على تقدم الوصف

في الافراد

نحو واستعمال المسمى في تقدم الوصف على الافراد بالترتبة ولا يفتي انه في عالم
 لا يكاد يستفاد من العبارة والله وان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان
 الوصف الوصف معجولا مستقدا اختار فيه صيغة الفعل واجعل في صفة الافراد
 فاختار فيها لا معجولا مستقدا للافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو
 قدمنا الثانية لانه لا يفتي تقدم الافراد على الوصف كما يوجه جعله صفة للمعنى
 ولانه يراه ذكر المفعول على وجه محتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة لللفظ
 ليدل على ان اللفظ في تعريفه كل واحد يمكن ولانه لو قدم كان متصفا باللفظ
 الوصف المستلزام الافراد الوصف كما يوجه جعله صفة مفرغ بكس ورفق في تقدم
 الوصف ايضا للتنبه على تقدمه فقد وقع في مقام التوضيح بما لا يفتي به الاقدم
 او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه ذكره لانه لا يفتي لما لا يفتي على حال المحذور
 وهذا لعدم كفاية التنبه الحالمة مثل الرجل قبل وكذا وحل لان التوضيح
 كالام كلمة فمركبها من عدة كلمات واحدة لا استخراج وهذه فمركب من
 الافراد خبر على الرجل قبل التوضيح فلا وجه جعلها كلمة واحدة
 واعرب باعراب واحدة لانه الاستخراج وهذه فمركب من الافراد
 والافراد هي من عدة مصداقها لانه الاعراب لا صفة وان يدعى باللفظ
 ما يقابلها من قبل مع انه معرب باعراب فيكون المعنى انه اعرب بجميع
 باعراب لفظ وهذا اندفع ما يقال لانه يستفاد من العبارة ان حرفا ثمة
 مثلا ان يجرى باعرابى الا انه لا يفتي ان اعرب بواحد وليس كذلك لانه
 لما يفتي في الاصل في اعراب المله باعراب اعراب وكيف يفتي في
 مع انه كى فيها كلفين يستدعي كى فيها بكيفيتين قيل ان ما ذكرتم انما يظهر
 في فائدة ويصرف على وجه واحد ومن الرجل والمقوله الجمع والافراد التوضيح

لا يفتي في الافراد

فان العرب في الاول ليس الا في المثنى وفي الاخر في المثنى فان علامة
 التثنية والجمع فيها العرب في الحقيقة وفي غير لان المثنى والجمع اعربا جعل المثنى
 وغير الصالح لان جعل اعربا فيجمع فيها ان الجمع اعرب باعرب لفظ واحد
 لما التثنية وان جمع ان يجعل المعرب في المثنى وذا الجمع لكنه لم يبقا في
 وشبهه في المثنى فلم يبق في المثنى فاعلة في المثنى وليس هذا اول كسر
 وقع في التثنية حتى يكون في التثنية المثنى في الاجماع ولا يفي على
 والاعراب في العرف في القاموس عن غيره على يد غيره او يد غيره
 على ارض عنه فانه لا يقال للفظ واحدة وجه ذلك ان اللفظة لا يصح
 ان يكلم برزق باعتبارها وجمع ان يكلم بعد الله مثنى باعتبار وصلة الالف
 فيه شاذ كذا العلامة المثنى للحق فثاني في شرح الشرح لخص في الوصول
 للمع ان عبد الله اسم باقيا في الفاعل وكل اسم كذلك ونحوه في افعال عبد
 من تعريف الفصل في المثنى كذا في الفصل بعد التعريف المثنى بعد
 المثنى وهو جملته ثلثة انواع الاسم والفعل والمثنى ثم قال في افعال
 الاسم العلم وهو ما على على ثلثة بعلية غير متساوية ما اشبهه وتنقسم الى
 مفرد ومركب ومثول والمفرد نحو زيد وعمر والمركب اما جمل او غير
 جملة اسان صلا اسما واحدا نحو محمد وكتب وبعلمك او مضاف
 مضافا اليه كبعدي مضاف وامر القيس والكنى ثم انه يخرج في تعريف
 الكلمة بعلمك على اسم الله يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لا في تعريف
 باعرب واحدة على ان عرب في المثنى ليس بان احوالا واخر الكلمة مطلقا
 بل على وجه تميز ما هو ما باعتبار الحال عما هو ما باعتبار الالف
 وعلى وجه تميز ما هو ما باعتبار الالف كذا في حقيقة عما هو ما باعتبار الالف

كذلك

كذلك كلمة كذا في الحقيقة كذا في المثنى كذا في المثنى ان الالف
 فيها ليس باعتبار الحال باعتبار الالف كذا في المثنى كذا في المثنى ان الالف
 على وجه تميز ما هو ما باعتبار الالف كذا في المثنى كذا في المثنى ان الالف
 وكذا ان قول المراه بالالف كذا في المثنى كذا في المثنى ان الالف
 بحيث يفهم منه في اخره ان كان منشا تلك الحقيقة جعل المثنى الاول بازاء
 المثنى الثاني في الدلالة وصيغة وان كان كون المثنى الاول مقتضى الطبع
 عند عرف المثنى الثاني في الحقيقة والافلية فبعد الذكر الوضع
 لا حاجة الى ذكر الدلالة كذا في هذا الكتاب فبانه بعد جعل الوضع
 في التعريف بحيث يتبين في المثنى كذا في المثنى كذا في المثنى ان الالف
 الوضع نعوذ عن الذكر للدلالة الا ان يقال ليس بذكر الوضع في التعريف
 لجمد قوله وضع بل بقوله وضع ليعرف لا في ان هذه الجملة ليست في
 اعتبار حقيقة الوضع في التعريف مثلا لفظ في معنى في معنى في معنى
 اختاره لفظا محلا لتقبل قيمتها التمام في معنى في معنى في معنى في معنى
 يساع ويروى لانه اللفظ لذاته المدلول اللفظ في اللفظ الدلالة العقلية
 كاللفظ في معنى في معنى في معنى في معنى في معنى في معنى في معنى في معنى
 بلفظها قصد التمثيل في اللفظ ولو كان اللفظ مرها في اللفظ في اللفظ
 المعنى الشاهد اولد لانه فبعد الذكر للدلالة فيه نظرا لانه
 يجوز ان يذكر بعد الذكر للدلالة ما يستلزم الوضع يستلزم في اللفظ
 الوضع كذا في التعريف الفصل في تعريف المعنى باللفظ يستلزم الوضع
 لان الافراد في اللفظ لا حاجة الى ذكره كذا في الفصل في اللفظ لان
 التعريف الفصل في تعريف المعنى باللفظ يستلزم الوضع

كذلك

ان هذا القسم المقصود به بيان حكم الكلمة بل فصل كل تعريف الكلمة ينص
 ثانيا بفتح قيوها لهما فاصلا لها كما حقق ان الحكم في القسم وادارة
 التعريف يظهر لهما المقصود بملاحظة فصل الاقسام فان ما ذكره في
 وهي كلمة دل على معنى في نفسها ولم يعرف باحد الاثنية الثلاثة وكلمة
 دلت واقرت كذلك كلمة لم تدل كذلك وليس قسم الشيء الا ان قيوها اليه
 ويحصل بعد القيد مفهومات هي النسبة الى هذا الشيء ليس هي
 الشيء النسبة اليها مقبولة وديني كل قسم بالنسبة الى قسم اخر فبما
 والغالب في المقسم فيما يذكر في الاقسام وقد جعلوا عنه فلذا قالوا
 فيها والحصل المقصود بان حكم بنفس مفهوم القسم من غير حقيقة الثبات الى
 ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فاستقر الى هذا هو المشهور لكنه
 كثيرا ما يوجد حصلا يكفى في مفهوم القسم ولا تعلق بالاستقرار بل انما
 قبل بديهية انهما ان فيهما لهما قسم ثالث حقوقي يسمى حصرا تضيوا
 المحصل المراد هنا قبل عقل وفهم على انه استقرى تدبيرا في شرح الكتاب
 في هذا المقام ثم قلنا لهما لانها يتعلق بما فيهم من جهة معنى الاضمار
 ويكون هذا التقدير للظرف عند البعض الغاء بقدر ان عامل الظرف في
 انحصرت لا يها اي الكلمة لما كانت لما ظرف في فعله فيكون
 الماضي لفظا او معنى ولما لم يكن كذلك او جودا مقبولة بادل المعاني
 قال الله تعالى انما كان الله اذا فرغ من خلقه او مع الماد وكان
 ما منها مع الفا وقد يكون مفادها هذا كقول الله تعالى في
 جملة اسمية مع الفاء جواب لما لا يستكمل ما لا يدخل الفاء على
 ما هو جوابها فلا وجه لقول في الان يقال الجواب مخدوف

في قسم المقسم

ما في قوله قد يكون
 بضم القاف
 في قوله قد يكون
 في قوله قد يكون

ان

اي غير الدلالة وقوله فيوجد لا يخفى اما من صفاتها عند الحكماء
 من حذف المضاف من ان اي لان حالها مع ان فيه تقليل حذف فاعلم
 احسن انه يخرج المصروف المضاف للحرف واخره عن الظاهر المبني فيكون
 الظاهر اسقاطا كلمة في السند غير المقيد متعلق مع انه في هذه المجرور
 صفاتها على ان يكون صيدا اخره ان يد له فاعلم من قوله ما خارج
 كلمة من انحصرت في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تخصي
 للكلمة وتبين ان لا حصرا جعل لصفة ايها فيها باطل لان كل صفة لصفة
 التي لا تخصي يصدق عليها انها صفة كلمة على ان معنى حصرا المقسم ليس
 الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكره المقسم وليس المعنى على انه ليس له امر
 اخر وما ذكره في القسم الا انه في معنى قوله الانسان اما عالم او
 ليس بعالم ليس لان الانسان لا يخرج عنها لانه لا يكون غيرها المحل
 ان له صفات لا تخصي ههنا لتقدم اخرى اخفا وان يدل ثم
 تاويل الخفف وهو جعل له تدل على الدلالة بتركها لكونها مستقيمة
 مشهورة في ما كفي بالنتية على ما قصد به بذكره النية على قدر بيان غيره
 وههنا الخصي كذا سيد المقسم وهو انه لا حاجة الى تقدير الفرق بين المقسمين
 صريح المصدر في الفعل الماولي بل دخل كلمة ان لان من رجع الى المعنى
 يعرف ان الاول لا يتصل بالذي في تقديره او تاويل والماتر بطله به
 غير غاية الخشوع منها حيث يقعان على في الكلام الاول حيث لا يدل
 على معنى في جملة منها في الفهم عنها لا في التحقيق حتى يكون مفادها
 مثلا انذاك الماضي والحال والاسميا لهما ما قرعته ما خود
 من التمر هذا ما هو عليه البهيم والافهم من الوهم سمك كوفون وسوا

وتسهر

كل من اقر عين في الكتب المبسوط ولا يخفى ان المبادىء في كلامهم هذا اذا اخبروا اخذوا
 الاسم لهذا القسم من الوجود والظن انهم يملكون معرفة هذه المعنى للمعنى ^ص
 فانه في اللغة بمعنى النطق الدالة على الشيء كما في قوله وفي علم ادم الاسماء كلها
 في القاموس اسم الشيء يضم والكسر يسميه وسماء مثلثين علامته واللفظ ^ص
 يطلق على الجواهر والعرض للشيء المميز لو كان الاختلاف في هذا الاسم ^ص
 لم يكن بعيدا ^ص لتضمن الفعل والتان يقول لما بينه الفعل في ان له
 مصدر كالفعل وذلك لانه قد علم به اي بوجه الفصل الاول لانه قد علم
 بوجه الفصل والفعل كانه يدل على معنى في نفسه كالكثرة الاولى من كونه
 فالكثرة مشركه لا تدخل فيها هي بحدده من علم به لكل واحدة بمعنى
 المعنى الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعنى قد شملت
 بل يتوقف على ان لا يادق في المعنى لكل وتوضيحه ايضا وليس المراد
 بالحد ههنا الا المعنى الجامع المانع لغيره من الوجود ^ص معقول في ذلك
 كما صرح في حقته الاصول فلا يرد منع ان ما علمه صلاحه هو الاصل ^ص
 جميع ما اعتبره الصلح في مفهومها وجميع ما ذكره ههنا داخل في مفهوم
 هذه الاقسام فيكون ما علمه من المعارف حدودها والله در العلم
 جمل عده بها كثر ^ص في حقيقة ^ص في حق التميز والملازمة ههنا ادركه ^ص
 شققة على المتعارفين حيث لم يبدل في العلم جانب الزك والقي ولا للوسط
 بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم الكلام في اللغة
 ما ينكمه قليلا كان او كثيرا ^ص الاظهر جامع الى البيان معنى اللغوي
 للكلمة وهو اللفظ وتخصيص المعنى اللغوي والكلام بالبيان ولا يخفى
 ان الكلمة انجب معناه الاصطلاحي من التمثيل الكثير دور الكلمة وان
 الكلمة

بما ذكر ان يكون في المعنى
 فانما يتبين ان
 ولا يخفى ان
 لا يخفى ان

وان الكلمة لا يناسب المعنى الاصطلاحي للكلام تخصيص كل من اللفظين
 بما خص به اصطلاحا ليس مجرد التميز بينهما في الاسم ومن الجاني للتعريف ^ص
 لما يكون صيغة برفاد والمرام على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد ^ص
 مناسبتة بما اطلع عليه فاولا ان يحصل النقل عنه اليه فالمتضمن
 اسم فاعل وانما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه يمكن الا ان يكون
 اسم فاعل لتخصيص صيغة الخطبة باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فيلحق ^ص
 ولا يخفى فاحفظه ولا تفعل عنه في نظائره وعده من هذا بابا ^ص
 على اعتبار ^ص فلا يلزم اتحادها ايا اتحاد المتضمن والمتضمن في كل ^ص
 لكل جزء وقيل للمعنى فلا يلزم اتحادها في الكلام انشائي فصدق
 على نفسه الموجب والوجه في الهيئة جزء للكلام كان لتضمن الكلام ^ص
 معقول واضحا غير محتاجا الى هذا التدقيق لانه لم يلحق اليه لا خصاصا ^ص
 فيصير كون الهيئة التي ليست بلفظ من اللفظ ورفق الى ان المتضمن مجموع كلمتين والاشياء
 سواء اودا بالاشياء نسبتة احد الامر الى اخر او ضم كلمة الى اخرى فصدق
 لان شيئا منها ليس من الكلام بل هو دلل له واصفته لاجزاء ^ص اي
 تفهنا فاحصا ^ص اسناد باعتبار ان الاسناد صا وابعادها ^ص الكليات ^ص
 اللفظ لها فلو قيل ما تضمنه كلمتين لاسنادا لكنا فاقب ^ص مرجح للملأان
 اعني انه لكنه يقر به فاقم حتى فالجميع يصدق عليه ^ص وفيه انه يمكن
 كلاما مستقلا على حق وان ايت فاجعل كلمة قبا باعتبار ^ص موصوع
 بقرينة ان البحث اللغوي عن اللفظ ^ص وبينها اسناد ^ص
 الاولى نسبة يقيد ^ص دخل في التعريف مثل زيد ابن قاسم ^ص
 بالمعنى خيري ان قوله فان الاختصاص فيها مع انها مركبات

فيكون خبر في ذلك قائم اية مركبا نظرا لان خبر عندهم قائم فاعله خارج عن خبر
ولا يذهب عليه ان الالف المدكوته داخله في تعريف الكلام مع قطع النظر
عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما فان في حكم هذا اللفظ ولا
اعطى اعرابا الاسم وجعله مسندا اليه وضح قوله ولا ينافي ذلك لا
في انفسه فان المراد بالاسم من الاسم الحقيقي او الحكمي ومع كونه الاسناد اليه من
حراس الاسم انه من خواص الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليه ان ادخله مثلا في خبر
زيد في تعريفه انما يحتاج الى تيسير الكلمتين بكلامه بالاسناد على ما جعله عليه
لو كان المعنى ما تضمنه كلمتين مع الاسناد لم يمتنع لانه تضمن كلمتين هو مقبول
زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى تيسير الاسناد مثلا قبل جنى اعلم ان قبل

لا يفي انه لا يلزم عليه ان يكون خبرا في هذا الكلام في هذا التركيب قلت محقق
افراد من الكلام في هذا التركيب يحق افراد منه في ضرب رجل ضرب وهو
على تعريف الفصل ايضا ولا يذهب عليه ان خبر المسند في قولنا زيد ضرب
عمر في داره مجموع ما ذكر لا خبر ضرب وقد اتفقوا على ان خبر المسند في
جمله في الكلام الذي هو مراد في الجملة عند صاحب الفصل يجب ان يكون مجموع ما
جعل خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا محليتين فينبغي ان يجعل هذول
المعنى عبارة تعريفية لا عدد ولا عرفية هبه على الجملة خبرية الاولى
على الجملة خبرية خبرية خبرية كما في قوله هاهنا لان التسمية عنده لا يقع خبرا
والواقع خبرا مثل خبره في ادبيل زيد مقول في حقه اضرب وبعد خبره
انما صاده افتراق الجملة عن الكلام لا يقتصر على الجملة الخبرية كما يراه البياض
بل مضادة الافتراق اضرب في زيد اضرب سواء كان خبرا او متعللا الخبر
واخبارا او اوصافا فاذا زاد عليها واحدا لا او جلا فسميت خبرية

والكلم

لان الحكم في الخبر عندهم والاسم يصح في الخبر المسند اليه ولا ينافي ذلك لا
في انفسه ولا يذهب عليه ان الالف المدكوته داخله في تعريف الكلام مع قطع النظر
عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما فان في حكم هذا اللفظ ولا
اعطى اعرابا الاسم وجعله مسندا اليه وضح قوله ولا ينافي ذلك لا
في انفسه فان المراد بالاسم من الاسم الحقيقي او الحكمي ومع كونه الاسناد اليه من
حراس الاسم انه من خواص الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليه ان ادخله مثلا في خبر
زيد في تعريفه انما يحتاج الى تيسير الكلمتين بكلامه بالاسناد على ما جعله عليه
لو كان المعنى ما تضمنه كلمتين مع الاسناد لم يمتنع لانه تضمن كلمتين هو مقبول
زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى تيسير الاسناد مثلا قبل جنى اعلم ان قبل
لا يفي انه لا يلزم عليه ان يكون خبرا في هذا الكلام في هذا التركيب قلت محقق
افراد من الكلام في هذا التركيب يحق افراد منه في ضرب رجل ضرب وهو
على تعريف الفصل ايضا ولا يذهب عليه ان خبر المسند في قولنا زيد ضرب
عمر في داره مجموع ما ذكر لا خبر ضرب وقد اتفقوا على ان خبر المسند في
جمله في الكلام الذي هو مراد في الجملة عند صاحب الفصل يجب ان يكون مجموع ما
جعل خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا محليتين فينبغي ان يجعل هذول
المعنى عبارة تعريفية لا عدد ولا عرفية هبه على الجملة خبرية الاولى
على الجملة خبرية خبرية خبرية كما في قوله هاهنا لان التسمية عنده لا يقع خبرا
والواقع خبرا مثل خبره في ادبيل زيد مقول في حقه اضرب وبعد خبره
انما صاده افتراق الجملة عن الكلام لا يقتصر على الجملة الخبرية كما يراه البياض
بل مضادة الافتراق اضرب في زيد اضرب سواء كان خبرا او متعللا الخبر
واخبارا او اوصافا فاذا زاد عليها واحدا لا او جلا فسميت خبرية

المعنى

جعل ففهمه مع المعنى المعنى يدل على نفسه ولا حال عن غيره
 دل كما في نفسه أو غير في حد ذاته لا يفصل بين معنى وصفه معنى
 غير مقرب بالبين وصفه لأنه وإن كان لكن كذا الفاصلة منه اعذب
 ومن الصعاب أقرب أي ضوابط دل لا نفس الامر ولا لتوقف معرفة المعرف
 على معرفة المعرف ولولم الدور قد كبر الصيرورة على اللفظ الموصوف
 أن كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عند لا غلظ الكلمة واللفظ
 الكلمة لللفظ كناية عن معنى هذا بل لو ان الصيرورة الراجع اليه يكون ذلك
 الثاني لمرأية لفظ الكلمة قد كبر الصيرورة المراجع الحاصل للبرهان في اللفظ
 بل الدلالة للفظ والمعنى ولذلك لا يخلو في أي جعل اداة الظرف معنى
 اعتبار مدخلها للمعنى فاداه الدلالة ياه كما هو الشايع في نسبة المعنى
 المعنى يقال هذا المعنى في هذا اللفظ معنى ليقاد منه قبل تعريف ما دل
 على معنى غيره فلا يفهم ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى غير لا يفهم ان ذلك
 لكن المعنى في الشيء لا يكون مدلوله ولا يفهم ايضاً ان فيه نفسه فلفظه
 ما يقال المعنى لا يفهم ذلك المعنى ما دل على معنى لا يفهم كما يقال الدلالة
 في نفسها كذا لا يقال الدلالة في غيرها كذا الا ان الفاعل اجعل على وضع ما يربط
 لا يفهم في المعنى موضوعه وضارفاً فيما يفهم فلا التباس في معناه ولا
 وضوح في التعريف وحصوله ما ذكره بعض المحققين بمعنى السيد
 الشريف قدس سره كما نفاذ اذ الشايع المتبني على ان هذا التحقيق ليس
 من السيد كما هو المتبني بل اصداه مكرام للمعنى وليس كالمثله لان الشايع في كلام
 الايضاح يعرف ان المعنى بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارة المحقق
 وقعت نقاشاً ما يجب تحمل التفسير بعد التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين
 الدلالة

الاثنين الاثني عشر الاضافه والحرف في اللفظ كالحرف على معناه
 ذكر الحرف في اللفظ ذلك في الاثني عشر الاضافه وانما التمس الاضافه لغير من
 اخر غير كذا في اللفظ مكرمة يد كالمضاف اليه والاضافة في ذاته بعد الشرح
 لا دخل للراضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرطه متوقفاً على ذلك المتعلق
 ولو كان صاحب هذا الحق لم يصد منه مثل هذا الكلام بل المعنى ايضاً فيكون ان
 يقال في حقه ما قال السيد الحق في غيرهم الا انه حين قال في حاشيته على
 في هذا المقام يقر به من تحقيق معنى لفظ ذاته ويصدق عنه بل هو ان كان
 في الخارج موجوداً في ذاته وموجوداً في غيره ليقول ان كان في الخارج موجوداً
 فاما بذاته هو موجوداً في ذاته وموجوداً في غيره ليقول ان كان في ذاته في اللفظ
 معنى لفظه وما يقال في غيره انما الاستعمال في اللفظ في ذاته فان في
 قولهم السواد في زيد ليس كقولهم الماء في الكبر بل بمعنى اعتبار الدلالة
 على ان وجود السواد ليس الا باعتبار اللفظ ان كان معنى الموجود في نفسه انه
 عن غير اعتبار غيره وبما ذكرنا يتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدلالة
 نفسها مراد واحد في اللفظ من هذا التشبيه وجه اخر لاستعمال اللفظ
 في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لاول الحرف السابق للمعنى ان يلب
 الا في اللفظ في كناية الحرف في المعنى المعنى المستقل لما شابه المعنى
 ان يقال انه كما يقال في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال في المعنى فام بدلا
 بمعنى انه في ذاته لم يتبدل فدل ذلك في اللفظ من معقول الا ان يعلم
 ولا يذهب عليه التناقض بين التشبيه والتشبيه به ان المقام بذاته لا يصح
 فاما غيره والمقام بغيره لا يصح المقام بذاته بخلاف المقام بغيره فصدق المقام بغيره
 فربما يقصد الى المقام بغيره بتعريف هذا الكلام صدقاً مقصداً وبما التمس

يصلح ان يكون محكوما عليه وبه انه يصلح ان يكون مستند اليه مستندا
 ليكون وجه الخصيص الاستناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كانه يصلح المحرط
 تبعا لان يكون طرف الحكم ان يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصح
 ان يكون طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليلية فالاول وان توسع الدائر
 بحيث يستفاد منها الخصاوص الموصوفة وكون الشيء مقفلة وكون الشيء
 مقفلا ومضافا اليه وكون الشيء مفعولا ومضافا به بما يشترط في قول
 يستفاد من كلام اهل هذا الصيق المشهورين بكما لا الفكر العتيق ان عدم كون طرف
 محكوما عليه ومحكوما به لا يكون مقفلا غير مقفول الاتعا والتملاحظة
 غير وان المحرط تبعا لا يصلح الشيء منها وان الغير الذي يترك المحرط بتبعيته
 ويجعل اللملاحظة غير وان المحرط تبعا لا يصلح الشيء منها ان لا بد ان يذكر
 يضم معه حرفهم المحرط تبعا لفظه وكل الامر في باطلاق فان كل محمول
 محمول ابدائيا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذ الم يكن اللملاحظة معه في
 مدناه فالصيق للمحرط تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذ الم يكن اللملاحظة
 معه فاحكم عليه ووصيلة الحاضره وانما يتوقف فيه من لفظه على
 ذكره طبقه اذ المحرط المتعلق به مجرد ذكره فان قلت اذ كان كرمه ومما لم يمتنع
 هو اللملاحظة غيره اذ كيف يكون اسما قلت حتى الاضافه هي المحرط بالابا
 ليصح فصل النسبة الاضافه اليه وبان ما اضيف اليه وبعد جعل المحرط
 المركب الاضافي يجعل المحرط على ثلثها التبع والتملاحظة الاخراد فان
 قلت فلا يتم ما استوت ان المحرط تبعا لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة قلت
 لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة مقصودة بالاحداث وبعد اصل النسبة
 يصح جعل المحرط بالاتباع فما لا يصلح ان يكون مدلوله محمول طاصلا

الاصح

لا يصلح ان يصير طرفا لنسبة ما احلنا الكلام اولا على طبق اجمال المعنى المحكوم
 عليه واما لا بد من مثلا اذا لاحظ العقل فان قلت فيقسم من هذا الكلام
 انه لا فرق بين مفهوم الاستدلال او مفهوم من اللملاحظة الاول قصدا والتم
 تبعا وكيف وقد قال فيما بعد اذا لاحظته من حيث هو حاله فجعل الضمير
 رايا قال ما جعله مدلول الاستدلال مع ان مدلول الاستدلال كلي ومدلول الضمير
 قلت مدلول الاستدلال من حيث اضيف الى الموصوف والضمير من حيث افراد الاستدلال
 حصصا وليس له افراد حقيقة كانه مفهوم مستقلا بالمفهومية طارئا
 في ذاته اذ طرأ منه تعقل متعلقه اجمالا وبما نزع حاجة الى ذكره وهو
 بهذا الاعتبار مدلول اللفظ الاستدلال فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول
 من حيث ان يكون مدلول اللفظ الاستدلال طارئا تبعا كان يقول كل مستدلا
 وتوكله لا حاجة ليعني لا حاجة للفظ الاستدلال في اللملاحظة ومنه على
 التام في حكم احكام الى ان يفسر له في الدلالة عليه بقوله مدلول على كذا
 لكن بمثابة الفصل ظاهرة في المعنى الاخر والجمع الضمير الى المعنى اعم
 اشارة الى الظاهر من معنى الضمان المعنى الاخر ولا يمتد الى المعنى الاول الا لاداع
 كان وجهه في جميع الضمير وشيوع المعنى الاخر بالابا في التسهيل اذا
 دار الضمير بين الاقرب والابعد فهو الاقرب ولما كان الفعل الاعلى
 معني في نفسه باعتبار معناه لقصر دلالته اللفظ على معنى لانه وضع له
 مطابقا لانه جزء ما وضع له تعمر ولا بد لانه ما وضع له التام اما المعنى
 النقصي هو انحراف المعنى الموضع له فقد جعل المعنى في التعريف على اعم من المعنى
 المطابق على خلاف المبادر والمبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابق
 صرح صرح به بعض المحققين في شرح الراسخ الفاضل مع انه لا يحل

في التعريفات على خلاف المباد والاصناف لان هذا لا صارنا وهو ان
 المعنى المذكور في تقسيم الكل هو المعنى الاعم بقرينة وصحة بالقرآن
 بالقرآن في الفعل والقرآن بالقرآن لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف
 الكل في المعرفة بالقرآن بالقرآن لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف
 بالمعنى ما هو ام بالمطابق لما احتاج التعريف الى قيد غير مقرب لمخرج
 الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابق في نفسه
 بناء على ان معنى ان الفعل موضوع للحدث والمزمان والنسبة الى فاعل
 معون تمام يدركها الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم
 المعنى المطابق بدون ذكر الفاعل لاقتناع فهم الكل بدون فهم خبر ذلك
 الفعل بنفسه ليس المراد الا على الحدث على ما قالوا والزمان ايضاً على ما هو
 الظاهر او مراد عليه ان بعد ثبوت الدلالة المطابقة على التعريف لا معنى الدلالة
 التفسيرية بنفس اللفظ كيف وقد حققنا ان التعريف يوصل الى ذلك المطابق
 نحن نقول كونه الدلالة التفسيرية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها
 بدون المطابقة المتوقعة على التفسيرية في معنى الدلالة بنفسه استقلال
 المباد والافهومية والحدث معنى مستقلاً بالمفهومية وانما توفيق فهم
 على التفسير بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهم بالمفهومية اعني المطابق
 بقاؤه مشترك فانه يفهم عند السماع لفظ خبر بالحدث فالزمان مع انه
 لا يفهم المعنى المطابق فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التفسير لا يوجد بدون
 المطابقة وهذا مما تفرقه العقلاء قرا بعد قرن وقد بد لنا فيه جهل
 المطلقين الله وعرف في شرح الترتيب الوضعية الا انه لم يبلغ الكمال
 فيه من حيث كمال الصفو لان الاعمى الموهونة باقائها وما ظهر من الماء

الصارف

الصارف في هذا المعام منها ما ليس الا كذا العطف وان كانا وطرقتا لكانا
 لخدم صاحبه هذا الكتاب له معنى مقول وبالله التوفيق لا خفاء في اللفظ
 لا يدل على المعنى الا عندكم الوضع وفهم المعنى اللفظ ولا بد منه عليه من المعنى
 المذكور الوضع وفهم المعنى اللفظ ولا بد منه عليه من المعنى المذكور الوضع فاما
 معجم العالم بالوضع لفظ زيد مثلاً ذكر الوضع لمضاه فقد صرح به في
 ضرورة كذا الوضع اذ لا يمكن امتحان الوضع بدون حضور طرفه فليس العلم
 عند السماع اللفظ في غير ذلك الوضع ولا في اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة
 متاخر عن ذلك بل لا بد للدلالة من امرارها على وجهها اللفظ وهو الثبات النصوري
 محض انه مراد اللفظ والذي راعاه الى التفسير به ففهم السامع العالم بالوضع
 ضرب على وجه العالم لفظه ذكر وضعه بهذا الوجه وحصره في مفهوم
 والزمان في فهمه كذا الوضع ولا يرها من الدلالة اللفظ ولا من وجهه من لفظه ضرب
 الى معنى خبره من مراد فثابت للحدث والزمان في ثبات الدلالة
 التفسيرية ولا مثله لم يفهم من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابق وهذا
 يبين من الاستمرار في تفسير النص لا الشرح الرئيس في علمنا ان الامة شرط
 الدلالة واعلم انه كلام بلع غاية التوضيح لا يخرج من وضعه من مثله كاذم كل
 مطابقة الحال ان فان الدلالة الثبات اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد
 لا العلم بالارادة بمعنى اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم يفهم
 دلالته على المراد وعلى الحقيقة والاصل لا ريب في هذا بل ان دلالته المشتركة
 بيننا على التفسيرية وليس ما يتفق ان الارادة متوقفة عليها دون
 الدلالة حقيقة بان يدعى بالاوله وفطن فكر عموماً ان يعمل على التفسير
 ليس على الدلالة المشتركة خصوصاً في المنهج ايضاً فلهذا يحتاج الى التفسير

المثل اذا صار في اللفظ غير كذا لفظ عبد ولفظ عبد الله فمما كان في
 ولا يسمي على المعنى التي فيه صارت اللفظة عبد الله عزارة مصداق العلم
 واستلزام ان لا تمام يرد المعنى لعلها بما عرفت فليس المقصود
 غير محقق وتضمن الى قمتها اذا في اليه ملاحظه رقيق التوفيق اعلم
 ان قولنا ان الفعل موضع الحدث والنسبة واليهان كما اجمعوا عليه
 ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فاقبأهم يصحح سريانه
 الى ان جعلوا النسبة داخله في مفهوم الفعل لئلا يكون له بدل في اللفظ
 ولا اضطرار في معنى كونه ووجه ظهر فيقول لك مما التفتي في
 ان الفعل موضع حدث مقبدا باليهان والنسبة انما صار
 في الهيئة التركيبية كما في الجمله الاسمية ولا يفي على المتصرف انه
 لا يبا سيجعل هيئة زيد قائم للنسبة بجعلية صير زيد اخوان
 اما ان النسبة ليست مدلوله للفعل انه يفهم حدث والنسبة تقبلا
 وهذا قطع ان الدلالة المقتر لا يكون تقبليه ولهذا لم يصح ترك النسبة
 المطلية ومفهومين طغا لهم مع الفعل وكما فاعل لان الفعل يوتى في
 الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب اليه فاعلم ان اسناده الى شيء لانه
 يكون احضاره على هذا الوجه لغوا المراد لعدم الاتزان ان يكون
 بمسبب الوضع الاولاه لم يكتف بقوله بمسبب الوضع لانه لا يقع في
 احكام اسماء الافعال طالع الالفاظ المسجلة في الزمان الا ان
 الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال ولعلنا في الالفاظ المسجلة
 في الزمان والاحكام كتابه المحقق اما ان الوضع فيها وهو فهم المعنى لا يثبت
 ولشهادة يرفع تعني للمعنى بالوضع المانع القيد بالوضع الاول

ما

فما بان ان كل زيد بدل على معنى مستقل هو الذات غير متعين بحال الوضع الاول وهو
 الوضع الفعلي لانه لم يكن الذات داخله في الوضع الفعلي ولما كان الالفاظ والافعال
 مستقلين في غير متعين بحال الوضع الاول لان الوضع الاول المنفرد في اللفظ هذا
 المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير متعين والالفاظ المنفردة وان على هذا
 مستقلة متفرقة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لانه ما فاق الوضع العقلي
 وهو في هذا الحدث واليهان هذا ولا يفي ان اسمية اسماء الافعال اعتبرها
 وضعه لال المعنى وعدم اقراره باعتبار الوضع الاصل وذلك لعدم اعتبار
 اذا لا يفي ان يكون مدلول اسمية على وضع واحد ولا يكون وضع لغوي
 الاعتبار في وفي اسماء الافعال مثل ذلك وضعه الاول وهو الوضع
 الظرف لغوي اعتبار اسميتها ولا يمكن كونه اعتبارها لان عدم الاقرار انما
 يتقو به وضعه الدائم اعتبارا لا باعتباره يكون كذا ولغوي لانه باعتبار
 غير متعين على وزن قوله كثر في اسمية للمعانيه تقو في اعي
 يصح قوله وفيقات في ذلك جعله فضلا او غير هذا هو
 او وضعه المصاد الى كانت تلك المصاد في الاصل اصولا والمصاد في
 هذا الاسم منقولة عن اسمها هو نفس هذه الالفاظ لان اللفظ اعلم
 يعقوب طائفة المعنى اي لا يعنى لفظ اخر يكون تلك المصاد في الاصل اصلها
 عبارة عن كل تلك الاسماء اصولا تاملا او عن اللفظ هو او عن معنى
 الظرف والمجاور والمجاور فانه على تقدير اشتراكه اشارة الى الالفاظ
 اذا اشتركت فيه لكنه ثابتا كما انها فان الاشتغال والاشارة الى مكان في حال
 بدل على ما يرون معنيين في اللفظة فذلك على واحد معنيين ايضا
 في معناه من غير ان اللفظ المشترك لا يجد في اللفظة القومية فذلك بدل على ما كان

لما وقع من بيان هذا الاسم ان ارد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة
 الاسم وقبوله واعتباره عن احواله لمن لا يعرف عنه فهم يعرفوا الاسم لغاية معرفة
 وتوضيح عريفه على عقل العقلاء واستقلال المعنى مع انه كان لا يستطيع ان يفهم
 كثير من الخاطئين بهذا الكتاب ولذا ان تقول هذه بيان احكام مشتمل على تمام الاثر
 قدم على التقييم وذكره على سبيل التقريب لشركته مع ما ذكر في الاختصاص
 فقال ومن خواصه منها اعيانها من الاول الامر ولذا قدم على
 البدي وليس المتقدم للامر والالفاظ بما ذكره من انبويه على البصيرة
 وذكر من اصول مشاهد ما ذكرتم لا بد من ذكر من يعرف بربط صيغة الجمع الكثرة
 على الكثرة بالامر المشبه من غير ان يكون واعلم ان البنية المذكورة صنف على
 ان ملا حظته الربط متاخر عن علمه والحق والاول بعد علمه من الاوان
 كل واحدة من الامور المذكورة بعض الامور وليس انبويه المذكورة خفيها
 وان كان تقدم علمه الربط اشيع لان اعمه ان كل واحد من هذه بعض
 مخصوص من جميع الاشياء بل في جميع ما صار مع من ان في العالم اقل اجل العباد على
 ما يقيد من ان في العالم اقل العباد لا يعرف خاصة التي
 ما يتحقق ولا يوجد في غير فلهذا خص من في الموجد في الغير على ان النفي
 راجع الى القيد كما هو الاثر عندنا ابا الادب والعرف فاستعمال العلماء
 الذي يكون ماله انه يوجد فيه لا في غير فقال قوله لا يوجد في غيره
 قيل بعض معنى الاختصاص فلم يذكره او تدبر ولم يذكر والملا بالخاصة مع
 الامر المحقق على ان الاول من قبلة عبارة عن الخارج المحمل على ان
 في كلام المصنفات لا هي وتعريفات لا هي ودون الامر اعلم
 التعريف شاع الامر فيما بينهم في هذا القسم حيث ينصرف اليه من غير

الى التعريف وجعل اللفظ مفاعلة عن اللفظ الذي هو مفعول عن مفعول اوله واللفظ الثاني
 بالام التعريف ومفعول منته فيه فعل اللفظ واللفظ الثاني مفعول اللفظ الاول
 او ام المفعول كما يعرفه ففيه اللفظ المفعول واللفظ الثاني مفعول اللفظ الاول
 واللفظ الثاني مفعول منته فيه فعل اللفظ واللفظ الثاني مفعول اللفظ الاول
 لكنه لم يعرف لعدم شهرته ولم يجعل اللفظ المفعول واللفظ الثاني مفعول اللفظ الاول
 بل يقول له عرف التعريف ابتداء رصده التماسا من اللفظ ويكون طريقا الى اللفظ
 وان كان شاملا للام وهو في النداء كلها او بعضها فاقبل وانما يعرف لعدم
 لبعض اصنام اداة التعريف كان في فصحى لم يعرف من اصنام اللفظ الثاني على
 عدم اختصاص باقي اصنام وفي اختياره اللفظ على اللفظ الاول واللفظ الثاني
 منه اختياره على عرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون
 اختياره اللفظ لانه تابع مع اللفظ المعروف رصدا وابتداء بخلاف اللفظ الاول
 فهو احوط بجعله علامه يعرف فيها اللفظ اشار الى ان هذا عند مصاد
 اليه سببوه لان في هذا المسئلة معه وان كان الجمل على ما فيه من مع
 به الحق التعريف قد سبق في شرح الكشاف وفيه ما قاله في ان بابا في افعاله
 لم يبقه احد من علماء النحو ولم يعلق احد مسئله لتقدم ابتداء اللفظ
 فارتقت ما قاله وضع اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الزيادة
 الرض على ابتداء الكلام فلهذا في اناء التركيب مخد الفهم مع جعله
 الاعلام وفيه ذهب سببوه بان التعريف يقضي التنكير ولبله حرف ساكن
 فينا سبان يكون لبليه ايضا حرفا ساكنا قلت بل ان يكون لبليه
 منصوبا بغيره بالتعريف ولبليه بغيره واما قبل ذلك به ان
 انها ال فكان همزة في اللفظ القطع جعل اللفظ طليا لللفظ الثاني

كما ذكره استقامها والمجرى لانها الهنم للفتوحه وان كان حذفها مع
 علامه لان الاسم الاضافه لها ذكرها لانه تعين معنى سندها
 بدل على اللفظ مطابقتها في ذلك المجرى وهو ضعيف جدا لان
 مثل عندي الاسم المجرى لانه تعين ما دل عليه اللفظ الزمانا ومثل لمن
 والصعب انه لا يترك مضافا العين للذات المعبره في مفهوم لمن ولا شرب
 للمعه والنسبه المعبره في مفهوم اللفظ فغيره الاسم ما دل ان يقال ان
 والتكره مضافا ان على اللفظ وكذلك مضافا على ما ذكر في الفعل علامه التكره
 لم يدخل عليه الاسم كما هو في قوله من حق في وصفه او المجرى في الكلام
 الذي دل عليه اداة التعريف ومنها دخل المجرى كالتنوين يكون مضافا
 فلا حاجة لهما بهذا الفعل المداخل كما في الاسم الذي يضم حركه والنون الساكنه
 منها سبق في اختاره الشارح الحق وفي المجرى من تقديره الاول
 او قدرا واما اضافة اللفظ فيخرج للصورة هذا اول ما يقال ان
 الاضافه اللفظية لا يكون المضاف اليه فيه الا فاعلا ومفعولا والمفعول
 وفعل لا يكونان شيئا مضافا لانه يعا لما بين واحد اخصاص الفاعلية
 والمفعولية بالاسم والمراد به كون الشيء مسندا اليه انما خسر
 الاستناد اليه بالاستناد للافتقار اجماع ضمير الماهو كما ظهر في
 المذكور ولم يصر الاستناد الى الاسم اما لما قبله لانه لو ادخل في
 بالاختصاص ولما قبله لانه لا يصح ان يجعل لكونهم مسندا اليه على
 يعرف بها الاسم لان تعريفه بعد معرفة الاسم اخصاص لكونها
 من التعريف والتعريف في علم من التعريف في مفهوم العمل
 وكذا التعريف في مفهوم التعريف في مفهوم العمل لا يجوز فيه بل هو
 لا يرد

لانه عند التنوين او في التنبيه او الجمع وتسمى منها لا يوجد في الفعل اما الضيف
 الصالحه وان يمكن في الفعل كونه مضافا بغيره والباب والاسم قبل
 الكلام في الاضافه بتقدير عرف المجرى وهو قول الخليل الذي في مفهوم الفعل اعبر
 نسبة الى الفاعل والمفعول ابتداء وجعل لا يجمع النسبه على وجه الاضافه بتقدير
 عرف المجرى والاضافه اللفظية في المفعول وانما قبل الاضافه يكون الشيء مضافا
 مع قوله والمجرى الاضافه بتقدير عرف المفسر على ما ظهر يكون الشيء مضافا اليه ويخرج
 الى اعتبار قبل تقدير عرف المجرى لان الفعل والمجرى قد يقع مضافا اليه
 اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل والمجرى مع الاضافه في المثال
 اليه هو المجرى الاسمية تمامها لان الضيف اليها وقد قال هذا في اصلها
 من الفعل والمجرى قبل ان يكون هذا القول روي لانه الموافق لاختصاص
 المجرى بالاسم ولتعريف المضاف المضاف اليه فيما بعد قلت كالشارح ايضا لانه
 في شرح الناول ولما اشار بكلمه المضعف عما بين على هذه الدعوى من
 قول المصنف على معنى ما لم يكن الشيء مضافا ومضافا اليها فانها بعيد جدا ولا
 ضرورة بدعوى اليه فانه لم يلزم استيعاب المجرى في كل ما هو لا يجرى مضافا
 فيه وتقبله لان الفعل والمجرى قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك لا يجب
 الظاهر لانه يكتفي في تجميع ما اختاره في تعريفه فان الاضافه بتقدير
 عرف المجرى مضافا الى الاسم المراد بالاضافه هذا ليس المضافا او كان
 المضافا اليه بل النسبه بينهما ومعنى اخصاص الاسم المطابقا شيئا
 من طرف لا يكون الاسما قال المصنف في الايجاع هو من التعريف على الظاهر
 او ازالة الفساد وهو محل الظاهر المعاني وازالة الفساد ولا لباس واعرب
 الكلمة جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر آخر الاعراب العرفي باعتبار

ان العرب يتحقق فيه لان القياس مع كبر المراء هذا كلامه وكذلك مراد
العرب في هذا الفصل واختلاف العرب في هذا هو مذهب وهو ما اختلف
لانه لا يتحقق ان يتحقق منه شيء وفي هذا الظاهر ان قال وفيه انه لو جاء واحد منه
لما كان يكون اسم مكان لا يفتقد حتى يكون القياس ما ذكرتم لم يأت بما فيه لان الاسم
يختلف عن الفعل لا يفتقد ما لا يفتقد الفاعل على كان لهو في الاسم باسم المكان كما لا
في المعرب الذي هو قسم من الاسم فيعمل ان يكون في المعرب والمفتوح من القسم
لا تفتقر القسم لانها ثابتة لان الاسم والفعل واحد كذا لا يكون بيان الحكم متركا
الا انه لم يرد تخصيصه في العرب العامل بعرب الاسم وما عدا ذلك لان بيان الحكم
منه هو المعرب لانه لم يأت في الفعل المعرب معان مستغنية عن العرب في الجمل والكوفي
وعلى تقدير ان لم يرد تخصيصه في العرب باسم العرب الاسم اعلم الاسم الذي لا
في هذا الاعتبار وهو مدعى الاسم على التعريف لانه لم يثبت في معنى الفعل شيئا
مرجحة للبناء ولا لكان معينا بالثانية لا بافتقاره ولا لا اعتبار
القياس ايضا يخرج بتقدير الترتيب قوله تركبا يتحقق منه فاعله ولا يخفى ان
اعتبار هذا القيد في كمال البعد ولا يبعد على انه القيد تركبا مع القسم
يدعو اليه ظهور كونه المعرب اسما فاقبل حمل المكرب على هذا المعنى بعيد
والظاهر منه ما يقابل المعرب فليكن صدق التعريف على جعله ضعيف
لم يثبت اي لم يثبت في المشاهدة التوجه المثاركة في الكيفية التامة
التي هو اعلم ان هذا في المشاهدة في الامانة المبتدئ لا يد على تعريف المعرب
بالمشاهدة الغير المشاهدة هو مبدى فله مناسبة ممتدة في منع لا
في هذا الصانع الفصل فيمن من في الاسم ومثابه في الاحياء في المشاهدة
كاف في المشاهدات ووقع من مع كمالها والاتقان ومثابه الواقع من مع

كما روي

كجاء ووفات وحضار ووقعه ووقعه اثنه كالماضي المقسم ونامته
اليه في رتبة المناشئة المعرب انما يتعين بعد ضبط اليقينات فافهم المناشئة
في هذا الاعتبار القديم على المعرب قدما ما احب اليك ان فافهم المناشئة
ليس الاصل في المناشئة من رتبة المعرب بل اصلها في المناشئة ونامته الام الى الا
لا يثبت انما يثبت المناشئة الى الام من رتبة كذا لا يثبت على فافهم المناشئة
الاهل الذين في الرتبة في المناشئة اليقينة ان لا يثبت الاصل في الاصل في المناشئة بل
يطابق في عمل المعرب لان الاسم هو الاصل كوفي العرب ويكون يثابه بالاصل
لانه قال في الاصل في بيان ولا يثبت كلام الشارع في الاصل في المناشئة مستغنية
وهو ما يفتقر الى الحق في الشرع في الاصل في المناشئة في عمل بعضهم للبدن من رتبة
فما اذا ثابته والامر في الاسم في رتبة المناشئة الى الام لان المعرب لا يثبت في
بالامر امر في المناشئة في رتبة والامر في المناشئة في رتبة فافهم المناشئة
مجرد الصلاحية لا تحققات عند العلامة ويعتبر في رتبة المعرب عند العلامة
العرب في الحق البعيد من الفصل في عمل العرب في الحق البعيد في العمل
ولذا انشأ المعرب كلمة ومعرفة في رتبة المناشئة في المناشئة في المناشئة في المناشئة
لانه لا يثبت في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة
ومثابه في المعرب في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة
فيما هو بعد دونه الا في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة
علم القرائن في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة
هذا الكلام في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة
وتأثيرها في المناشئة في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة
الكلام مما يفتقر الى العمل في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة في رتبة المناشئة

يجوز على ما لا يقصد به في فهم اللفظ او على المصدرية اي فيختلف اختلاف
 لفظ واحد في اثنين فربما في هذا التوجيه والتوجيه الاول لا يجهل بان يتعلل
 باختلاف العوامل لان تعلفه باختلاف العوامل يجب كونه تاما لعدم
 العوامل في المخلوط والمقدر على انما سياتي ان اصله قبي وقينا
 فهو لا يستوي في التباين بينه وبين غيره لانهما هما ظاهر والاختلاف في
 والتقدير عما مر من ان يكون حقيقة او كما استرنا اليه فلا يمتنع قلنا
 لا يمتنع وان لا يجهل باختلاف العوامل في ما نقول المراد باختلاف العامل
 في العمل ان يطلب كل منها اسبابا لا تراه في الاخر فنقولنا هو لنا راي
 الباليضا بما ملين مختلفين في غير المقترن وعاملان مختلفان في المقترن
 فلا يمتنع على قولنا وايضا هو رتب باحد قولنا وايضا ملين ومربطان
 متماثلين عاقله وقولنا معطوف على قولنا هو في قولنا لا يمتنع على قولنا
 وايضا ملين ومربط على قولنا متما او مجزأ متعلو قبل لا يجهل بعوامله
 يتوجه انه لا يصح الا ان يكون متما او مجزأ وما يقتضي منه التجزأ قبل
 ان المراد من قولنا ثابتي الصورة بين فاذن يظهر قوله للمتي والمجوع فلهذا
 التيمم ولكن الشاكرين فان تكثر لا يمتنع الاختلاف في غير العرب
 لا في العوامل سواء اريد بها العامل بالمادة او ما فرق الواحد اذا ركب
 بعض الاسماء المعدودة اعلم اننا نكتب كائنا مع عامله ومقتضا معه
 ففعله مع طرف التركيب ومنه عليه طرفا التركيبان ومنه عليه ان التركيب
 مع العامل لا يكون الا الحاصلان لطفا فيجب ان يكون التركيب مع
 العامل ابتداء ويحقق اختلاف العامل بين معنىين فيصير
 في امر العرب وفي العوامل ما لا ياب بانه لا يمتنع بعاملين معقولين

واما في النظر

اللفظ باختلاف العوامل اذا اختلف في العمل في عاملين معقولين
 هذا وغيره نظير في جوه الاول لا وان المراد بالعوامل ما فوق الواحد
 كما لا يخفى والمثاني لا يصح قولنا ظاهر ليس فيه اختلاف لا من قولنا اختلاف العامل
 لتحق اختلاف الامر والثالث ان العامل المعقول لا يمتنع في عاملين معقولين
 عاملين معقولين في معقول العامل المعقول الذي هو معنى الفعل انما مقتضاه
 تامة للظروف والمقوله معه فصلنا هذا في الفرق وشبهه الرابع انه لا
 للسؤال لا يمتنع على كل ما ذكر مع عامله ابتداء حتى يجهل في عاملين معقولين
 التركيب مع العامل عاملان معقولان لا يمكن التركيب الا مع المعدود مع العامل
 لا نقول انما استعمل التركيب التركيب لا مع المعدود لكن الابداء بالانبا
 ومع ذلك التركيب لا مع المعدود مع العامل المتبدل في المبدأ عليه التركيب
 المعدود مع العامل لا يمكن التركيب انما مع المعدود لا يمكن لغير التركيب
 بالبناء معقول فاعلم غايته لانه ان هذا الحكم لا يمكن من خواصه فيه انه
 اذا كان المعقولان هذا حكم بعض العرب لا يمتنع المبتدئ المتعلم بان هذا الحكم
 فانه اذا اراد عليه معقول لا يمتنع في هذا حكم او لا يمتنع في كل المراد
 امره باختلاف العامل وقائما وهذا الحكم كل لا يمتنع ان يرب بانه يجهل ان يكون
 معرب لا يرب عليه العوامل المختلفة فقامت لان الاحتمال القرب لا يكون لنقص
 الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف في مرجح جوابا للناسخ عليها
 بانه اقرب العباد انما يبادر الاختلاف باللفظ في تقييد بوقت ما لا يمتنع
 لما عرفت ان الظاهر بان الحكم الكل يقع به المتعلم ويصير به بما هو الموصول
 فان قلنا في حكمه بالهجر في حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان
 وجوبه بما هو الموصول في حركة او حقا قلنا على كل ما وقع هكذا في الامر

فبينه على امر الاول ولا على الثاني ثانيا جرتال ويصير باد تمام الموصولة فحركة
او لحرف في حركة وحرف على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاستاذة للموصولة
لانها انما هي امتداد للمعنى بالمتبع ثم كذا السامع في طائفة الكتاب الكثرة ليكن
اذا كان الضام حرفا وسما كذا الالف الهجاء وايضا ما الموصولة على معنى ما والحق
اي من قوله لا به الضام المقتضى انه لا يربط عامل ولا مقتضى على سبيل المثال والحق
يقصده السنية ان المراد انه لا يربط كل عامل ومن مقتضى ولا يذهب على احدا
يصدق الفهم جلا وانما قال الاول في اشارة الى جهة الترجمة الاول والابن لان
ما لا يوضح تخصيص كلمة ما يوضح ما يراى البنية العربية المفهوم من الالف الهجاء
الاولى ان يوضح الجمع بالبنية المفهومة الترجمة ولا يربط كذا كلف ولا يذهب عليه
ان قوله والابن يبين ان على جميع فليس كلمة لا متعاد كذا في امتداد الامتداد
فانما يجمع اعتبار البنية العربية كان الاول في حال فاذ القينا الدلالة اذا
الحق في عامل وكذا لا يقول على ان لا يربط ما جازا اخر حركة فلا يربط ما انتم
من افعال الالف الهجاء والاولى بالحرف حرف المبادئ والبنية صرة مقاديرها بالكتابة
لم يجه عامل على حرف واحد وكذا لا يربط من افعال الضام والحق المقتضى لا يربط في
جمع الضام والمقتضى ومن افعال جمع الضام والمقتضى والاعراب فان البنية
وهو التقديم بالذات كما يقتضيه اختلاف افعال العرب وكل من تلك التثنية حتى
بينه وبين جمعها ولا يوضح الجمع من بعد السببية بالقرينة لان التقديم للجمع
على الاختلاف ليس بما يذهب اليه وبين جمعها ولا يوضح الجمع الاختلاف
تقدم افعال خلاف تقدم الضام والمقتضى والجمع ومن قال ليس بما يذهب للجمع
السببية الاستهانة افعالها المركبة من العربية والعبارة لم يات بذكر واحد
فقد اخبر شخص كلمة بنية ما افعال الجمع كما يقتضيه افعال التكلم الفصح
رب الترجمة

قوله
في قوله لا يربط
على معنى ما

السببية العربية المقتضى الاختلاف للاختلاف في المعنى في الالف الهجاء ما غير اياها والالف الهجاء
خرج حركة على اياها اذ هو على ما في الالف الهجاء ومن قال ان لا يربط في قوله
فعل على ما هو في حكمه وانما يربط في حكمه ثم يربط في قوله في الالف الهجاء
ما اجمع عليه من ان يربط في الالف الهجاء والالف الهجاء هذا اوله في الالف الهجاء
فحركة على ما كان في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء
وقوله لا يربط على افعال الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء
ولا يوضح انه لا يربط في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء
لن التعريف ولا يجه عليه الشيء فامل ان يذهب على فائدة وضع الالف الهجاء
ويجمع الايمان على كونه اذ اذ البنية على فائدة وضعه في الالف الهجاء دون
الافعال والحرف ليدل على المعاني جمع المعنى وهو ما يقصد في حكم
الفاعل في المقابل للمعنى بعيد عن الفهم ولا تعود اليه فائدة وكذا جازا في
في نفعها الفاعل حيث لا يفسد شرحه على هذا الكتاب ولا وجهه
المعنى لصحة وضع الالف الهجاء اذ انه متعلق بوضع الالف الهجاء المفهوم
منحرف الكلام والالف الهجاء ينطبق العرض على الفعل لان العرض على تقدير تعلقه
باختلاف اختلاف الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء
اختلاف الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء
الاختلاف فاسنا ما دلالة الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء
في مدحلية في دلالة ما به الاختلاف في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء
عند المما به الاختلاف في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء
الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء
مقتضى وضع اختلاف الاختلاف في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء في الالف الهجاء

مجلس ۱۰۰

هئية شافية افاضوا الاعراب الاسم ثلثة على ان يخرج الـ ثلثة على كل الحركات
الا نواع ووجرت على العطف على الـ ولا يطبق على كات البانية ولا في
من كات في فافا مستعمل في كات البانية نالاً وفي فافا غير الـ
ايضاً وكذا التي فاعلا حقيقة او حكاً في كذا في كل وجه كذا التي فاعلا
حقيقة او حكاً في كذا فاعلا او شافاً ايها كما في اسمان علم الـ فاعلا ايها كذا
التي مضافاً اليه حقيقة او شافاً اليه واما حذف اعتماداً على فهم الحكم المصنف
بالـ فاعلا من الـ فاعلة والمفعولة لان كذا التي مضافاً اليه مقابلة لها لان كذا
التي مضافاً اليها كذا التي مضافاً اليه حقيقة او حكاً في كذا التي مضافاً اليه الـ
اللفظية وقلنا يجب نريد وان كل ذلك مما دله المصنف فاعلا اليه جلال
الـ وان اشك في المضاف اليه وهو كل اسم نسب الـ في اسطة من كذا
لفظاً او قدراً اذ لا يرد فيهم النسبة بحيث يثمل النسبة حقيقة او صورة
الـ فاعلا صرح بوجهه في المرفعات وكذا المفعول لم ينجح الى الـ المصنف
الا في الـ الباء المصدرة واما اختصار الرفع بالـ فاعلا والمضى المفعول
لان الرفع فيقول والمفاعل قبل والمضى حقيق والمفاعل كذا في وجه
فيها اصل فالـ ايها كذا مفعول فاعلا الـ في العمل المسمى فاعلا الـ
منهم خصل الـ كذا في مضمون في الـ فاعلا الـ فاعلا الـ فاعلا الـ
ان مذهبنا مع الـ فاعلا الـ فاعلا الـ فاعلا الـ فاعلا الـ فاعلا الـ
اذا المفعول في الـ فاعلا الـ فاعلا الـ فاعلا الـ فاعلا الـ فاعلا الـ
الـ فاعلا الـ فاعلا الـ فاعلا الـ فاعلا الـ فاعلا الـ فاعلا الـ
جعل اعطاه جمل المضاف اليه اضطراراً ولا ضرورة اليه الثقيل كذا الـ
اي قولنا ضرت زيداً يوم الجمعة لادبته لكن كثرته دون كثره الفاعل

فاعطى القسط في الكثرة المتوسط في القليل **العامل افعال الجبانية لاجل**
معونة العرب اليه لا عار **العامل** في ضعفه على ما مر ذكره في حكم العرب وتغير
 عربان الاعراب لا في نفسه متوقف على معرف معنى المقصود والاعراب وقرآن
 اخرج الاعراب كونه سببا بعد افعال الاعراب فانه سبب في قطع جرح من
 سواء الطريق وطلب للمعنى في المعنى مابه يتقوم اي يحصل دون غيره في
 على ان سببه للعقول الجارية كسببه الاعراب لاختلاف فان الاعراب سبب في
 العامل لا يقول ينقص بالاسناد وابقوم به المعنى للتحقق والركب فيها و
 العامل لا يقول لا يفهم في العرف في انما يحصل على معنى الماء النادر في
 الماء والاعراب في النادر للمعامل المعنى للتحقق اي معنى الماخر ببيان الاسم
 للعهد الذي الذي في قوة التكرار والمعنى للتحقق لا يوجه في الفعل عند العرب
 فلذا قيل المراد عامل الاسم وتقدم بالبيان فيجيبك زيد في قوله مضافا اليه
 ومنه قد فعل من قال لم يبين بخرجه ثقله وفيه من غير الباء
 عامل ما في علم زيد فالفاعل عند بعض عرب الجند وعند بعض المضاف
 والتابع في جرح في المعنى الماخر ببيان الاعراب والعامل والمعنى
 فانه في بعضه كان التثنية وتارة ماسوق الفخمة وتارة ماسوق الكثرة وتارة
 في التثنية وتارة ماسوق الواو وتارة ماسوق الف فله اسم يسته
 اي الاسم للغة الذي لم يكن شي ولا يخرج هذا معونان للفرق وسبب مع
 اسر كلامها في قوله لا يتحقق القاعدة بالاسماء الستة ولو اخرج في الجرح
 لم يبق فيها بعد الفجر في كثرها واسطة بين المصنف وغير المصنف لان المنقسم
 اليها اسم مرشاه ان قيل المتوفى ومنع من لعدم الاعراب في اسم الجمع الاعراب
 والمعنى بالحق في غير التثنية ولا في غير المصنف وارجع عليه مركبات التثنية

لله

في
 في
 في

لا خافوا ولا هم او اضرهم من الشغل والناس سبيل ينقص به قاعدة غير المصنف اخرج عليه
 مركبات ولا يبالى به ايضا لانه يعلم مرشاه على الاستسار او البيان يظهر في الاستسار
 مرشاه غير المصنف اخرج عليه قاعدة المصنف المصنف لانه على التثنية على
 ان هذا هو من حيث عاها والاصل فيها الماخر اي الذي لم يكونا الواحد
 سببا فيه لا ينقص بسببه في ظاهره اكثر ولا يلزم مرشاه في الكثرة في الاعراب
 بالركاب التثنية في جرحها على القاعدة بالمصنف احد هذا ان الاصل في الاعراب
 ان يكون بالركاب والمكون الدال على صفة التي كالصفة للدال عليه لانهما انما
 الدال وهذا مراد من قال لانهما البعض في جرح فالاعراب على يدان يكون الاعراب
 اسره في دوله ولا ينقص الا الاضمار في الجملات لا في الاعراب الجارية و
 الفخمة فبما كتبه على ما شبه هذا الركيب قبل العطف على معول واحد في جرح
 لكن المعول المقدم مجرد واوجزه للم هذا كلامه والمصدرية فيكون
 القدر برفع فاعا والجله حال والعامل في الطرف والحال معنى الفعل المستند
 حوالا في المستند وهذا اوفق بالعبارة مما كتب في الماشية على معنى انه اعبر هذا
 الضمان بالفتحة كما ذكرنا في معنى او اعرابا بالفتحة اعراب برفع على هذا الصواب
 فبما ذكرنا هذا كلامه مثل جاني رجل الحصن الا ان الضمان بفتح جاني
 رجل الحصن بنية وطلبية للطلب جمع الموزن التام مقدمه لانه في
 او معرفة غير المصنف فيحتاج الى التويل ولان اعرابه لم يرد في جرح غير المصنف
 فانه في وجعه اعرابه ولان النصيب التابع للركيب في جرح العكس وغيره في
 اخر تركها لانه في جرح المصنف اليه الاسم مع ذات جرحه كاصم الذي جمع
 السالم كتب في الماشية التام مرشاه على ان صفة الجمع هذا كلامه برفع

دفع توهم نفعه الموثق كابتداء كون السلامة صفة للمفرد بغير ان
 اصلاح على وصف الجميع بالسلامة وان كان السلامة حال مفردة وهذا
 يكون الف والتاء قد دخل فيه بغير ان مع مفردة مذكور وخرج شوب مع ان
 منفذ واخر في غير المتكلم فانه قد علم وخرج المتكلم السالم فانه يستعمل
 وقال ان يقولوا لا يحسن لانه علم او سيعلم بل لا يشارك في هذا
 الحكم على انه لم يعلم المتكلم مطلقا بالمنصف فاعراب هذه الامة السنة
 منه على ان الحكم ليس على خصوصيات هذا الاسم بل على لفظها الذي يمنع
 الحكم عليها كقولها بالالف والياء ولا يلحق الحكم عليها بكونها بالواو
 ولا يكون التقييد بقوله مضافا لها ووجه ذلك ان اخرها كالمصباح
 به بضمه الالف والحكم على الالف لما ظهر التلظظ مجرد اعرضية
 حصلت في هذا التلظظ ولا حاجة في هذا الحكم لما قيل ان اللفظ
 علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المستترة بها وهذه الفاعل استتير بها
 بين الفاعل بوصف الاسماء السنة لانه لم يزل يترقب كقول اللفظ مضافا
 نفسه وانما لم يذكرها مضافة لانها لو اريدوا لها كون عبارة الحكم فيتم
 علمه باله وانيها الاجتناب عن ذكره وتغير مضاف لانه خلاف استعماله
 العرب وثالثها هذا التلظظ لا يربط بالواو والفاء واللام ولا يثبت
 بنفسه لوجه قوله كقول المطلق بل حال كونها مكبر عند الحاجة لما كان
 اشارته المجردة هذا الاسماء السنة في الحكم بقوله فاعرب هذه الامة
 سنة او هتافا حرم وخصوصية لتكرار الافراد ايضا استدركه
 بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد والتكثير يحفظه

٢٥٣

مقام الحكم مضافا قبل المضاف على خلاف الترتيب ما اتفق عليه النسخ اما غلظ
 على فاما الترتيب كمال الاستعمال فيحق القود واما ان النسخ التي كانت في
 نظره كانت هكذا والما في غاية البعد ورفا لانه على عبارة اللق
 محمول على التقديم والماخر لا يقال حال من الغير الظروف ولما لا يقدم على
 العامل للضعف وبغيره باللق لانه هو انب لم يربط ان يغير عبارة
 الامة هو انب قد نبه بذلك على ان بلغ بدقة النظر الى ما هو لا
 فخطه قبل البشر وانما اخبار والاسماء السنة لا يخفى
 ان هذا الوجه في غاية البعد والاقرب منه ان يقال المعرب في
 في القبح والحق به ستة المثني وكلا واثنان والجمع والوحد
 محمول في كل مقابلة كل فرع اصل وانما اختار هذه الامة
 ستة لسانها المتوفى في معانيها منسبة عن تعدد الاولى
 كون معانيها مستقلة للتعدد لان اللين هو اللفظ دون
 المعنى هذا ثم ذلك في ما سوى العلم والهن ظاهرا وما فيها
 مخفى والا وجه ان ينسب لسانها المثني والجمع في ان فاعرب
 لين بعد ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنى التثنية والجمع و
 المضاف اليه والتنوين واللام ولوجود حرف
 صالح للاعراب في اخرها حين الاعراب وورط لغيره
 فتأبه الاعراب في الطرآن والتغيير وهذه الحروف في
 الاربعة الاول لام الكلمة والاخرين عينهما بعينهما

عند السبع والاربعين وهو ظاهر
في كلام السبع والاربعين
السبع والاربعين

المصدر من الاربعة لا يكون من اصل الكلمة
ولما كان تكلف بل تعسف لم يثبت
السبع والاربعين واعلم ان الظاهر
انه جمل كل من الاربعة والاربعين
ووجودهما في الصالح وبها
ليحل الاربعة في هذه الاصل
السبع دورها
سبع سبع

غيرها بالتحريف ولا يستقيم لان الابن والوالد والوالدة والام والقريب الغير ذلك
منبهة عن العدد الاول وجوده من عادته الالهي **قوله** وكذا كانا السبعين في الالف
والالف الثانية لان علامة الثانية لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكذا يجب ان يكون
متنقيا وصفي ولا يجوز ان يكون متعديا غير متباعدة الا في قول الشاعر كقولك كاذب عدو
والحال الثاني كما مضى الى الموثق اوضح من غيره وخلف في الف كما ان في الالف او
الواو والاكثرون على الاول **قوله** فاذا اضيف الى المظهر يجب في هذا المظهر ان يكون متفرد
قوله فذلك قد يكون اعز به بالتحريف بكونه متصفا الى ضمير لا يخفى انه مستند الى الالف
نحو **قوله** ومعناها حتى التثنية لانه ذكرها الوحدة مرة **قوله** وهو الجمع بالواو والنون
كان مفردا مؤنثا او مذكر اسما او مفعولا في نظر ان المذكر في جمع الجمع في شئ
ان قول وان كان كما قد علم بغيره بالاشارة الى التذكير مع انه يفتقر الى اشارة التذكير
بجميع المذكرات العاطلة عن التغيير في المسموع اسم وليس حتى التركيب الاضافي في مراد السبعين
الاصطلاح اجماع من مفهوم التركيب ولو عرفت على مفهوم لفظ جميع المذكرات السبعين كما
في اخوات عشرين بان يراد بها ما على وجه الجمع المذكور وليس **قوله** وعشرون ونحوها
المراد بالاختلاف على ما اشار اليه بقوله ونظائرهما السبعين وفيه تنبيه على حقيقة
وهذا انما لعنت لهما فاستعار الالف للثلاث استعارة عربية غير متوقعة **قوله**
والاصح المطلق عشرين على ثلثين ولم يجمع على عشرين وكانه لم يثبت اليه لانه يفتقر
وهو مصدر تعليل للكلمة المشتركة ولا بد من بيان ان ما ذكره لا يبعد ان ثلثين فاقوا
ليست جموعا في الاصل بل على ثلثين لثلاث فاعلم على الخاس وما يضيف هو ان
يقال الاعداد مملوكة عن الاعداد حاصل من تكرار الاعداد لان تكرار الاعداد هذه
هذه الالف الكافي في انما الواحد لها من لفظها **قوله** والاصل ثلثين على تسعة وثلثين
هكذا **قوله** واضاهذه الالف لا يخفى عليك ان قولنا مجموع هذه الالفات لمكان وليط

قوله وانما جعل العرب المنحرف مع الحذف الاول ترك مع الحذف لان بيان الوجه في
الاصول ينشأ عن ضرورة البيان في المنحرف لانه لا يصح قوله لانها خارج للواحد بلا طرفة
قوله وهو علامة من التنوين والجمع فاعلم قوله وفي اخرها حرف يصلح للعرب فان قلت
الاصلاحية من ضرورة لان العلامة لا يغير في الاعراب بتغير تلك هذه السبعة في الاعراب بل
يبدل علامة بعلامة فان كان الالف علامة جعل العلامة اما الالف والياء فيبدل
بالياء ويبدل علامة بعلامة من غير تغيير العلامة **قوله** وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع في الجمع
بالاضافة اليها التوقف للجمع على التثنية والشروط الثلاثة ان كان اسما واكثر ان كان صفة **قوله**
وحمل التثنية على الجمل لان التثنية في التثنية هي التثنية في التثنية في بيان حكم العرب
حيث قال لفظا او تقدير الفرداد في هذا البيان فائدة الاولى ان قوله التقدير بالانقسام
الفرق للاعراب كما ذكر بعض الشارحين وكان يبرر ذلك البعض ما ذكره على ان قوله لفظا او
تقدير انما يفتصل باختلاف العمل للاختلاف الاخر والثاني ان قوله التقدير وعدله هو
بتغير العمل لانه ان هذا الكلام ينصل بما قبله كالانشاء **قوله** ولما كان التقدير في
اشارة الى وجه تقدير التقدير مع ان اللفظي لكونه الاصل الحق بالتقدير ولا يبعد ان يقال
التقدير في الحذف اولى بالتقدير في مقام البيان **قوله** التقدير اي تقدير الاعراب بالانقسام
تفسيره بالاعراب المقدر لبيان قوله واللفظي في ما عدله **قوله** اي في الاسم العربي الذي يقدّر
الاعراب في اشارة الى ترجيح جعل ما هو متروك التبادر والى ترجيح حذف العامل على
المضاف في قوله تقدير اي تقدير اعرابه لان حذف الفضل اهو من حذف العدة ولان
يشارة الى وجهه من طالع لطيف في الترجيح والحال ومع ذلك فانه هذا الوجه الظاهر الصحيح
ولما بان ان يجعل ما عبارة من حرف آخر في حرف آخر تقدير الاعراب فيه لانه لا يطرح في
الاعراب بالحرف المقدر قوله فائدة الاولى اخره قوله كصحة به بكعص المانة الالف
المقدرة كالمذكورة وراعي ذلك في المستقبل ايضا فان قلت الاعراب في عصب في الاعلال

كان في غير وجه الاعلال تقدير في ما ذكر كصحة فلهذا قيل في وجه تقدير الاعراب في
فانما الاستشغال فان الاستشغال الذي الى الحذف وموجب في عصب التقدير فانما استشغال
الاول للمحرك ادى الى القلب ولان جعل عصب محققا على فاسد الفاضل والفصل المقدر
فليصير المحقق **قوله** وكما في الاسم العربي بالحركة لم يقبل في الاسم المنحرف العربي بالحركة
لانه في غير مثل سلماني وساجدي وعبادي قيل الاولى ان يقيد بالحركة بالالف فيجمع
عصبي فان تقدير الاعراب في قبل الاضافة في ان اسل عصبي وعصبي فالتثنية بالالف
ما قد علم ان يكون القلب بالالف بعد تقدير الاعراب بالاضافة لا يكون قدرا لاعتبار
الاضافة على ان يخرج عن حروف من مضاف الى بال المتكلم مع انه داخل فيهم فيخرج فيفسد
فانما يفسد المضاف الى المتكلم لان الاعراب في المضاف المضاف الى المتكلم متعلق
لان الحذف من اخره حركة الكسرة التي افضتها اليها لحرارة الاعراب حتى يكون قد رها
لاستشغال ولانما تجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيد الفاعل لهذا التعميم اي هو
كان مقصورا او مفتوحا او مجعلا **قوله** امتنع ان يدخل على حركة اخرى ولان من حركة اخرى
اذ لم يكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها متعلقة بالمقدم على العمل
فلا يمكن ان يكون اثر العامل والاربع ان يكون العامل نصيب الحاصل واما علامة التثنية
فاعمل الامر من معنى التثنية فيحصل اصداء على التثنية والعامل فيحصل خصوص اصداء
قوله معنى كون الاعراب تقدير اي في هذا النوع من ساط فائدة فهمي للظاهر هو انه وان
جعل متعلقا بهما ولهذا جعل البعض محصيا بغيره في كل الشارح لم يجعل ذكره لانه فيهم
الاختصاص المحصور في اصداء في جعله اصداء في حسن المقابل بينه وبين قوله فاسد فاضا وجراو
توسل فيهما فان ثقبه المقابل يدعى الى قيمه المقابل الاخره بعضا مطلقا ما كانت التثنية
وما كان الفاعل لفظا وبلا في مطلقا ما كان باؤه محذوف فاعلم ان كان باؤه مبدلا بالالف
بما عدا ما فنوله في وجه تقدير الاعراب في قوله فانه انما استشغل في الاسم بالكره

القدرى وعلم ان العرب لا يصعد القوم في الحرف وغير الحرف فان الحرف عندهما
يعد الحرف الثالث والتسعين وغير الحرف ما سلب عن الكثرة والتسعين على ابيته الرخشي
في الفصل الحرف بالضم والكثرة والحرف واسطرحة لا يصح ان يكتب حرف غير الحرف
لا لا يمكن معرفة الحرف بالقياس اليه واما عند العرب فان كان الحرف وغير الحرف عنده
للمر بالمعنى اذا قلنا في وصف العرب بالحرف بالانطراف وعدمه فيمكن معرفة الحرف
بالمقابلة لا بغير هذا العرب بمقتضى قريتهما اذا كان مطلقا للمعنى بغيره مما على
ما قيل في غير الحرف الحرف ما هو من الحرف فانه يفرق عن حاله الاصلي بالتركيب اكثر
من تأثير الحرف حتى كان بالقياس اليه لا يصح لاد لا يصح بالتسعين والكثرة وغير الحرف
وقيل بالحرف معنى الزيادة والحرف يشتمل على الزيادة من الكثرة والتسعين او زيادة التمكن
قوله ان العرب اخافوا في كلمة بالكثرة وهو واحد احتماله لانه قريب من ارجح الفصح بالمعنى
ولم يشك في الاحتمال الاخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتبين بعض
الاحتمال لانه الشارح الا في هذا المقام والطبيب لا يزيد الا الاسم فاعرضنا عن طرائفها
في الكلام **قوله** ان العرب لا يصح ولا يجوز ان يكون القديرون تسع على الاله لم يوجد هذا حرف
المصنف عليه على ما لا يخفى العارفين به فزجوا ان يكون القديرون تسع على ثم استعمل بيا
نجات لم يرجع تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يصح **قوله** والعلل التسع مجموع ما في هذه بين
الاولى من هذا التفصيل من شرح قول المصنف وانواع دفع ونصب جمل هذا المقام كفي حاشية
هذا المقام **قوله** موافق القدي تسع كلها اجتمعت ثمان منها فاللغز تصويب هذا
هذه الايات لا يبعد الا باري الخوي والتعريب الزول ولم يذكر الايات كلها استغنى
عن التعريب لا شتمال بيان غير الحرف والذي يستفاد من البيت الاول على معاني الاول
يبدان غير الحرف ما في عدلان فخرج ما فيه واحد يقوم مقام الحائرين والثاني لا يبدل على
باجتماع تسعين يجب عدم الانطراف مطلقا مع انه يجوز حرف هندوثا لانه لا يبدل على لغة

انما اجتمع في كلمة الف الثاني والعشرين لا يكون مع الحرف للتسعين مع ان ليس الا الثاني
بالالف **قوله** ذلك المجمع عدل لانه بلغ تنكير الاسباب في هذين البيتين ثماني الحرف
اذا سلب عدل ما لا كل عدل وهو عدل لا يكون عليه بنا وكذا السبب ما هو وصف
الاصلي وهكذا وجع كان المناسب تنكير النون ايضا لانه لم يساعد التظلم فاحتمل البعض
الشارحين ان الالف واللام في زيادة **قوله** والعدول في عطف هاتين ثم لانه في البيت
ويستفاد من البيت في الزيادة فيكون بعد اعلى تنبيه ما قبله او اذ في ولا يخفى ان الجمع على تنبيه
متماثل ومتماثل فخطئ ثم في العلتين هذه التنكير الجليظة **قوله** ولوجعل الانطراف على القول
زايدة ثم هذا ما لا يقصد بالزيادة قبل شي في عرف اربابنا لانه لا يقصد بالزيادة
في الذكر ففهمه في عباراتهم بعيد جدا **قوله** وهذا القول قريب ما ثبت في كلامهم الوجع
التنكير المذكورة ولنا وجع رابع وهو الاعتدال من سائحا وقت النظم في هذين البيتين
لعدم مساعدة النظم بان المقصد تقرب غير الحرف والعلل من الحفظ لا تحقيق القول بها
ان لا يساعد النظم وقد عرفت بعض النساخ في البيت الاول مما ذكرنا وهذا ايهام الالفاظ
في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما ذكره من ان السبب مجموع
والنون لا بحر الالف ولنا وجع خامس ذكرنا في شرح القدي **قوله** اذا القول بان كل واحد من الاله
التسعة على قول تطريحي قبل الاول ما في اذ ليس في كلام النظم ذكر العلة قلت الموانع يمنع
بالثاني لانها بتقدير علل موانع الحرف **قوله** والعلم انهم انما اشان لاجدوى بغيره القولين
الاخرين فلماذا لم يبينهما ونحو اقصيتا الزه **قوله** من حيث شتماله على غلطين انما يبدى ذلك
لان لغز الحرف لامن هذه الجملية احكام اخر من حيث انهم من حكمهم ومن حيث انهم فاعل
حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روي فيه التاسب لانه دخل تحت حكم الضورة او روي فيه
الاصول في مسلمات على الكثرة والتسعين لكن الامر الاصل ان يقول اي حكم غير الحرف في
حيث ان غير الحرف ومنهم من قال في وجع الحاشية ما يكا ديسين الفانين للمليظة **قوله** الاكثر

فيكون التثنية ذكر الكسر مع انه علم سابقا اشار الى ان تعريف غير المصنف بما لا يدخل
والكسر والتثنية تعريف بامر يوجب ان يحصل كل منهما حكم غير المصنف ففائدة ذلك وجوب
على افضل في تعريف العرب ولو افترض على ذكر التثنية لا الاشارة الى نقصان تعريف غير
المصنف الا من هذا التثنية او المتنبه على ان منع الكسر من غير المصنف بالاصالة لا بالاعتناء
فانه لو اكدوا التثنية لوقف حكم غير المصنف من حيث انه غير مصنف منع التثنية الكسر منع
كما ان الكثرين ومنهم من قال اولاد الجمع بين المحكوم لا تخراب منطوقه في شبهة الفصل شابهة
الاسم الفصل في ان ارباعا لها وجهان وانما عدم الاعراب واوسلها الضلال ولا يقع
تفسير في انك تقول قد تم ثم تقول فاعلموا من هذا الفصل المطلق لا الضمير المجرى عن التثنية
هو المذكور وكذا المرض في الالف الرجل المطلق لا المجرى عن اللام وهو المذكور في الفصيلة في التثنية
والتعريف هو في الفصيلة العترة في منع الضمير اعم من الهمزة والمجته اذا الفصل في كل كلام ان
لا يما للحدس الا في مطلق الفصل بمنزلة الموقوف على الشيء لان كما ان تحقق الفرع بتبعية
الاصل يتحقق فلا بد لاصل يتحقق لاصل حتى لو لم يكن الاصل لم يلحق الخلف الاصل
فما كانت الجملة الفرع شاملا للفرع الموقوف على الموقوف عليه والمجوز على المجرى لا المجرى
ايضا في المجرى لا يجعل بمنزلة الموقوف وليس للفرع معنى يستعمل المجرى فيه قوله لان اصل
كل فرع ان لا يكون فيه الوزن المختص نوع اخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي في احدى
الاربعة في الحكم في الوزن المختص فلا يجوز ان البيان قاصر قبل ان لا يتمتع المجرى بعينه بل الوجوب
والاستماع ويجوز على الوجوب ويعني على الاستماع والصف وقد يجب في الضرورة كما اذا
وجب منع الضمير انكسار الوزن فلذا امره بقوله لا يتمتع قوله وادخل الكسر والتثنية لا
يلزم في الاربعة ما كان غير المصنف ما في علمان مؤخران فيجوز ان يخرج من التثنية والضمة
او اعتبار التثنية فلا حاجة الى الضمير عن الظاهر قوله وقيل المراد بالضمير معناه الضمير
في الظاهر من الضمير معناه الاسطلاح في الظاهر من ضمير في رجوع الى غير المصنف في حكم قوله

وحكمه والحاجة تتدفق بترك الظاهر الاول فلا وجه بترك الظاهر الثاني فانهم في الضرورة لا
الضرورة ترك الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف غير المصنف
لما عدل المجرى من المصنف عن كما لم يخرج من المجرى المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة
المقصورة وجوب الكثرين وطا المصنف المصنف منع صرف العلم الضرورة قوله فكذلك أصبحت
في الحاشية هذا البيت مما قاله فاعلموا من هذا الفصل في مزية النبي صلى الله عليه واله وسلم
ماذا على من شتم نبيه **قوله** ان لا يثتم مدي الزمان قوليا وفي حاشيتها جامع غلبه في
الشيء مزية بالتخفيف منه سنا في كون الزمان مدي الذي غابت والمعنى الذي لا يثتم
شئ وقع على من شتم نبيه احد في ان لا يثتم مدي الزمان واستداده انواع الغالب والاشياء
لانكار والمعنى لم يقع على من لان استحققت شتم من الغوالي او المعنى اذا اوجب من
شتم نبيه احد ان لا يثتم في الاستفهام المتقن في عظم الوجوب وهو كالاستفهام
عن شتم الغوالي **قوله** ان ذكر بالفتح والكسر لتعليل **قوله** لان رعاية التثنية بين الكلمات
امرهم عند عدم ولذا صار الجمع من اجل محسنات التثنية الكلمة واعتبرها في الشيء وما في
مع ان اللفظة امر في وسن في التثنية بل يد والحق ثم بعيد والفتحة المشهورة في بعض
بعض البغايا قال الكاتب اكتب يا صار فان الركب قد عاروا اي ضمير الزا في يا صار فقال الكاتب
باسيدي الاضاح كسر الزا فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التثنية وفي قوله وان لم يصل الى
حد الضرورة اشعار بأنه قد يصل الى حد الضرورة وسن وجوب حرفه للام الاوزان التي ضد
بها بيان وزن منصرف فقال وزن ساروب يضارب مضاربه فاعل بفاعل مضاعفة فيضرب
مضاعفة لاهتمامه بالتثنية وجعل من هذا القبيل كل لفظ مضارع اريد به تفعيل فاعل
به مضاعفة اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير مضارع للمضارع وسبب اخراجه من قوله المع
فيما مضى وانما ذكره في نفسه مع انه غير المصنف لكونه على التفسير مؤنثا ويعبرون عن هذا التثنية
بالشاكل **قوله** حيث صرف سلاسلنا المصنف الذي يليه وفري قواير التثنية اصل الاي

فقد انما لم يقصد انما التعليل قوله فتولد سلاسل او غلا لا لا لجمعها وان ذكر
اغلا لا ليس نائلا لان المقصود تمثيل الجميع والافراد القدير كلف سلاسل في هذا الترتيب
قوله وما هو مقامها ما قبلها من تمثيلها ان التعريف فيبقى ان يقدم على قوله وحده وفيه ان بيان
الاشياء كلها من هذا التعريف هذه جملة من جهة ولا شاحة في وقوعها انما وقت ولشدة
الافعال بيانها الاصلح للتعريف قوله فان ذكر في الجملة نظام مقام السبب في هذا
الذكر عند المصدر ولكن هذا يجمع الكسرة عند بعض ولا لا في الظاهر في الاحاد عند بعض واعلم الاخير
محتاج الى الظهور لا بعد المقام كشيء الحاشية فاكاب جمع اكل وهو جمع كلب واساور
جمع اسود جمع سوار وانما يجمع جمع افعال وهو جمع ضم انتهى وقد يلحق التا ساور واكثرها
يجمع ضم على الابل يجمع الجمع انما ان يراد الكثرة او الضمير المختلف على اني الصريح قوله فالعدل
مصدره مني لفظه ان يكون الاسم معدولا ذكر الحق اني العدل الخراج الاسم لا يخرج
فاما بالشرح الى الصاحبه عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون
الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للفعول كالضرب بمعنى كونه مضوبا والعدل لكونه سببا في الاسم
يبنى ان يكون مبنيا للفعول وجبته عليه لا شاك ان يوجد معنى مصدره حاصل الخاف يا
المصدر الى الفعل كما يقال ضربه بمعنى كون الشيء مضوبا والمعنى المصدره حاصل
بالخاف لان الاء في غاية السعة يجمع فيها ما لا يقع في الفاظ المصادر واما ان المصادر
لصتين ما هو وصف الفاعل وما هو وصف المفعول فلا بد له من قول ليل يكاد يرد ما ذكره المص
في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث يخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على
صيغة المجهول فان زيد على ان ضرب زيد على وقوعه على زيد لا على قيامه بشئ زيد فلان
للضرب معنيين كان ضرب زيد على قيام المبنى للفعول منه زيد كان ضرب زيد على جهة
المعرفه ذال على قيام المبنى للفاعل منه فلا بد من ان يكون له قول طرقت في اسماء به فالمصدر لا يرفع
الاسماء بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه ما السند اليه وهو

الفعل المجهول ما هو جزم معنى الفعل المعروف والفاعل بينهما اعتبارا فيما الذي يدل
عليه صيغة الفعل المعروف واعتبارا وقوعه الذي يدل عليه صيغة الفعل المجهول اذا تم هذا
فتقول لو كان العدل بمعنى الخراج فالاعراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة
جاء بمعنى المثل يقال عدل عدلي ما لعدو وعدل اليه ما الى الوفا بمعنى التمسك يقال عدل
المثل الخ لانه كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل المعنى بمعنى التمسك دون المثل
الاشتقاق العدل وضمية الاسم معدولا وليس يفتوي لانه بمعنى العدل واليه فالاعراض
ان العدل بمعنى المثل في الشيء الى الشيء والعدل مادة الاسم حيث كان عن الهيئة الاولى
الى الثانية فسمى الاصل معدولا لانه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة معدولة
الهيئة ولذا در نظر ابن الجلبج صايبا فلا يجد بينه وبين المقصود حاجزا قوله يخرج
الخروج خروج الفعل اذ لا يبنى على قوله لا يبنى صورة فتهل الصيغة بالصورة لان الصيغة
قد تطلق على الكل باعتبار ما يميزها من الهيئة يقال ضرب صيغة المناجني المباد بالصورة
اعلم من الصورة او ما في حكمها في كونها لان في الكلمة كالصورة فانه احد الامور لان مادة
التفصيل مكان اللام شبيهة للصورة للكل ولذا الف والالف والم في المقول الذي يشار
بالعلية فيكون محمدا للتميز بينه معدولا عن السحر ولا حاجة الى ادخال اخر الى غير هذا
العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه واما قوهم من ان
ما تغير اليه للتعريف يفتقر يوم الجمعة في صفت يوم الجمعة فان خرج عما هو حقه من استلزام
اخرى وهي في بخلاف تعريف المصدر فان لا يدخل ولو في الصورة حكما كاللام للفرق بينها
وبين اللام لجواز الفصل بينهما وبين مجرورها بالخرز الزايد بخلاف اللام ففكر يوم الجمعة يخرج
عما هو حقه الى اليجطة فان تقديره في ايضا ما هو حقه قوله التي تفتقر الى اصل والقاعدة ان
يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغة الاصلية بهذا المعنى في غير ظاهره لان هذا
اصل وقاعدة تفتقر ان يكون على صيغة عامر لان يقال انما تفتقر ورة منع الضرب

الى الحكم بان بعد ولحكم بان سمي باسم الفاعل من المادة فخرج عن صيغة التي هي
 على مقتضى القاعدة وهي عامل الى **قوله** يحق ان صيغة المصدر في صيغة الاسم
 ان كان بمعنى صورة تخرج من اصول هيئة الضرب وان كان فاعل
 المادة في وصفية هيئة تخرج من اصول هيئة الضرب لان ما وضع له تلك هيئة الضرب
 وما وضع له تلك الموصوفه فالوجه ان يقال خروج المشتق من المصادر التماعية ليست
 من مشتقات اصل بقاوة والمشتق من المصادر القياسية بما خرجت بالمخارج القياسية
 التي تقتضي اصل القاعدة ان يكون ذلك عليها خروج الاسم عن صيغة الاصلية هذا
 المعنى في خروج ظاهر لا يخرج من اصل وقاعدته تقتضي **قوله** فلا ينفك عما خرج عن بعض
 المخرج كالاسماء المحذوفة والاعمال وكذا محذوف الاول من هذه والمحذوف الاوسط
 كقول في وجه ولا يبعد ان يقال خرج عن حكم ما خرجت به عن اصله الى المخرج كالمقام
 والاول فان المادة ليست باقية فيها فلم يخرج من المخارج القياسية الا اللدغات فهي التي
 باعتبار قيد المخارج لا يخرج منها فيخرج من هذا المقام فاقبل في بيان قوله
 خرجت عن المخارج القياسية كالمقام فبعد من المقام **قوله** المقصود هيئتها من العدل
 سائر العمل فاعترض في الجواب وهو ليس بخرجي الا لا يظلمه والمنظور ان المقصود من
 تفصيل العمل ونبيها تخرج من المخرج عن غير المخرج وببيان العمل على هذا الوجه لا يحصل
 هذا المقصود **قوله** اعلم اننا نعلم فصلا في ذلك انما هو على ما اشتهر في كتب النحويين خروج
 محقق بخلاف العلم القطعي بل هو لا يحكم به بالتكليف الاضطراري مع الضرب وانما المحقق في
 اصل امسخر وجهه فلا فارق قلت اذا كان ثبوت اصل محققا والاصل انما يكون اصلا يخرج
 الفاعل عن فاعله المخرج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس بل يكون الاسم
 على انما كان عليه وهو المخرج وان كان المخرج وهذا امر لا يحكم به الا الاضطرار فخرج بقول
 ما اشتهر من على انهم ارادوا بالتصريح بالمخرج محققا المخرج عما هو القياس لا المخرج عما

في قوله لا ينفك عما خرج عن بعض

المادة ومن ما حكم به الشارح والمخرج عما ثبت للمادة فيجوز على اعتبار المخارج الثلاثة
 على تعريف العدل وتجه على اذكر ان تخرج من مخرج غير المخرج بغيره والتمتع لا يلازم غير
 بالعدل ما لم يعلم ان تخرج من الكثرة والتنوين في المخرج والاول انما يلتزم باللائمة لان
 في العدل لا يقتضي الا انما لا يفيده في سلك العدل ويندفع الغشاق فاقبل في كل تعدد
 المتكلم المتكلم **قوله** لانهم يتجهوا بالعدل فيما عدل من هذه الاشياء فصوله غير متضمن للعدل
 التبيين لان السبب في سائر الاستساوي للمخرج يقتضي على ما خرجت من العدل
 الثالث والوصف والجمع والهيئة والتركيب مما خرجت من الضرب وانما الصيغة التي
 في معنى منها الاعداد مخرج من الضرب وانما العدل الحقيقي فان كان هو المخرج عما هو القياس
 فيمكن ان يعرف بدون معرفته من الضرب كما في سائر الاستساوي وان كان هو المخرج عما كان القياس
 فلا يخرج الا انما يخرج من هذا ثم لم يزل فصوله غير متضمن الاول وكذا لا يشترك بين جميع
 الاستساوي ولا يخص كون الحكم بصلية العدل الاضطراري بالعدل لهذا الضرب بين جميع سائر الاستساوي
 على ان الحكم بوجوده والضرورة دون الحكم بوجوده السابق **قوله** اي من حيث كانا على اصل محقق
 يعني تحصيلها بمعنى محققا صحتها لا يخرج من قدر حاله متعلقة وهو الاصل وهذا الصديق البارة
 سببا في قوله وتقدم ان الان محققا الوصف حال المتعلق مع ان يرضى ان يكون وصف المخرج
 نفسه بغيره من المعنى **قوله** ما في المعنى انما يتجلى في الغرض به لا يلفظ واحدا في نفسه
 بهذا التفصيل قلنا كان البارة عن الحال كلا الضمينين اخرجي علمها وكذا الحال في
 وموصوف وشا من معنى الى رابع ومرجع والظاهر لا يرد الى رابع ومرجع والظاهر بل يرجع
 الى ان يحصل الى معنى مع **قوله** والاضراب يجتمعها الضرب على عشرة وعشر فاعلم ان خمسة
 الاخرى في الشئ الذي يستعمل على وزن ضال خمسة الى عشرة بابه التسمية نحو الحكم
قوله والسبب في مخرج الضرب فصد هذا الكلام وضع اشكال اخر في اعتبار الوصف من
 في الاصل اعداد الا ان اعداد ليستا وصافا اصلية واشاره الى خروج بعض ما قبل في منع

وبار في المعلوم ان رضى عن المسمى قوله فاما المسمى فكذلك في الالهي قوله والاولاد الذين في
الالهي سببا فهو ظاهر للتعلم وان اريد له لم يرد فيه موجبا قوله الالهي فليس فيها لسان موجبا
وبها ووزن ضال وهو يوجب السكاة فالتعريف وليس فيها الالوزن والوزن لا يستغنى في
اجمال السبب قوله فاعني فيها العدل المتحصل سببا وهو العدل لا المخرج قوله وهذا يقال
ذكرنا نظامه ههنا في محله هذا العدل المتعدي بان كان ضرورة منع الصفة بتحقيقها
لو كان نفسه قوله فاعني على احوالها في الالهي لا يكون بيان العدل في المعنى في قوله
بأنظام في محله نظام اسم اداة على ما في النسخ قوله الوصف وهو كون الاسم لم يرد فيه
في هذا الباب الالهي لان غيره اما مضاف في هذا الكفاية في محله واما مستغنى عن السبب
لشتر في المسمى المتصلين وعرض العدل لعدم تعريفه بالسبب بخلاف سائر الالهي
حيث لم يعد لها والشايع في سائر الالهي اما في المسمى في محله قوله وهو كون الاسم
والاعني ان سببه ما عرفت مع صفاتها لم يبين بطلان الالهي بان يكون في الغاية
كما اعتق به غيره لا في تعريف غيره وهو ما لا يحل في ان سببه غاية الالهي بان باعتبار معنى
لولا بقيد الالهي لم يخرج اسم الزمان والمكان والاذن التعريف بخلاف تعريفها
فخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفات كما
على بعض صفاتها لان الذات لا يكون له مكان متوجها لكونه ليس في صفاتها الا
لم يقيد الالهي لعدم طرد غاية الالهي في جميع اوزان الوصف فان حلالا في وصف موصفا
لرجل والصغير والفاخر في وصف موصوفه الماء الكثير لان الفخر الذي يماز هو موصفا
كثرة الماء لانقول رجل صغير لا رجل فخر في ذات موصوفه وبعض صفاتها وان دلت
على ذات معين ايضا ومعنى الفخر في موصوفه الماء لان المعنى في موصوفه الماء وانما
منه لكونه معنى الفخر في موصوفه الماء بعينه فليس شيء فانه لو كان الماخوذ في موصوفه
الفخر في الماء لكان المعنى في الفخر فيكون المعنى في موصوفه الماء والاستبعاد في الفخر

ان معنى طليحة المسمى المسمى هو من الالهي لم يرد فيه موجبا قوله فاما المسمى فكذلك في الالهي قوله والاولاد الذين في
الالهي سببا فهو ظاهر للتعلم وان اريد له لم يرد فيه موجبا قوله الالهي فليس فيها لسان موجبا
وبها ووزن ضال وهو يوجب السكاة فالتعريف وليس فيها الالوزن والوزن لا يستغنى في
اجمال السبب قوله فاعني فيها العدل المتحصل سببا وهو العدل لا المخرج قوله وهذا يقال
ذكرنا نظامه ههنا في محله هذا العدل المتعدي بان كان ضرورة منع الصفة بتحقيقها
لو كان نفسه قوله فاعني على احوالها في الالهي لا يكون بيان العدل في المعنى في قوله
بأنظام في محله نظام اسم اداة على ما في النسخ قوله الوصف وهو كون الاسم لم يرد فيه
في هذا الباب الالهي لان غيره اما مضاف في هذا الكفاية في محله واما مستغنى عن السبب
لشتر في المسمى المتصلين وعرض العدل لعدم تعريفه بالسبب بخلاف سائر الالهي
حيث لم يعد لها والشايع في سائر الالهي اما في المسمى في محله قوله وهو كون الاسم
والاعني ان سببه ما عرفت مع صفاتها لم يبين بطلان الالهي بان يكون في الغاية
كما اعتق به غيره لا في تعريف غيره وهو ما لا يحل في ان سببه غاية الالهي بان باعتبار معنى
لولا بقيد الالهي لم يخرج اسم الزمان والمكان والاذن التعريف بخلاف تعريفها
فخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفات كما
على بعض صفاتها لان الذات لا يكون له مكان متوجها لكونه ليس في صفاتها الا
لم يقيد الالهي لعدم طرد غاية الالهي في جميع اوزان الوصف فان حلالا في وصف موصفا
لرجل والصغير والفاخر في وصف موصوفه الماء الكثير لان الفخر الذي يماز هو موصفا
كثرة الماء لانقول رجل صغير لا رجل فخر في ذات موصوفه وبعض صفاتها وان دلت
على ذات معين ايضا ومعنى الفخر في موصوفه الماء لان المعنى في موصوفه الماء وانما
منه لكونه معنى الفخر في موصوفه الماء بعينه فليس شيء فانه لو كان الماخوذ في موصوفه
الفخر في الماء لكان المعنى في الفخر فيكون المعنى في موصوفه الماء والاستبعاد في الفخر

الوصف

اصالة الوصفية وعدم مضافة الغلبة اشار الى ان ذلك اشار الى التعدد وان افاده بناويل
المعنى بالمتكبر وانما جعل اشارته الى التعدد لانه اذا ورد وصف واحد الى المشتبه الاصل
ورد امتناع استلزام عدم المضافة ورد ضعف الغلبة الى الاصل فيجعل مجموع الامور الثلاثة معاملة
بمجموع العرب وانما اورد على ضلالتهم الخاطئة ليعلم ان هذا التحقيق ثم قال
الصفى الى الكل لا يصفه بغيره وعقل عن جعل المشتبه الى الكل لانه لا يصفه بغيره
فيما اوردت الشارح تكلف الظاهر ان قوله لا يصفه الغلبة لتقدير اشتراط الاصل لا يوصف
وليس يقتضيه بالذات وقوله لا يشار الى اشتراط الاصل لانه لا يشار الى ذلك وشرط مجرد الا
لكل واحد من الثلاثة في وصف اقدم اصالة الوصفية الاربعة في قولهم مرتب بنسبة اربع هذا
ما اشكل على علماء الفن ويخبرهم حتى قال انتهى لم يظهر لي الى ان دليل قاطع على عدم
اعتبار الوصف العرفي والاستدلال بانصر اربع منقول الجواز ان يكون انصافا لاشفاق
شرطه وانه الفصل وهو عدم قبول التثنية وطول الكلام في الاعتدال عن عدم الاعتدال بقوله
التثنية بما لا يلائم في قاع ضامن الاشارة الى العلول وطلبا للاحاطة في عدم اعتبار الوصف العرفي
لما طالع انما للخاصة الى الظاهر في اعتبارها وانما وجه قطعهم بعدم اعتبار الوصف في اربع
وكونه الصف لانه لا يصفه بغيره وانه الفصل كما ذكره تقديره لظرف على علمه ان المعبر
وكان الفصل عدم قبول التثنية في اصل الوضع ولذا لا امتنع استوسع قولهم للجملة الاثني اسودة
وقبول الاعداد اثناء عدم عرض الوصفية لاني اصل الوضع العرفي **قوله** وامتنع من العرف
اعلم منه في الغلبة اسود والجمع من حيث قولوا وامتنع استوى صفا استوى وامتنع استوى
الصف ولم يحد ان الشارح انما الثاني **قوله** في الاول الغلبة السوداء هي المحبة العظيمة على في
المرجع اورد وضعه مع افعاله فان قلت او اوجب تقدير الوصفية بغيره فيحقق ضعفه مع
في غير علم الحكم بالضعف قلت تقديره السبب لانه يفتقر في صف الصف لا يوجب ضعفه وانما يوجب
ضعفه مع العرف لتقديره ولا يتحقق مع الصف في افعاله في غير **قوله** اشتراطه في الحال يحصل

قوله في بيان جمع قال وهو المعروف **قوله** الثالث اللفظي حاصل انما بقوله باللفظي
لتقابل المعنى ولا يقابل بالآلة لاشتراكها بينهما والثالث ان مراد الصانع الثالث الذي لم
بالآلة والمعنى لم يعرف بالآلة بل بالامارات يدل على اعتبار العرب تانيث طاعة فانه دقيق
وبالاقصا حقيق يقال للملأمة بظلالها فالتثنية لثابتة ولو سمح بمذكر الجمع
وان سمي من حيث حاله كما قالوا في التثنية عرفت من صفه وهو العرفي على الكثرة التثنية
لان هذه التثنية ليست التثنية ومنع من نفس ثانيا التثنية ان لم يحد في كلامهم اجتماعها
مع ثانيا التثنية وقال غيره يمتنع من العرب ولا يمتنع من غير العرب كقولهم جمع الموشة وشوب
قوله ليعلم التثنية لانها فيما كان التثنية في التثنية واما التثنية التي هي جزء الكلمة كجاءة
فيها العلية لانها في منع الصف فخرج ثانيا التثنية فحصلت على وتبرقا **قوله** لان الامم محفوفة
العرف بقدر الامكان اشار الى التصرف فيها في الترجيم **قوله** كما اشار اليه بقوله وشرط تختم
ثانيه واي اشار الى ما ذكره من العرب وهو ان العلية في المعنى شرط الجواز واحد الامور شرط
الوجوب **قوله** وشرط تختم ثانيه اي مع العلية احد الامور الثلاثة فبشارة المعصاة ولا يبعد ان
الشمع العرفي وصف شرط العلية **قوله** الوصف الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسط التثنية
المذكورة في قوله زيادة على التثنية وتحت لزم ان يكون التحرك شرط الوجوب الثلاثي وعلى هذا
القياس يكون الجملة شرط الوجوب في التثنية الاوسط من الاوسط ان تحرك الاوسط عبارة
عن تحرك اوسط الكلمة فلا يشا كان او خاسيا فاذا سمى بوجه من ثلثات بوجه من ثلثات جمع فيه
الشرائط الثلاثة للوجوب **قوله** ليعلم الكلمة فيقول احد الامور الثلاثة لا يظهر عنها حدوث فعل
من كل سبيل لا يعطل ثلث من الوصف والعلية ولا من العدل بل هو من الخفية كما برشد اليه
اشكروا لم اعرف في هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانما يحصل اصل الامر
الثلاث شرط تختم ثانيا العلية لان العلية يجمع مع اسباب مع كل ما شرط في التثنية فبالشرط
مع الاخر فالاسباب ايضا فبالشرط الى السبب الى العلية لان العلية تتردد في هذا الشرط

اهل اللغة على اقل من صاحب القواعد **قوله** كان في الجمع اسم جدير من الجيد **قوله**
للايصرف فيها اي في الكلمة العجمية مثل صرفناهم في كلامهم فينتفع من الاضافة في
اللام وسمايتها اي بالنون فلا يظن الكسر ايضا ولا ينفع من قول يا انفس الاعمال
وقيل بعض الحروف وحدها تخففها نحو جرجان وكرمان وجبريل وجبريل وجبريل
جبريل **قوله** لا معنى للضمير للجملة والسبب في ذلك ان معنى ضمير لا اعتبارها بجملة
ايضا **قوله** فاذ قلت قد اعترض هذا وان يدعى بما ذكره لكثير من انك لم اعتبر المضافة
من الضم في ما وجد العجمية شرط الثالث ويدعى ما سبق من ترجيح الثالث على العجمية
قوله قل اعتبارها فاما سبق انما هو لقوة تبيين اي لقوة تبيين احد تبيين وهو
والعلم مستغنى عن القوة ويدل على هذا **قوله** ولا يلزم اعتبارها لقوة تبيين اخذ
ان يقول لقوة تبيين **قوله** وشتر ابراهيم عن صريح ما لوجود الشطين **قوله** وشتر
هو اسم صنف يدعى في الخامس باران بن روم وكثير واياها كان فليس اعتبار العجمية
قطعا لاحتمال اعتبار الثالث ولذا لم يكف سبويه واكثر النحاة بحرك الاوسط
ولم يردوا من الزيادة على الثالثة لان ملكا ابا نوح منصرف ولم يجرى العرب في تحريك
ايضا استدلالا لاجمع تلك وشتر لاحتمال منع الضم **قوله** وانه يمتنع في الوجود
الثاني وانما هو التفرع بالشرط الثاني لان غرض التبيين على ما هو الحق عند في ان منع
نحو شتر ايضا خلافا في ذكر شتر ايضا التبيين على ما هو الحق عند في ان منع
على خلاف نوح بالنتيجة على امتناع نحو شتر ايضا ويجوز ان يظن ضعف **قوله** ولهذا قد انزل
ولا يخفى على ان منع صرف نوح سبويه صاحب الفضل فالاولى لان غرض التبيين ما
اجمع على الخفاوس في البعض ما كالمه فيشعر بان المستلخا في وهو ترجيح مذهبها
والوجه في تقديره انما هو التبيين على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تبيين على ما هو الحق عند
اوان الاضطرار لاجل التبيين في تقديره **قوله** اعلم ان اسما الانبيا على منعه من الجمع المستر

وهو اسم صنف يدعى في الخامس باران بن روم وكثير واياها كان فليس اعتبار العجمية قطعا لاحتمال اعتبار الثالث ولذا لم يكف سبويه واكثر النحاة بحرك الاوسط ولم يردوا من الزيادة على الثالثة لان ملكا ابا نوح منصرف ولم يجرى العرب في تحريك ايضا استدلالا لاجمع تلك وشتر لاحتمال منع الضم قوله وانه يمتنع في الوجود الثاني وانما هو التفرع بالشرط الثاني لان غرض التبيين على ما هو الحق عند في ان منع نحو شتر ايضا خلافا في ذكر شتر ايضا التبيين على ما هو الحق عند في ان منع على خلاف نوح بالنتيجة على امتناع نحو شتر ايضا ويجوز ان يظن ضعف قوله ولهذا قد انزل ولا يخفى على ان منع صرف نوح سبويه صاحب الفضل فالاولى لان غرض التبيين ما اجمع على الخفاوس في البعض ما كالمه فيشعر بان المستلخا في وهو ترجيح مذهبها والوجه في تقديره انما هو التبيين على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تبيين على ما هو الحق عند اوان الاضطرار لاجل التبيين في تقديره قوله اعلم ان اسما الانبيا على منعه من الجمع المستر

فلما يتصور من هذه القواعد كتاب مبتدأ حتى كان ان يكون مجمعا على عندهم وعلى شاهد الحديث في
شيثا وغيره فلا يخفى ان مقتضى العجب **قوله** وقيل ان هو ان يجمع الاختيار في في التبيين
انفاقا او كون هو اختلافا **قوله** لان سبويه قرأه بعد مقال محمد وصالح وشيثا نوح ووثق
ولوط فقرأ هو ابراهيم لا شيب فلهذا جعله من جملة نوح دون شيب وقوله يجوز ان يكون
من ثمة ما قيل وان يكون من كلام الشاعر والولد جا كنهل وقيل هو ان الوصل والاولى
والهبة جيل او اولاده وقوله ان لا يحتمل الاشارة الى اسم جيل الى اولاده **قوله** الجمع هو كل من
في الاشارة الى الاسم بين الصفة والمادة الصغيرة **قوله** شرط اي شرط في ما مرقم سبويه
الاكثر في ثابته وما ذكره بعد من النعم **قوله** وفي البنية التي كان اولها لم يقبل وهي انشا
اليها المشايع مع ان الاضطرار لا يوجب لان المشايع على وزن مفاعل ومقابل فتحرج من بطن
جواز وجهاير فوضع ما هو المراد من المشايع لكن يرد على جاري لانها لا تليها على ايام
الظهور ان المراد من البنية صيغة التكيد في ثبوت ان يقيد المراد بان يكون اولها سكن في ضبطها
او تقديره ان كان لم يتحاش من دخول نحو جاري في التعريف لانه لا يلزم من دخول الاسم في
وهو غير منصرف لاحتمال الاشارة الى الثالث **قوله** ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فائدة في التبيين
الانها او الجمع ما فوق الواحد وجمع الجمع على المصدر **قوله** كما يجمع الياء من الاولى كما جمع فاتهم
قوله بغيرها غيرنا بمعنى لا يقال كنت بغيرنا لاني بل لاسال فلان لا يرد ان يكون ان يكون صيغة
منتهى الجموع مع حرف غيرها وهو خبر اخر بشرط الاضطرار للصفة لا بد من ان يكون وقد يرد
المعروف تكلف لانه وجع عند الناقدين الاضطرار **قوله** والمراد بهما في لسانه وعلى الوجهين المراد
السبب المطلق اي لا يكون معها او لا اصلا لان المراد لا يكون معها حال الوقف لا
ان يكون معها حال الوصل كما قيل لانا انما لا يبعد لانه القيد السليم يكون الثالث **قوله**
كل من يجرى في ثالثا الثالث وهما الماء والماء يقول الثالث بالاء وقوله بغيرها **قوله** فلا يرد نحو قول
جمع فانه لا يرد كما قيل لان فاعلا صفة لا تجمع على فاعل قال في الحاشية الفاعل الحاذق ويقا

وهو غير منصرف لاحتمال الاشارة الى الثالث قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فائدة في التبيين

تامة وقد ثبت على

البطل المحار فانه بين الغرضين يقال للفرق جواد هذا كماله والاشبه ان يحصل الجمع فانه
نحو في القاموس ان الفاعل الجارية المصلحة والاشبه ان يكون له الاكل **قوله** وانما اشترط كونها
بغيرها وهما سائر جملتها بغيرها وهو ان لا يكون له المصلحة بغيرها وفي وزن الفعل
غير قابل للتاء فربما بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لان فعله مصرف مع فاعله عن التاء **قوله** ويجعل
وجواب في جميع حروب بمعنى لفظة العمل غير متصرف مع مجزأ به **قوله** والخاصة الى الخراج
نحو مداني في غير متصرفين قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغيره النسبة ايضا الخراج مداني لمن
اجاب بان المذهب بالها حرف يكون للفرق بين الجنس الواحد نحو دوى وروم وقرعة ثم
اليه بقوله والخاصة الى النسبة في ولا الجواب وليس كذلك وانما علم بالاشارة ان فرار
وسداني جميعهما من حروب غير متصرفين الجمع لعدم صدق تعريفها والمقصود بالشرط الخراج
فرارون ومداني من حروب الحكم كانه اذا ثبت عماد على ما بالنسبة او ان الثاني حكم مجزئ
على حرف النسبة والثاني شدة الامتزاز وصيرورة كل واحد واحد كحكم سابقا ولبان
جمع في المثال وفي الاصل فلو اعتبر مجزئ كان مداني غير متصرف لان الاعراب لا يعلو في
بالنسبة اعلى من ارب **قوله** واما ان يراى بطلان التفصيل مع عدم العدل لان صاحب
مصباح عدلان لم معنى كانه بالاشارة ومصباح في تعريفه واما ان يترفع عن ولو
جعل في تعريفها ايضا مقصود بالتفصيل في قوله كذا كان هذا المعنى شدة قول لا قيل
اما الاشياء ويكنى لكونه استنباطا عدم سبق الاحمال ولا يتوقف على عدم سبق كلام
نظرا لما نقله المحندي عن بعض الشيوخ ونبه بقوله واما ان يراى بطلان تعريفه ولو قال
واما ان يراى بطلان النسبة واضحا والتذكير وجوابه في بحث الثاني لاحاجة الى
التذكير في الفاضل المحندي بنا على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم وهو علم وتنوينا
لشاكله صغره ونهذه على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه فهو علم في حكمه
اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره تحتفظ حكمه استنباطا في معناه لئلا يكون في ايضا

اختلال ومنهم من غفل وتلك ان لا يكون فرارون فلا يحتاج الى التوضيح ولو لم يكن
الفاعل غير الغرض لكان اشكلا لئلا يفرق فرارون ولا اخرنا المسلمين **قوله** وحضار
على حال من المبدأ اخرج مجزأ ابن مالك ولا يخفى على لفظا ومعنى في عبارة الشرح اشعار
وانما نصيب بتقديره اعني في يوم الاستعداد المدح او الذم او التزيم والمقام برز منها او
حال من غير المتصرفين في نفس الغرض جملته بمعنى لان معمول المضاف اليه لا يتقدم
على المضاف ويقيد عدم انصرافه مع المضاف وان لا يارسى التقييد به لئلا يترتب له المفعول
لو لم يصف الله لم يصح **قوله** هذا جواب عن سؤال المقدس شام هذا البيان في الشرح حتى
انصار جميعا عليه وانما يتقدم بر السوال لكان اشياء عا سبق وليس كذلك فالاولى باللام
على من قال بخلاف ذلك في القاموس حضا جواسم للضبع معرفة لا يعرف لانه اسم واحد على
للجمع اوانه للتبعية على ان هذا الوزن لا يكون غير متصرف الا للجمعية اصلية وبغيره يارسى
الاشياء ولهذا جعل هذا اللفظ غير متصرف للجمعية اصلية ولم يصعد الثاني والعلية **قوله**
يطلق على الواحد والكثير فهم من الملائكة على الواحد والكثير ثانيا وليس كذلك فان
على الكثير باعتبار الملائكة على واحد واحد على سبيل البدل وبوجه ان السابق للجمعية الملائكة على
الواحد دون الكثير **قوله** لا للجمعية الجارية لجمعية اصلية على ما توجه على المتن من ان منع الضم
للجمعية اصلية لا تكون متغولا عن الجمع وقرئ بينهما على ما يوجب بر من قوله لا لا متغولا عن الجمع
تفصيل المندوف والتقدير غير متصرف للجمعية اصلية لا لا متغولا عن الجمع والعلية وان كانت
منافية للجمعية كالمساكنات للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلوية لان المجتمع اعتبار
في حكم واحد لا اعتبارا صدم وجود الضد **قوله** لان الضم هو ان في الضمعة في الماشية
الضمة هي التي والضمة هو الذكر والجمع ضباعين كجران وسراطين انتهى **قوله** فلنا
عليه غير موزنة والا لكان هذا التذكير متغولا ولو عند بعض كاحراء على اذا نكر لا علم الشارع
اذا نكره في دفع ما سوى الجمعية وعنه معنى اذ مع الجمعية والثاني بالالف لانه ثانيا بسبب اخر

والاعتبار لان كلام السبع مستعمل في الحقيقة والتأنيث غير مستعملين وغير المستعمل
وان قل بطل المستعمل وان كثر **قوله** والتأنيث غير مستعمل هذا المنع من ان الضمير في
الذكر والاشياء على ما صرح به في الصريح ويدل على كلام الفاعلين وكان خصها بالاشياء
وهذه لان من كلام اهل اللغة مؤنثه ومراهم انما مؤنثه سماعية فان قلت خصها بالاشياء
للتأنيث اهل اللغة السبع قلت تأنيث احد المتأنيثين ولا يكتفى بتأنيث الاخر واعلم ان الفرض
من منع التأنيث تحقق حال التأنيث في حاضره والافوجه والتأنيث لا يضر بعد ان العلم
لا يؤثر ويكتفى للجواب وهو اوفى لسوق الخطاب **قوله** لا علم لمجنس السبع بالجنس
السبع ضلي على معنى قوله على الضمير انه علم لمجنس شامل للضمير لا للضمير انتهى وقد
الاستغناء عنه لا يتوقف بل لا يضر حتى ينظر **قوله** جواب عن سؤال القدر تقديره ان
تدقيقه عن الاشكال في الفاعل من اقصى من الفاعل او الشك في هذا الكلام وقد اشار بهذا
التقدير الى وجه تقدير حاضره على ما قبل وفيه نظر له وجهان لغزان هما الاولى وقد اوضح
وهو الاكثر الضمير لعدم الضمير في عدم صرف الاكثر والاحاطة الى تقدير قوله في موارد الاستعانة
وجعل في تقدير وهو من هذا الاكثر بعد ان لا يفهم ويحتمل توقف على ثبوت اختلاف الفاعل
فيه وهو ان شئت فقل ينظر **قوله** احسن على اذنه لانه الدخيل والدخيل الى الجنس مثل **قوله** فشا
على الجواب على تمام الحقيقة دفع لما في بعض الشروح انزع ويدل سبب منع الدخيل على جحدوه
هنا العمل على الموازن ونحن نقول فاذا ذكر من الجواب انزلهم ان يكون سبب منع الضمير هو
وكون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فلا بد ان يكون في المجمع سبب منع الضمير وهو الجمع
لكنه على وزن الفاعل لان الالف لا يخصص شرط تأنيثه ولا يخصص بهن وانما كون وزن الجمع
هو على صفة منتهى المجمع فلا بد ان هذا الشرط والمشرط في الجمعية المحكية لانها ليست الاكوان
على صفة منتهى المجمع ثم نقول لا يجهل ان الانسب ان يحصل شرط الجمعية في صفة منتهى المجمع او
العلم في الجمعية على الاوسط او زيادة على التأنيث ويحصل مع الضمير سر اول الجمع ويحصل بهذا

الشرط فانما مقام سيبين **قوله** نكارة سمي كما قطع من السراويل في كلام الفاعل على ان هذا
سراويل وسراويل وسراويل حيث قال سراويل اعني اوجع سره الاوسر والاوسر بل يكره في ولم
ضربا لغيره في كلامهم هذا حيث قال وقال الشاعر علي بن ابي طالب في كلامه
بل ينبغي ان يحصل من قولهم الجمع كحاضره وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجز في كلامهم
الا في الاشخاص كدما بن ربه حاضره فانما موضع الجنس ثم لو قيل لم يجز يستغنى عن النقل
اسم الجنس لم يجز هذا وما يقال ان السراويل لم يجز بمعنى قطع عن الازار بل بمعنى القطع مطلقا
فلذا لم يحصل السراويل لجمع السراويل التحقيق بوجهه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كون
سراويل بمعنى قطع من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع ان لم يجد سراويل في كلامهم
بمعنى الجمع كما وجد حاضره فقد ان كان في الاصل جمع سراويل الا ان لم يجد جمعته تدبره
مفرد من مناسب للاختصاص بالازار وانما كان تقديره كونه معا للمفرد المحقق فانه قيل لم تدبره
الجمع ولم يحصل مع كونه بغيره لا على ان نزلت لان العربي لا يقبل المتابعة للغير سيما مفرد
الذي هو الاصل فانه بعد من قول المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل
عرب يستحق من تدبره ويحصل من تأنيبه **قوله** واذا ضرب لوقال وان صرف لكان تركيبه من قولهم
جاءهم الحسنه قالوا شاهدين وان نصيبهم سيئته واقفا على احدى درجات البلاغة لكونه على حال
الخطاب الذي هو مستعمل القوم وانصرف الى اصل المعنى **قوله** واذا ضرب فلا اشكال بالنقص على
قاعة الجمع دفع لما قيل ان نفي جنس الاشكال لا ينافي لانه جحدوه على وزن الجمع والضمير
وزن مصابيح مما هو على صفة منتهى المجمع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن ساغرا للغير كانه
لا يصح منع فزانة لكونها على وزن كراهية او اشارة الى انه على تقدير الضمير لا ينفق جنس الاشكال
المقام لا يتخلو عن اشكال وبالمجمل دفع الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يجد
اصابعه وان مفرد عربي اذا هو جمع سراويل تقديره **قوله** ونحو جوارى كل جمع متقوس لوقتر نحو
جوارى كل منصرف متقوس ليشمل فاعن باسم امارة واعتل تصغيرا لكان اعم فائدة **قوله** واي في

الرفع والجر يعني ضا وجا آخره متعلقان بغير الضم والرفع في وقتله رفع
الجر وهو ايضا مقيد برأسه الشارح ونصا بان اول بقوله كذا من ان المراد من ذلك حكم فاق
بجاء الصورة الى الغرض والاعمال من مراده بان المراد من ذلك الصورة لانه كل وجه يكون
حكما بانها فيه قوله لان الاعمال المتعلقين بجمل الكثرة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
صحتها ما فيه ان لا افعال في جوار نظر الى نفسه بعد التركيب فهو متاخر عما يعرض في التركيب
فالاولى ان الاعمال الذي هو قبله محسوس مقدم على منع الصرف الذي يشبهه معنى
قوله فاقول بان اول قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فانه الصرف ايضا من احوال الكلمة
ثم ما هنا من الاعمال بنا على ان اذكر من ان الاعمال مقدم على ما يعرض في الكلمة بعد تمامها قوله
فانهم لم يروا في ذلك جوارح جاري بالضم والتنوين ولولا ان المصنف والكثير والتنوين
من قوله بعد على هذا الفاسد ما لم يأتوا في انما في لغة بعض العرب وهو لغة
قيصر وعلي بن ابي طالب ولولا ان عبد الله مولى محمد ولكن عبد الله مولى عليا واستعمال
الفرق في الابدل على صاحبها وعدم فهمه لانه يحتمل ان يختارها هو والفرق بين ما كانت اهل
اللفظ القبيحة الخارجة عن القضا ومنهم من لا يحتمل ان يكون الياء المتكلم والالف للاشباع وفيه
منه يجهل فانه لا يخرج لوجه من هذه الامور بل ان يقول الف وهو من زوا المتكلم كافي يا
غلام قوله التركيب وهو صورة كلين واكثر كلمة واحدة من غير جرح سواء كانت اسماء
وصفات او غير ذلك فانه جامع لمخرج غلام زيد وخمسة عشر من زيد واسماء واجب
بان التركيب المراد تركيب الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يحصل التركيب على الواو اسم جرح ويكون
مراد بالصيغة الصيغة والقوة الغرضية من الفصل فانه هذا التركيب لا يصح لانه واحد ويجز
على الواو جرح وفول التعريف من جرح التركيب من الجرح والاضيق تركيبا اشتراجيا
لان جرحه لا يمنع من عدم انصرافه بعد التركيب كذا التركيب الامتلاحي وهو جرحي ويصير
فقول جاري وهو جرحي فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب بقوله من غير جرحين ويجعل

وهو جرحي خارجين فبطل عدم كونه اسنادا لان التركيب التوضيف في معنى الاسماء فان
الجمع معناه جمع من معنى جرحي من جنس الى المصروف والواو عمل التركيب على معنى سجي في باب
البيان ان شاء الله تعالى وهو من الكثرة على وجه لا يكون بينهما فثبت انما هو جرحي
المدني فلهذا لم يجعل له ولا يتحقق له الا نسب جعل التركيب المعنوية في منع الضم هذا
والاستثناء عن الشبهة المدعية قوله فاقول ان الجمع وبصري ولا خلاف فانه مركب من الضم
الفا قوله شرطه على ما بين من انزاله ومن لا يتحقق السبيل الاخر فيعده عن الفتح
ان لا فرق بين التانيث والجمع والتركيب والالف والنون في الاسم في هذا الاشتراك في فصل الشرط
العلي في التركيب لهذا من انما لا يحكم على ان يجرى عليك من ان لا يكون السبيل الثاني
الا انما يتحقق في التركيب الثاني ان يكون التانيث في الاسم لان الاعمال المتشعبة على الاسم
من قبل التانيث قبل ان يحددها بضم الميم ومن قبل المعركة الحكيمة عن جمع فثبت انما بعد
يحصل غير متغير وان لم يظهر ان منع النون وفيه لا معنى للحكم يمنع صرف مع الاعمال من ان يمنع
والاصل في الاسم الضم اعلم ان ما ذكرتم من انما لا ينفصل التانيث عن التانيث في التركيب من انما لا
يكون جرحي ولا يجرى قوله كذا كافي لانه لا خلاف ان يكون من غير منع من خمسة عشر
على كاهن مذهب بعضهم فان لم يذكر شيئا بعد ان خمسة عشر على من قبل التانيث الى التركيب
الذي تقدم الثاني من حرف العطف ولم يتضح من خمسة عشر على انما لا ينفصل في التركيب
مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل وفي الحال فانه من جعل القلب منه مع التركيب في الاصل
بقوله لم يذكر شيئا بعد ان سببه وقطعوا من قبل التانيث الى انما لا ينفصل هو كون مثل جملان
التركيب الذي لم يتضح الثاني هو فاسد ما باعتبار الجرح الثاني يقتضي ان يكون مثلها معزولا
بعد ان يظا لفرقنا في تعريف التركيب من كلين يخرج سببه التركيب من كل صوت انما لا ينفصل
ليست بكلمة وقولنا من غير جرحين يخرج من خمسة عشر على حرف العطف من الجرح
فانما لا ينفصل من انما لا ينفصل عنها سببه لافي الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله على فانه

واما العطف بـ الواو والاسم في نظائره العطف بـ الواو ملائمة على الثاني بين الطرفين
او على الثاني بين الطرفين فمثل قوله يعني امتناع دخول ثمة الثاني على النقاء خلا
يصدق بظاهره عدم دخول ثمة الثالث على ظاهره عدم انصرف عيان وانصرف عيان بتفسير
بانقاء دخول ثمة الثالث تفسير الاسم الاصح مقربة قوله وقيل يجوز على ظاهره على ان
النقاء فعل لا ذو مؤنث لا في نفس كل فية الا والف والنون قوله ولهذا انصرف عيان الا والف
مضارع لا يكون على وزن فلان بكسر الفاء وبضم القاف لا يكون الا مع خلافة عطف الا والف
في الاسم فان يكون على الاوزان الثلاثة لا بد ان كان مؤنثا على اصل الا يكون على ظاهره
النظر الى الاستعمال ولا بالنظر الى اصل وضع الصيغة بخلاف وجه ظاهره الى الخصال
الاستعمال بالحق لا الصيغة بخلافه واما بالنظر الى الوضع فالله اعلم فانقاء فعل لا
يتم على باب الوجود راجع لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالثاء الغلبة للمذكر خلا
بالاكثر انصب قوله في وجه انصرف او غير صرف الاولى في او غير صرف واما
في انصرف او غير صرف فلا يحصل الاثارة اقصى في اتحد ما وغاية التكلف ان المعنى
في دفع انصرف او غير صرف اي في دفع هذا التردد فان قلت كيف استبرح حال استعمال
رجح على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى نوافهمهم على القول وارجح
احدهم عن القول واما بكتف عن القول عند اللغاة فلان كانتهم لا يجدونه مستعملين
فكان من الربا لا معروفا بالام او مضاعفا او ساويا قوله دون سكران اغرض عليه ان عدم
الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشطر بل يكون مع الاضمار ايضا والجواب ان عدم
الاختلاف في سكران للاختلاف في الشطر على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص
لا احتمال ينفق عليه وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن
يعتمد وزن الفعل كانه اذا قدم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه بيان الشطر الثلاثة
يلغو ذكر الشطر وذلك لان المتبادر من الاضمار الى الفعل ما الزيادة نسبة الى الفعل فلو لم

من جزئيه نسبة في الهمزة **قوله** الالف والون المعدودان من اسباب وضع الضم فانه قد
 الصفح مشكرك من الالف والون وسائر الاسباط فلما اذ خصصه بالوصف بها قلت الشرح للالف
 والون الخاص بالخطوط فما يختلف نظارها فاحتاج ههنا الى التنبيه على الخاصية المستفاد
 من ايام العهد دون سائر الموانع او لما كان الذكر ههنا مخالفا لما ذكر في مقام عد الاسباب
 لقوة الشرح في هذا الوصف ليعلم ان المعدود سابطا هذا وما الفصوة اليه الثاني
 لهذا البيان اضيف البيان في هذا المقام والاول المعدود بالافراد لانها معدود واحد من الالف
قوله تسعين من مائة من الالف والون واثنا عشر من الالف والون هو ثمانون والالف والون
 في الالف والون ولا يكونا اصلين والثاني راجع **قوله** والرجح هو القول الثاني لان شرط انتفاء
 على القول الاول غير ظاهر وان قيل ان الحقيقة في غير ثمانية اصلها اذ هو دخل الثاني اكلها
 سلب الثاني الثمانون مما انقص الفقرة بزيادة شيء على ضعف الزيادة في التفسير
 من سابط الالف والون لا ما يقابل المعدود في الالف والون ولا الاسم المقابل للالف والون
 والمقابل للالف والون الفقرة التي في ما لا عين تارة من الالف والون في هذا المقام المثلث
 والمثلث هو الالف والون الفقرة التي في ما لا عين تارة من الالف والون في هذا المقام المثلث
 وقد رجع على ما في الساتر في الفقرة **قوله** والالف والون باعتبار انهما سابطان
 عند سائر الخطوط والالف والون والرجح والالف والون في ثمانية من الالف والون
 من قولهم هو سائر من الالف والون في ثمانية من الالف والون في ثمانية من الالف والون
 داود الملقب **قوله** ان شرط ذلك الاسم في ثمانية من الالف والون في ثمانية من الالف والون
 كالمثلث في هذا الموضع ان كان بلا مائة من الالف والون في ثمانية من الالف والون
 في الفقرة لم يقل ان كان في بعضه يكون من شرطه على شرطه لا يستغنى عن حذف ان لم
 من شرطه وجزا على شرطه وجزا على شرطه واحد وحذف كان بعد ان حذف شامسا
 انما في الفقرة والعطف على الشرط وجزا على شرطه واحد وحذف كان بعد ان حذف شامسا
 من شرطه واحد ولا كلام في جواز ولم يحذف قبل العطف على عاملين بل انما يحذف

الصحیح قوله ولم يرد على أربع اذ لم يرد له لا قبل لنا فلا حاجة اليه في قيد عدم القول
بقوله قياسا انما يحتاج اليه الصحيح قول النجاة ان انصار أربع انما هو لعدم اصاله الوصف
فمن لم يمتنع امر قبل وجود الشرط لا يلزم يستلزم وجود الشرط قلت وجود الشرط
النجوى يستلزمه لا دأمة لثبوت الحكم وبذلك تعرف بعد ثبوت الحكم وما يقتضي
النجاة قبل جعله الحكم عليه استناع امر لا امتناعه ولا يخفى ان هذا الاشتراط
بسبب الحكم المذكور وكذا لا اذا لم يكن الشرط سببا لتحقيق الحكم كيف يحسب الحكم قوله
ان باطل بولده من الجماعة للمعاملة بالاداء بالجماعة في الواحد فالردان واجب لانكر
المتكبرين اثنين والمعنى ان كل المفهوم المحكي المنكر يكون معنى هذا ان هذا مستي يزيد
فقط واحد من الجماعة للمعاملة بمعنى سعي فلا حاجة الى ثابو لم يفهم صادق على واحد من
الجماعة كمال بعض الناس وقوله انه اريد به المحكي في هذا المفهوم في ضمنه ما فاللزم فيه
للمعاد التام في كان الاوضح ان يقول مستي يزيد وما يجب ان يتبين في هذا المقام وليزيد
احد المراد بالتكبر كما اذا ثابو لا يصير تكبر حقيقة اذ التكبر الحقيقة ما وضع لغير معنى
لاما اريد به غير معنى بخلاف قوله او يحيل عبارة الوصف المشترك حاصره لو ازل بوصف غير
مشتر بقرينة حد كذا فقيده بالمستلزم الكفائة بالمستلزم من القابل قوله لما تبين اي ظهر
حيث من بعد كذا في غير ما تبين في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولهذا اختار
تبيين على من لا يخفى ان كلام المقام مغلق ولو قال وكل ما فيه عليه يزور اذ انكره في لاذ اذا
تكبر في السبب او سبب واحد لما تبين له كان واجبا قوله استثناء مما بقى من الاستثناء
الاول ان يثبت ان السبب لا يزول قوله لا يجمع مؤنثة الاسامي شرط فيه الى ان يجمع
مؤنثة غير اسامي شرط فيه فقوله لا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي
هو مال هذا الكلام ولو قال لا يجمع مؤنثة غير اسامي شرط فيه لا العدل ووزن الفعل لكان
انصر واضع كالمثال الاسامي شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى

مستثنى بعد بقية المستثنى من الاستثناء الاول على شرط تفيد الكلام بالظن من
جنس واحد فانه بعيد باننا في قيد القيد الاول كاقول ان المستثنى من المستثنى من مستثنى
وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى ويمكن ان يكون المستثنى من
من مفهوم الكلام بان يكون في معنى كمال الجماعة العلمية المؤنثة في شرط فيه لا العدل
وزن الفعل قوله فان العلمية حاصلة مؤنثة قبل اختلاف النجاة في تأثير العلمية مع العدل
في لم كان غير شرط قبل العلمية فكذلك ومثل ذلك قد ذهب اكثر النجاة الى انصار لان العدل
تابع الوصف وقد ذل الى العلمية وقد ذهب جماعة الى اعتبار العدل فاختار قولهم الشيخ
واختار منصرفه في مجموع واخواته اعلاما والكوفون صرفها ولا يخفى عليك ان الاستثناء
في تأثير العلمية مع العدل انما الاختلاف في ذوال العدل بوزن الوصف قوله انما لا يوجد
شي من الامر الدائري مجموع هذين السببين ويرون احداهما فقط لا احدهما فقط ولا يجوز
لا يخفى حاصره هذا التوجيه ومع ذلك جميع الاعمال فقط لا مجموعهما مما يقتضي الفصل كما بين
في محله والاول ان المستثنى من شي منهما اي لا يكون مع العلمية منهما الاحدهما
من الآخر ولا يلزم استثناء شي من نفسه لان المستثنى من شي لهما منهما اهم من التفرق
الآخر او المجمع مع الآخر والمستثنى احدهما القيد بالوحدة والافراد وان المستثنى
سبب لمنع النص لا يكون العلمية المؤنثة شرطية وهو مثل مجموعهما وكلاهما الصديق
السبب عليهما لان المجمع سبب لهما وكل واحد ناقص قوله فاذا تكبر انخرط الشرطية
انما يلزم اليقظة بالسبب لو لم يكن السبب الاصل محال اكثر يكون الوصف الاصل مستلزم
العلمية التي هي التي منه بغيره بعد ذلك لان يقال العلمية ناسخة لاعتبار السبب الاصل
الذي لا يوزن ووزن في الكلمة حيث نختار اعتبار الصفة لم يصير بعد الزوال ومن هذا على ان قوله
وفا الصفة من الاختصص مع ان يكون جوابا لسؤال توجه على هذه الشرطية من ان يلزم اليقظة
بالسبب الذي لم يكن في الكلمة حصة اصلية تمت العلمية عن اعتبارها كما لو صفة الاصلية اما اذا كان

فيكون من غير ذلك العلم فلا يبقى الحكم على سبب واحد او بسبب فاجاب بان هذا المنع
انما يجده على قول سيبويه وقول الاخفش قوى والملازم من مبنية على قوله فاذا ذكر في كلامه
او على سبب واحد لما هو ان يبق السبب في غير احد سبب المعدل ووزن الفعل وقطر
لا يبق على سبب واحد في سكران على اذا ذكر كما سيصير به المشرع لم يبق في سبب
من حيث هو سبب فاما في غير ذلك من الاسباب الاربعة المذكورة قبل وان كانت مجتمعة كما في
ادرجان **قوله** ان اصمت بكثير يقطع الحفرة ووصاها على ما في القاموس **قوله** الجواز وروى
اصمت بكثير بنا على جواز ورود اصمت بالكسر ونحوه قول اصمت على اللغاة حيث
اصمت بغيرين جبال في شدة الخوف فيها يحتمل كمال صاحبها الصمت ولا يمكن حفظ
عن الخط من غاية الاضطراب فاصمت غلظ المعدول ولا مدح للتفريق اخر فانه معدول
كاخر ومع ذلك في وزن الفصل الاما ذكره فقول وايضا قد عرفت فيما تقدم **قوله** وقاله
سيبويه في القاموس سبب هو النقص وهو فارسي من سيبويه اي راجع لقوله اسم النقص عمو
برهان الشرازي **قوله** جعل اسلاها سبى على جعل اخفش فعلى وهو المخرج اذا شبه
الفاعل المفعول في التفسير فاجعل المفعول فاعلا فكذلك اذا شبه الفاعل المفعول في التفسير
ان يجعل المفعول فاعلا وتبين المفعول ان اعتبار المفعول لا يرجع كونه مفعولا **قوله** وان كان قد عرفت
فان قلت لا يركب المبلغ غير المستحسن لكونه ذلك الملاءم للمستحسن **قوله** الفاعل والمبلغ بعد
من مفعول الظاهر لكونه وهو من اسرار البلاغة فان قلت وقع التشبيه عن سيبويه يدل على ان
المخرج عند قول سيبويه قلت وقع التشبيه لا يدل الا على ضعف التشبيه وكون المخرج عند قول
الاخفش من الموضع في رواية لا غير تشبهه **قوله** في انظر في قوله على احوال الحال
هو المائل او المائل على التثنية والحال هو المائل المضاف اليه كما في قوله تعالى واتبعهم
خيفا **قوله** وكذلك فعل القليل وانما العمل في الظاهر بخلافه على امره **قوله** حوسر اضل
اسما ان كان الاسم على من الوصف **قوله** وان كان معدول فلا يضر في اشارة الى المعدول

بما في تشبهه عليه خلا فصل في مع اختلاف فيه يقول بنحو ان يقتصر على ما يكون
في ظاهره ولا يكون معناه في اللفظ ما لا يكون مع امر من كلمة من التفسير لا يخلو على الفعل
قوله وهذا القول اظهر وقد سبق ادل على كونه اظهر ومن وجوب اداء العلم الاصلي يمنع
اعتبارها الا في الاوجه لاعتبارها والعلمية في كونها في الاصل ويرجع عليها بغير المعدل
والقوة **قوله** ان لم يكن في حال العلمية ايضا الاول ان يقول كان مطلقا بل لم يكن
هو قوله فاجاب متافرين فليس قد جعل بل من المزمع وذلك ان يحصل من الالزام **قوله** فان
للتصور اي موضوع للناس والوصف المذكور العام والاصح في بيان الصادق العلمية
اللفظ من وجوه الذات معينة من غير اعتبار صفته والوصفة كونها مستعملة في ذات مبهمة
في غاية الابهام مع اعتبار حقيقة **قوله** وهو منع صرف لفظ واحد يشبهه على ان الوصفية العلمية
ليست بمقتضيات بل هو مقتضى **قوله** ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما
من العجالة جعل البعض الجواز المتفق في هذا المكان الواسع في كمال التفسير فقال في شرح
وهو منع صرف لفظ واحد وهو واحد متما شخصيا فاللزام واعتبار المتضادين في منع صرف
وهو واحد اي في النوع ولا في منع صرف في حال العلمية والوصفية العلم والمفعول لا ينفى
على الحد الذي في معنى ما ذكره باعتبار المتضادين معا بل جاز اعتبار واحد من حيث هو
وجميع الباب اي بغير المنصرف لا بابتداء على ثبوت كونه هو كون الكلام **قوله** اي بصورة
اي بانه على حدة فاعلان الكسر متعارفة لحرارة الاعراب التي هي تشبهها بالكسر التي هي
قوله بيان ذلك ان العلمية تقول باللام والاضافة اي بحقيقة الالام لا في صورته كما في الحسن
فالاصل علمها فاللام والاضافة العلمية باللام هو غير صرف واعلم ان الخلاف في انظره وعدم انظره
تما لا يفرق فلهذا لم يلفت للمم بكلمة نعم الكلام **قوله** المرفوع على ما جمع قوله وابتدأت الفرة
لان تعريف المرفوع وتفسير المرفوع هو ان المرفوع ليس الا واحد هو الفاعل فان ذلك الوجه
الجمع الذي على التعدد الا انها في الجملة لا يجرى المسألة وفي النسب واستعانة للكثرة وهما

في موضعها قوله لان موصوف الاسم دليل على الخلق والاشياء فيكون الموصوف الاسم وكذا
 ثم التفرع بتعديهم ذكرهم صاحب الانبات وقوله لان موصوف الاسم اما لان الكلام في الاسم
 جعل الموصوف الاسم لا التكميل اما لان موصوف التكميل لم يصح قوله وهو ما اشتمل على علم
 الفاعل لان التكميل المرفوع جعل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعل لا المرفوع
 فيليس علم الفاعل وهذا وجه دقيق يتفحص من باب تصحيح ولو الابصار الى وجه مدح
 في الخبر علم الفاعل في مرفوع المرفوع على المرفوع وهو ان ما اشتمل على المرفوع اعم من الاسم
 المرفوع الذي هو المرفوع في هذا المقام وله وجه مدح اخر وهو ان مرفوع المرفوع في
 المرفوع الذي ينسب على انواع اولها وصرح برنايا على ان الماد بالفاعل في تعيين المرفوع ما
 غير قوله كالتصانيف المذكورة من الجمل كالب في الحاشية الصان من الجمل الذي تقوم على
 قولهم وقام الاربعة على طرف الحافض كالب والتمثيل وزن القمطر والضم كالكشف العظيم
 الايام الخالدة بخبر لان هذا المكان بمعنى ما في المفاصيص وتعليق المكان بالموت
 او المنزلة ليس لان الاسم بل انما ما فيها قوله اي المرفوع الدال عليه هو عادلا لا الجمع على واحد
 والكلام بجملتين بجمع وتقدم البند قوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
 ذكر التعريف والاشعار به في مقام التعريف ولان قول السنة في ما بين الادبا نفس التعريف المذكور
 لا يرد فيه ان يكون موصوفها الكلام مبنى على عدم التعريف من الدال والمدلول فان الاضاف
 بعد المرفوع لدلول الاسم ففعل الاسم موصوفها بالرفع وقبله كركات والحروف بالانضمام
 لاجتماعها في وجودها الى التكميل والبيانها لما في التلخيص اصحاب النقول الى اجمالها
 لما قوله ولاشك ان الاسم موصوف المرفوع المحل ولما حققه الفاضل القندي في هذا المقام حيث
 قال لا غير المحل لا يشتمل على اللفظ فلا يكون مرفوعا في جاز في هو لا مرفوعا اذا المرفوع المحل الذي
 محل لو كان مرفوعا لم يكن مرفوعا هذا كلامه فلم يرد به قوله المرفوع وما اشتمل على المرفوع لا يشتمل
 انما اردت انما ليس الاضرب من المساحة السابعة والاشياء من الشان قوله الفاضل بالجمع عليه

المضافات دليلك ثبت تفحص قوله لان الاسم موصوف بالمرفوع المحل فيكون مشتقا
 المرفوع محلا كما ان اعتبارا وناضيا المرفوع اللفظي شتمل على المرفوع لفظا ولا يخفى ان الفاضل في
 مع من هذا التعريف لان الاضاف الى المرفوع المحل هو جازي لانه عن المرفوع حقيقة والاشتمال عليه كما
 ومقتضى التبيين على عدم الاشتمال حقيقة ذلك ان نقول مقتضى الضام انما هو التبيين على
 الاسم موصوف المرفوع المحل وادخل في المرفوع وان خلا عن المرفوع حقيقة وليس مقتضى التعريف
 المسمى فان قلت المرفوع محال هو مرفوع بالحركة او بالحرف وهو بحيث لو فرض في محله المرفوع
 بالحرف كان مرفوعا بالحرف ولو فرض المرفوع بالحركة كان مرفوعا بالحركة فقلت الاضرب بالاعتبار
 ان يحصل مثل الذي مرفوعا بالحركة محلا مثلا والذان والذين مرفوعا بالحرف محلا وهو محتمل
 ليس بضم المرفوع بما عدل المرفوع المحل مع البحث عن لحوال الفاعل المبني بذلك المثاليين الاسماء
 والجوان يكون البحث عند تفسيرها ومثلا غيرا في كتب العلوم قوله اي من المرفوع مرفوع
 التقسيم على اورد عليه التعريف كما هو الشارح قوله الضمير في البارزين المثاليين في المرفوع
 وان ياباه قوله ومنها البند والتعريف قوله لانه من جملة التعليل اي على التلاشي كل زيد قائم
 وكذا وقوله ومنها البند والتعريف قوله لانه من جملة التعليل اي على التلاشي كل زيد قائم
 ابو قوله التي هي اصل الجمل لان التركيب منها السند والمنهاج احد الجزين وهو الفصل بالآخر
 ولانها يشتمل الجمل والاشياء ومنها الجوهري من خارج الى التوصل بتأخر منها بخلاف لا
 من جملة اصالة الفاعل لا لا يحذف وجن بدون ما يقوم مقامه وكله لم يفتش اليه لانه
 بنحو ما مضى ولكن لا انا وقولهم بذلك انما في رضى منها ان رضى ليشتمل على التواضع فكانت
 اورد عليه خبرا في الله شهيدا وان اعتذر بان زائد غير مظهر والباء وايد لان حديث عدم
 ضعف لوجود كثير مظهر من اجاب في من قوله ولان عاملا قوي لانه مقتضى الفاعل منها
 العامل مع العمل موجه لعمدة علم ومن ثار قوة العامل اللفظي انما يفتك على عامل البند او
قوله فان قلت كون عامل الفاعل في البند لا يوجب كونه اصل النسبة الى المرفوع

ايضا **قوله** فانه لا يعمد على الاشتقاق بقول الاستاذ بالاشتقاق ليشتمل الخبر والاشتقاق
لعدم صدق الاشتقاق في المصدر وهو ليس مشتقا ومن جهة ان المراد بالاشتقاق المشتق
او حكاية المصدر في قوله ان مع الفعل فقد عطف على الحكم **قوله** وقيل اصل الموضع البند الاثر
بأن على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اي باقي غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من البدل
الا اصله البند بالنسبة الى المسند واصالة البند بالنسبة الى المسموع لا امره محققان **قوله**
فانه يعمد على ثبوت المدعي **قوله** اي انما حقيقة وحكاية خبره فان قلت لم يعمد لعموم كلمة
ليست في الخبر لان تخصيص كل ما في الخبر بغير ما يستدعيه المقام مستلزم وكذا يرى في
سنة **قوله** استدل بالفضل بالاصالة لا بالامانة بغيره ولا على ان المراد بالاستدلال ثبوت الشيء
سواء تعلق به ادراك وقوع او ادراك عدم وقوع او طلب او افضاء فحق ما قام سلب الوقوع
لا سلب الاستناد وفي ان قام فرض الوقوع لا في الاستناد فلا حاجة في ثبوت التعريف للفاعل
والشروط العامة المشتركة من تكلف ان المراد بالاستناد اعم من الاستدلال او تقييد حقيقة او
وثانيا ان يثبت على ان التعريف بالاصالة لا يختص بالاستناد للفضل بل استلزامه الفعل البشائر
فالاولى بما لا يحتاج الى الشرح اذ قد ذكر الفعل بضم الفعل الى قوله واشبهه ليشتمل
التعريف باللفظي وثالثا ان التعريف بالاصالة لا معنيين احدهما ما يعرف كل ما هو مما يقابل
الماخوذة في النواحي وثانيهما ما لا يعرف الا بالاصالة ولا يتجوز ان لا يتجوز الا بالاصالة
اذما كان ان يتبع التعريف والافاضة في المملكه فتسويته **قوله** اي انما هو العاقبة
وهو استناد الفعل بالاصالة ليس الى الفاعل وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة المعطوف
على المسند اليه والابدال منه وبمعنى الاستدلال والمبادر الى الاستدلال بالاصالة اي بمعنى
زبد ويجوز ان يحل العبادا في التقرينات على ما هو المتبادر فتقوله بقرينة ذكر النواحي بعد
انها في التوقيف فما تشبه من لا لا يخفى بعد ما من التعريف مما لا يليق ورايهما ان المراد بالاصالة
النواحي اعم من بعضها وهو المعطوف بالهمز والبدل اذ لا استناد الى النواحي الا في بعضها

والاكيد وعطف البيان **قوله** اي انما يشبه في العمل بقوله في الاشتقاق لئلا يخرج المصنف
ولا في الدلالة على العمل بالاصالة في الظرف والاشهر يقال الملاقاة شبه الفصل على هذه
قبل العمل لانهم يميلون على هذه الامور لثباته الفصل فالاولى ان يقتصر في المشابهة
على الحدث والظرف ايضا يدل على الخصوص والثبوت كما يشترك ما صنفه المحقق في ذلك
ولذا وجب حذف عامله **قوله** وقدم عليه عطف على اسند وجعل الاستدلال بقوله
عن الاستدلال **قوله** لا يعمد على الاستدلال بالفعل رد على المصنف ومن جهة وجوه في جعل قوله
فانما المذكور في بناء على عدم استناد ضرب التثنية
لدفع فهم فاعلم زيد والفضل عن الفعل المستند وانما احتجوا الى هذا التكلف لعموم الاستناد
على الاستدلال لانه لا لفظ كما هو ظاهر فاعلم ان تعريف الفاعل على اي المصنفين انما
يتبين عن اي المصنفين بهذا القيد فان زيدا في المثال المذكور فاعلم ان الكوفيين فاعلم
بذلك هذا القيد لا يخرج المصنف من تعريف كاذب الى الشارح او لا كاذب الى غيره **قوله**
والمراد بتقديمه على وجوب انما احتجوا الى الشارح محل الاستناد على الاستناد حقيقة وانما احتجوا
واما ان لا يحصل زيد في زيد ضرب مستند اليه ليعرف هو على غير من التكلف لا يخرج كبره من كبره
نعم وقع التوهم لا يشتمل الامر فيه من وثقا استناد الشارح فمع انضائه الى التكلفات
بعيد لا يستقيم التعريف على كيف المسند اليه الذي يجب تقديمه فمع انما يعرف بعض
ويجوز في تعيين النوع **قوله** اي انما نادا واقعا جعله مفعولا مطلقا فمع ان الاستناد لعدم
وقوعه الى التقديم فبذلك الفصل بين العامل والمفعول بغير العمل والاولى جعلها لا من غير تقديم اي
مشتملا على مفعول فاعلم **قوله** كصاحب المفضل ومعه الشرح عبد الفاضل واكثر المصنفين **قوله**
والاصالة في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان يمنع مانع وهو مرجع الخلاف لاجبا
بالفعل احد الوجوب او وجوبه فاحت وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل والاصل
الغرض المقتضى عن الوجوب قبله علة للاصل وهذا الاصل يختلف فيه فاعلم فبذلك
والانقضاء الاصل عند ما في كل من الفاعل والمفعول بذكر ذلك نشأ انقضاء الفصل المفعول به

يعلمون

كالفاعل فانما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه وبنية بحيث فعله فلذلك عندهما
كلا المثالين من الاحتمال قبل الذكر لان المخرج يكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كما ان الفعل
قد قدم فبما اخر من ضرورة مقدم وتبزيان ما في لفظا وبهذا انهم ان امتناع ضرب غل
هذا لا يصير ليا على ان الاصل في الفاعل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو تساويا
لاستغنى ايضا لعدم تقدم المخرج وتبزيان لان قد عرف انه يتقدم ثم وتبزيان فوجبه ان لا يصح
قوله ولذلك لان جاز لان الجواز لا يصير ليا على ان الاصل في الفاعل قبل الفعل لانهم تساوى
الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا ويجوز ضرب غلانه **قوله** الفصل المستند اليه يعني اللام
واما في الاصل ان يلى الفعل ولم يتصلان بل يفرج الضم الى اصل الامر فيكون احضر وشمل
الابهام الاضربا بهما من الاصل ان يلى الفعل الفاعل ليقوم ان الذي الى الولا هو الفعل
والمفعول الفاعل ولد لا الاقتصار على ذكر الفعل على ان التشبيه الى بهذا الحكم لان
مع قوة عمل اذا كان لا يرضى الفاعل الفاعل بغيره وبين الفعل فبالطريق الاولى ان لا يرضى بال
بغيره وبين ضعف الفعل **قوله** ان يكون بعد حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف بما يحتاج اليه
في التعريف ايضا في قوله وقد علم وكلمة لم يتبين له فاهله او سكاكا في الفاعل المستند فان العينة
هنا كناية كوجوده اذ هو طواف الاصل لما في الاستناد **قوله** لانه كما تجزى من الفعل عندهم لشدة
الحسب الفصل اليه بل على ذلك اي كونه كجزء عند العرب لانه اسكان اللام في ضربها وليس
اسكان اللام وليا تابا كما فهمه فصيل يدل دلالة التي كان السام واللا في ما قلت
اسكان اللام يدل على كونه كجزء مطلقا باي حيز كونه من غير متساويات بل مطلقا ولذا لم
في ضربها ناسل **قوله** تقدم مرجع الضم وهو بنية الضم التي هي هو التقدم التي هي القوة
التي هي القوة التي هي من الفعل لوجود سبب نزول الضم من الفعل بمنزلة **قوله** وذلك غير جاز
خلافا للاختصاص ارجح لاسلطتها بل اذا اتصل بها على ضمير المفعول به او المفعول به الضمير
بل انما انما في عدم جواز الاستمرار قبل الذكر لفظا وتبزيان والاشبهه في ذلك من مبالغة التفصيل

وخالفا في لزمه في المثال المذكور كما اوجضاه لك في قوله خلافا للاختصاص ارجح لفظا
ولان تقول الخلاق في آخر مرجع الضم لفظا وتبزيان في قوله وذلك غير جاز **قوله** جاز
عقود على ابن جازم البيت دعا عليه واخبرنا جازم دعا له لا وعنه ثم انما لا يهدى الا قوله
فان كل غير الماشية وكل غير الحديد هو الكلب العادي يعني ليس الا العوا فيقتل من غير الا
بشكل ولا استند عند العرب من الضمير فان طلب العقود عندهم عما لا يهدى وهذا معنى يدع
للبيت دليل لا يخفى انه كتبه الحاشية عوى الكلب عوى صاحب البيت بما لا يهدى ان الضمير
يرجع الى العوى بل الى المصدر من قيل عوى من العرب السوروان هو المعنى المحرر من المعنى الذي
لا يكاد يخطأه البليغ لانه الموافق للرب من جوارح الرجل السبي الى به لان الرب هو المبالا
للجل فاذ انتم للظلم من يكون اشد عليه **قوله** اي الامر الذي عليه ما لا يهدى ان اراد بالوضع
لربانه ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي ذمته على المعنى المراه ولم يصح إطلاق القرينة
عليه وان اراد بالوضع او الما يهدى هو لزم ان لا يكون القرينة الذم على الشيء بالتفصيل الا ان لم
اصلا وهو ظاهر الطلاق فالصواب ان يقال اي الامر الذي عليه ما من شئ الاستعمال لهما **قوله**
فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغنى عن التشبه ودفعها عما اوردوه الفاضل الحندي وتبعه الخارج
ولم يرد ان هذا الشئ محجوب اذ هو المشتهر شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المراه
باللفظ او على تعيين المحدث لا ما يدل على المعنى المعنى ان اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف
قرينة الاعراب ولم يعلم ان الاعراب الساقط ما هو وح لا وجه لزم حجة الاكتفاء باستفا القرينة
اعلم انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى ان لا يجوز ان يقدم المفعول على مخرج الفاعل
لكن يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز من ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا
لا لئلا يفسد المفعول بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الحندي
ويمكن ان يقال لم ينفذ هنا القرينة لان تقدم مسمى قرينة على ان الفاعل هو عيسى **قوله** اذا
الفاعل ضمير مبالا بالفعل ليس له ان انصلا عن اللفظ بل المصطلح وهو كونه الضمير مبالا

باللفظ اذا كان الفاعل لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا كذا ولا فائدة
في قول الشارع بالفضل بل هو اختصاص الفصل بالحكم بفاعل الفعل وليس كذلك كما في
رويد زيد مثلا قوله اي يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع هذه
الصور لا فائدة في جزاء الشرط لان الشرط ينفي عنه ما عساه مما لا يبقى وكان الشارع لم يرد
الاعتبار في نظم الكلام المطلوب وان كان ظاهر عبارة بل ارد بذكر التبيين على ان الجزاء جزاء
بجميع الصور السابقة قوله اما في صورة كون الفاعل متصلا بمفعول فافاد الاصل الا ان
ولكونه كالمفعول واستماع وقوع كلمة بين جزاء قوله مع جواز ان يكون غير متصلا
لشخص اخر من انشائه في زمان بحيث الفصل عن غيره من هذا ظاهر في المثال المذكور وظاهر
ما كان الفاعل فاعلا اذا كان عاملا في موضع واحد لا زيدا وذلك كما سبق في
يصلح ان يكون زيدا مع ما به قلت هما ان الفاعل عاملا لا يكون في جوارحه بل لا ينبغي
اذا اقبل الفاعل على غيره لم يدره حاضرا بغير كل احد في زيد والكواكب الظاهرة الكذب عما
التي هي في قليل القواعد الادمية لانها لا ينفك اليها اصل الفاعل ولا يدرها تحت قصد
فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة التي يختص مقام الاخبار العام بها
يصح ان يكون زيد مفعولا للغير لما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل فاعلا فانه هو الذي لا ينبغي
ان يقع فيه ريب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله تعالى على حسر العتور الا يوسف لا يصح
فان يقال المفعول حاضرا في يوسف في جوارحه ان يكون يوسف مفعولا للغير وهو لا ينفك
للتعقيل في الاستسلاحة لا يكاد ينقطع السلسلة ودفع الاشياء ان الملامح يجوز
المفعول مفعولا لفاعل الجواز الفصل بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة النقص في المثال المذكور
ينبغي ان الفاعل لا يصح هذا المفعول ولا ينبغي ان المفعول مفعول لغير هذا الفاعل والمتعاقبا في
فيما باقى من خصوص المادة فلا ينافي في جرم الجواز قوله وانما قلنا بشرط كونها يوجب ذلك انما
تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الاول لا يجوز تقديم المفعول الا مع الاول لا بد منها ويجوز التقديم



مع الاعتدال السكاكي وجماعة من المحققين فالظاهر في حل عبارة المتن ان يكون على ذلك
اكثر المحققين وكان من غير الشارع الى حل عبارة المتن على هذا السكاكي ان المفعول
التقديم بالفضل المعنى وان تنكف في التعليق بقوله الملامح لانها لا ينفك في بعض
وجعل الباقي على طرد الباب قوله لا بد من تقديم المفعول قبل فاعله
عدول عن الاصل مع ما منع عن العدول ولا يجوز العدول ولا ينافي مع ما منع من الاصل فضلا
عن جواز مع ما منع عن العدول قوله ضمير متصل بالفضل بقوله يجوز ان يكون فان المفعول
ضمير متصل بالفعل مع ان يجب تقديم الفاعل فخره بقوله وهو غير متصل قوله وانما قلنا
دفع لما لا يشك في ان زيدا في المثال المذكور من حيث لا فاعل ليطابق السؤال لان جملة
ولان السؤال من الثاني لضم الفعل والامم تقديم المسؤول عنه وانما لا يتصل بهما بالجملة
من هذا الفصل انما يكون عند قوله والاعلى فيبين المحذوف وليس هناك فية ولا ذلك
لان المحذوف كما يمكن ان يكون ضللا يمكن ان يكون خبرا لشيء قوله لان تقدير الخبر هو جيب
المجمل في بحث وهو ان في هذا الخبر حفظا للناسبة بين السؤال والمجواب وفي هذا التقطع
تقليد الحذف والثاني في المناقشة الاول فضلا ان ترجع على الاري اسمهم يرجعون رعاية المناقشة
على القاعدة على ان الحد في باب الاعتماد على شريطة التفسير قوله يزيد في رفع والاصل
على زيد لان البكاي بعدت على كذا ما يحذف لكثرة الاستعمال وظاهر الحارظ والروايات
يزيد منادى محذوف عن النداء والمجمل ثانيا مع ضرورة ذلك لان المناقشة ان يدعى ان
الضارع والمخبط لما وصفا في شدة ونفحة السب وانما يزيد ان ناسبا ان يبي علىهما
لانك في رضاء ونفحة قوله كلوا في جميع منطحة الاله جمع ملغ لان المفعول هو الفعل قوله
وما يتعلق بخبره في الحاشية وتعلقه ببيكيد العدد وما ياباه سليفة الشعر لا يما بين
الذاتة ناسبا بين سب الاضطراب ايضا هذا قوله في مثل وان احد الشر كذا استجارك
اي فيما حذوف وفرا بنفس المحذوف وما بينهما من معناه محذوف ولو انهم صبروا القدير

لكن قول في المعنوية انما يصح بظاهريه لو كان المعنوية مشتركة بين الفاعل والمفعول
سالم جسم فاعله المذكور خلاف الظاهر فلا بد من تأويله بما يطلق عليه المعنوية وبعد نظر الالزام في
على اشتراك اللفظ المعنوي في اللفظ الظاهري من الالهام المستعمل لان يقال استعمال
في عباراتهم للمعنى في اشتراكها فيكون لكل اسم مشترك واسم يخص قوله وليس
شما انك انما تتنازع لان القسم في كل صفة مفيدة بالوحدة فكذلك التنازع من حيث
قسم واحد يكون في الفاعل وهذا ليس فيها واحد من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج
عن القسم ومن لم يتبين هذا مع وضوح من قوله بهما اجتماع قسمين قال في الكلام في التنازع
في اسم واحد كما يدل على ان ظاهره مشترك ايضا لا يخفى ان يذهب من يخرج المثال المذكور
من تحت التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين قوله معنى قد يكون تنازعا في ظاهر
مختلفين وعلى حال واحد ايضا وهو المعنى الفاعل وهو المفعول المستفاد من القسم الى المعنى
المصدر لا نفس المسمى كما يبادر بذهننا المفعول لا يوجب الى المصدر قوله فاختار المبرزين
لم يضافا لاختار افعال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اختار بعبارة اوفى لانهم لا يعلم ان المختار
عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة قوله فخرج اى فخرجهم مع مساواة الفاعلين في القوة وينفرد
بمثلهم بغيره ويكرهوا قوله لا يخرج من الاختار انما قبل الذكر فينبغي ان يقول وصفه الفاعل
والذكر قوله وبعبارة لا يذهب المختار الا ذكر استعمال الاول ان الكتاب في هذه المعنى قوله يجوز
الاختار قبل الذكر في العدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير كورا للمحسن في غير ذلك
بل يخرج اخر ايضا كما في ما نحن فيه فان المفسر اعل جملته ذكر كون متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف
الاختار قبل الذكر في غير العدة فانه لا يجوز الا بذكر ما هو محسن التفسير ولم يفرق للكشاف بين
الاختار قبل الذكر في العدة وغيرها في اشتراك المحسن التفسير وقوله ولا يلزم التكرار بالذكر اى
بالألفاظ لانه لا بد من ما يماثل الاختار والاولى لفظا ومعنى ولزم التكرار بل الاولى ولانما
التكرار لا لانهما من غير اشتراك وقوله استماع الحذف لا يحتاج الى استماع حرف الفاعل من غير ما يبد

في غير المصدر وتقتضيه الكرم الانا واسمع بهم واصبر واصبرهم واصبروا القوم واصبروا
واضربوا القوم فينبغي ان يصدق الاستماع بغيره وخصه الاستدلال به قوله على في الظاهر
هذا ايضا المستوفى المذكور الموت متواجبه وتقبل هذا فانه لا يصح على في الظاهر
مذكر لا عرق له وجاز انما الثاني اخرا لانه خلافه من محض تضارب مطلقا وهو
متعلق بخيار افعال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار افعال الثاني مطلقا عند البصريين
فلو اتصل بكان واخيرا بان يقول ويضربوا البصريين افعال الثاني في مطلقا عند البصريين
للمراجع القريبين فانه لا يجوز افعال الثاني فقط فيها اذا اتفق الاول الفاعل بل يحجب افعال
قوله ورواية المتعجبين من قوله عند يقال ايضا عبارة التي على ان ظاهره مشترك في تفسيرها
فليز من مخالفة التفسير وهو المعنى وجاز افعال الثاني مع الاختار في الجمل بل ان يقول
بشرايانا الاول الثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد الظاهر
قلت وعلى هذا التفسير لا يجبه على ان خبر ان يتصل بقرينة ويتنازع كما يجبه على التفسير الاول قوله
وعن الاختار قبل الذكر في الفصل قبل ورواية شاذ قلت قد سبق في الاختار قبل الذكر
بشرط محسن التفسير لا يفسر العدة نحو قصصهم سبع سنين والاول ان يقول وعن الاختار قبل
الذكر من غير محسن التفسير في الفصل قوله لا لا يجوز عندنا من فعل بل يجب استعانة عليه
بانه واضح كما في قوله ولا يجزى الذين يتخلون بما اتاهم الله من فضله هو خير لهم من ان يلقى الله
الغيبه اى يتخلون هو خير لهم قلت يمكن جعله في الايمن وضع ضمير المفعول موضع المتعجب قوله
للايمان الاختار قبل الذكر في الفصل لانه يقول او الفصل الكثير من الفصل ومفعول الشدة
الاختار لا لا يجزى فانه اخر القومين الظاهر لا يخفى ان الاختار او التكرار او الفصل الام
في التفسير فالحسن الاختار من التفسير واخفا ساهولان من التفسير قوله على المذهب المختار
الاول على الاستعمال المختار فكانه لو اريد المذهب الاستعمال المختار قوله ولم يحد في ان جاز
الايمانهم فان كانت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا

في الفعل الاول والاختار
حذف الفاعل فانه لا يجوز افعال
المختار من الايمان

بالاذا لم يدع دافع الحذف والاكان الذكر مختاراً او مطلقاً والمقصود بمختاراً مطلقاً والمختار
فلا يكون مختاراً مطلقاً بل زائد على الاصل وهو هنا ما ذكره **قوله** ويكون الضمير لهما
فيكون الضمير مع اسكان الضمير كما ذكره في الوجه في المندى وفيه نظر لان ارد
ان الضمير المختار مع اسكان الضمير فاسد وان ارد انه لا يختص فتبع فالوجه الاول **قوله** لان
تبع ما تبع على آخرت على المختار وصحت على غير لان منع ما منع من الضمير كما هو القول للمختار
ومن المندى كما هو القول للمختار فتقوله لان منع مانع مستثنى من الحذف والضمير جميعاً **قوله**
ولا يختص في الاصل والضمير **قوله** لا يختص في الاصل والضمير **قوله** لا يختص في الاصل والضمير
او التذكير للما لا يظن في شئ منها غير لان بل هو مع اذنه يصح ان يثنى فتصح تنازع الضمير للمختار
في المفعول المرفوع والمثنى في مطلق حال انفرادها ان يكون مطلقاً فتصح
شئ يخرج عن افراده ويطلب الى آخر ان يكون مفعولاً في غير افراده **قوله** ولما استدلوا بكون قول
الضام للما لا يقول لا يجوز ان يكون من باب حال الاول والادام حال كونه على الوجه المرجح وهو
حذف المفعول لانا نقول الحذف لفظة تلك والوزن هذا ولا يختص على ارباب الالباب بل يشبه
شياء ولا الجواب اما الاول فلا ان حال الاول اولى منه من غيره سواء حذف المفعول من الثاني
او المرفوع والبيت شاهد في شاهد مع حذف مفعول الثاني واما الثاني فلا ان اذا جازم البيت
على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الحذف المفعول على غير المختار **قوله** الاستدلال على عدم
الادام مع حذف الضمير بل بالمال وثبت بالمال في كل منهما اما ما افاده الطلب لعدم التثنية
واما ما افاده الكتاب لان جعل الضمير مستلماً للكتاب فيكون الطلب الذي هو عينه مستلماً
لما ويكفي في التثنية ان كان عدداً وليس بالبيع عنى لان في ما يشترط في المبحث كفاً في التثنية
من المال لان ادما لا يشترط في التثنية بل بالمال لان اكثر لان حواج نفسه فليدوم الطلب للتثنية
لعل في لان كان مفعولاً من الناس في طلبها لكان في كل موضع حيث قفت يادوا العيش ولكن هي
المجد ان قولك لا بد من ان يثنى ويطلب الى العيش فلم يكتفى في التثنية بل بالمال ولم يحصل في الاصل

لكثرة التنازعين ولا يختص في هذا المعنى الظاهر دون ما جعل على الجرمين **قوله** اي الما ليس
والجديد ان يثنى الفاعل بين الفعل وفاعله بالجملة المفعول على جملتها في غير وجه التنازع
فيكون متجانساً في وجهه فيكون هو مفعول الاجنبي لان يقال يجوز ان للضرورة **قوله** ولكن
فان قلت ما وجه الاستدلال قلت لما ذكر في البيت السابق ان لو كان ليس في تحصيل المال لا
سبباً لكننا قلنا بل بالمال ولم يطلب المجد والعرف بما يتوهم ان سبب ليس لهم ادنى حصة
بل للمجد فاستدرك بمجد المجد ومن الناس من ذكر في وجه الاستدلال كما هو لا
اذا سئل لا يرضى بما عدا ذلك **قوله** انما لم يفصل عن الفاعل لم يقل ومنه وفيه ان وابل
في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع ولا المفعول بطلانه فتقوله ومنها البند اخلا
عادة فهو الذي يستدعي كونه دون ما نزل في الفصل **قوله** اي مفعول فاعله وشبهه
الاخصر مفعول عامل جسم فاعله وبالجمل يصدق قول مفعول المصدر والمجد والفاعل مثنى
اضرب الغوم واضرب الغوم واضرب الغوم وامساها ما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ بضم منه
قوله حذف فاعله اي فاعله المجرى فلا يشكل بانبت الربيع البقل والنان تقول المارد يقول
واقم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن الفعلية يخرج نحو انبت الربيع البقل لا
يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة **قوله** واقم هو اكد الضمير لست ليدل
على مكانة فلا يتوهم قول المفعول عما يجب وفي المفعول عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل
على من ذهب المصنف في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل وشبهه المصطلح
بل مقام اسناد الفعل المعرف فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول لا في مقام الفاعل فزيد
لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل المجرى وقد عرفت ما به عنيف **قوله** الى الما اي
الى الما في المجرى فهو اولى بعلم الوزن بصفته المشبهة بهما ونظيره لكل فروع من سبب اي لكل
فلام عادل كذا قبل وفيه ان الصفة المشبهة هو باصل هو الما في المجرى من الثلاث في المجرى لا الما
المجرى مطلقاً فالاولى انه مذكور بطريق التثنية فيكون في معنى فعل ونحوه وعدم مجرر نقصان كلام

لغيره من البيان بيان شرطه من مضرب غلامه فزيد في التكلف وقيل المراد بصفة الفعل
صفة الفاعل ومفعوله فعل بصفة المفعول والمكان في غاية البعد لم ينفذ اليه الشارح
والكثير في اصطلاح بيان المصدر بقدر الامكان قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علم لم
يضاف الى المطلوب كاهو المتبادر بل كل فعل تعدل مفعولين هما مستند ومستند اليه فعمل
المشاعرين جواز ذلك قوله يلزم ان يكون مستند اليه بمتقضى هذا بزيد معلوم
فاما اذا لم يتم مقام الفاعل لا يكون مستند اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى امر
في مثل هذا الذكر غير تام على ان اذا جاز كون المفعول الاول لقيام مقام الفاعل مستند اليه
باسناد تامين فليجوز كون المفعول الثاني مستند ومستند اليه بهما قوله ولا الثاني ان اعطيت
فعل في المفعول الثاني لانه لا لا باب اعطيت قبل يقع الثاني ايضا قوله والمفعول
بلا لام في لام اللام ايضا قوله لان النصيب مشعر بالعلية قبل نصب الفعل ايضا كما
بالقراءة فلا بد من بيان فاذن يمكن بيان ان ذات المفعول تقتضي التكرار والتعديد على
قصرهما جازان المفعول فان ذلك لا يقتضي العلية وانما يعلم عليه بالنصب قوله اي كل من
المفعول والمفعول مع ذلك انه غير على ان الكلام من عطف الفعل الاسمي على الفعلية ليس قوله في
والمفعول لم يشبه عطف الخبر وانما رجع هذا الاجتهاد لان الاول يستدعي اعادة لاقى
والمفعول مع وفي هذا الاحتمال يحتمل اسلوب السيل وجعل ذلك عدة والاول تفسير لان
الثاني من باب علم يكون اشارة الى واحد تعديد قوله تعيد له وتعيد وجوز عند المصنفين
اولوية عند الكوفيين وبعض المشاعرين بدل لولا لافادة الشاذة لولا لعل الفعلان بالنصب
اي بصفة الذي يجري قوما بأكافوا كيتو وقراءة عاصم وكذلك تعيد المؤمنين وحمل التعيين
على الاول من اثنين ناسب لقوله فالحجج وبه هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب
اعطيت اول من الثاني تنافي اذا كان المفعول الاول من باب علم من باب علم كافي
لأنه شيا لا يبالى الى الله شيئا قوله لشدة شبهة بالفاعل الحقيقي ان يقال ان المفعول

قام مقام الفاعل كذلك غير المفعول فقام مقامه في اسناد الفعل الجوز الى ان الفعل الجوز
وضع للايقاع على الشيء فاذا اسناد الى غير المفعول بواقع الفعل على مضرب من التفسير
ففي جعل المفعول بلام مع اقامته غير مقامه لعدم جواز اجتماع الثاني للموجب وهذا
ان يكون المتعدي بحرف الجر متبعا للمفعول بواسطة فعل مع غيره على التمام لعدم تحقيق
وتصا النظر على التظاهر وان يكون ذكر في قوله غير في الفاعل بزيادة على سائر الكلام اذا المعنى
الدار بغيره بالنزول قوله وفائدة وصف الضرب وكذا فائدة الزيادة المعين في القبول حيث لم يسم
ولم يقل زانا وفائدة وصف المكان المعين حيث لم يسم الامام المعين لم يقل مكانا للشيء على ان الزيادة
المطلق والمكان المطلق لا يصلح للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لولا الفعل عليها على ما قيل
ويشعر ان لا يجوز قيام مفعول بغيره غاية الاهام مقام الفاعل ان يقال ضرب شخص وكذا
بواسطة اذا كان في غاية العمى مخضرب في مكان قوله لان فيه معنى الفاعلية قبل ان يكون
المفعول الاول من باب علم الى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم قوله بعض النسخ
ان الملاحح ومن الفاعل وفائدة التفسير على ان ملحقا الفاعل ولو جعل المفعول علم الفاعلية قوله
للاسلام الواقع بينهما ولاشتر الى احوالها حتى ان بيان وجوب تعدد المبتدأ كقولنا وان
لما في الخبر وبالعكس بل وجوب العاكس في الخبر الى المبتدأ وجوب تعدد المبتدأ حتى تعدد الخبر
ان يحصل من سائر ما شئت قوله على احوالها في ما لم يسم الا من المبتدأ لان القسم الثاني
مما اعتز به القصة حيث لم يوجد وجه لغيره سوى الابتدأ لانه لافادة المعاني في توجيه رغبة
خبر المرفوع صرح وتكفي في قائم الزيدان بان اصلا قائمان الزيدان فوضعا الظاهر موضع
القائم الزيدان الزيدان فاقصر على الصداقة على التكرار فصار قائم الزيدان فان يكونا من
التكليف من جعل السند مبتدأ وتبعهم العلامة الثاني المحقق الثنائي فاقصر في نحو في
المبتدأ على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على احوالها في فاشا قوله او الذي لم يوجد في عامل
اصلا يعني الى الخبر بغيره من مضمنا وهو سبب الوجوه فيلج الانبان بالخير تنزل بالمكان

منه الوجود كما في منقذ في الشره صغر جسم العوض قلت شبه على ان الاصل العامل للفظي وعدا عنه
الى المعنوي فكأنه جرد الاسم ومنه قوله هذا الشيء ليس ان التجرد عن العوامل المعنوية من
العامل حتى يدل الى السلب الخالي لا في دفع الوجود منها ان المراد ليس التجرد عن عوامل الوجود
والجواز قبل اصداره عن الاختصاص بقوله بحسب زيد لا يصدق على زيد في قام زيد انه تجرد
عن عوامل الوجود والتجرب عند اليه ويرى ان العمل على ما قيل لا يصدق عن الفهم بوجه ما ان كان
ايضا جردا وكان ايراد العامل للفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لا يخرج نحو بحسب زيد في هذا
يصدق في الكلام مفيدا ولا يوجب التجرب في اللفظ ومع ذلك لا يكون العامل مؤثرا
في معناه وان اذن في لفظه او يصدق في الفهم في اللفظ لا في اللفظ من العامل للفظي عند اليه
هو ذلك وحسب من حيث انه جرد ليس مبدأ بل هو ما ايدى كما في قوله وفيه في السلب الخالي
فقط على العمل في اللفظ لان مبدأ العمل لفظي ومنه في المعنوي ومنه في اللفظ لا يصدق علم بذكره
هذان اللفظان في اللفظ الثاني كان اظهر واحد لا تقول فذلك معنى المبدأ المعنوي الذي
قلدهما باللفظ الثاني في قبول المعاني ولا يصدق من وضع اللفظ واللام يوجد في اللفظ
لأنه لفظي لان المبدأ لا يتخلل من ان يكون ما وضع له في ذلك دون الجمع لان كليهما وضع له في المبدأ
فمن قال استقام الاجتماع ومنه في اللفظ واللفظ واللفظ واللفظ واللفظ واللفظ واللفظ واللفظ
سند اليهم الاعمال المعنوية وقولهم العمل لان قاله باللفظ لا يشارح لاحتمال غيرهما بقيد
التجرب عن العامل للفظي فان قيل ان يكون عامل ولا يكون لفظي كذا في بعض النسخ في
ما احضره بقوله جرد عن العوامل للفظي ولا يصدق على ما ذكره في بعض النسخ في اللفظ
الاخر الشامل لللفظ في بعض النسخ والاستقام شال والاخر الشامل لهما في بعض النسخ
الاستقام في ذلك بعد المعنى والاستقام شال الغير ان الشارح وضعه في غير ما سرفه على من
اللفظ واللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ
جواز اللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ

ولان على عملهما الاصل استدل في بعض النسخ على العمل في اللفظ واللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ
كذلك كما صرح به شارح النص في قوله في اللفظ واللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ
وفي بعض النسخ ان يكون فاعلا في التفسير لهما في مسئلة العمل فحين يكون معنى جردا
كون منكم مقترانين وقد تعذر في بعض النسخ عند الناس فالحال في بعض النسخ في بعض النسخ
لغيره في بعض النسخ فحينئذ فاعلا جواز الامر به لان من جواز الامر به وقد خرج من القاعدة لان العمل ليس
لغيره فاعلا في بعض النسخ فحينئذ فاعلا جواز الامر به لان من جواز الامر به وقد خرج من القاعدة لان العمل ليس
لمرضي سبيل الفاعل في بعض النسخ لان العمل في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
من غير ضرورة لا يحسن فهمه على الظاهر المقابل للغير جواز الامر به في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
لا يصدق في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
مكرم وقد سبق للفتي واورد على التعريف في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
بتقدير الصدق بان لا يكون غيرهما صالحا لان يكون مبدأ وهو مع عدمه بشكل قائم زيد فان قيل صالح
لان يكون مبدأ وهو زيد فيكون ان معنى الوقوع بعد جرد الاستقام ان يكون اعتقاده عليه
وفي الثاني فان قيل ان يكون مبدأ في العمل فان لم يبق في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
واللفظ الاستقام به على ان حيزه لم يبق في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
للفاعل ان لا يتحقق في الاوضح الاخر فان كان مقدر اللفظ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
القاعدة بقوله انما اراعت من المعنى فان لم يبق في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
ومعنى جازي وهو المبدأ وفيه بشكل قائم زيد فان قيل صالح لان يكون اعتقاده عليه
وبشكل ايضا بقوله انما اراعت من المعنى فان لم يبق في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
الشمس في جواز الامر به في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
يرجع الى الناس الفاعل كما في زيد قام واجيب ان قائم زيد فيكون زيد فاعلا لا يحسن فهمه في بعض النسخ
كونه في اللفظ لان اللفظ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

تجوز انما في زيد فان الفاعل يشتمل على كون قائم بذاته على خلاف الأصل وكونه متبدا
يشتمل على تقدير الخبر على خلاف الأصل فالجواب المقصود يجب كون خلافه خبرا على كل تقدير
فيكون الامر ان قولنا لازمة في تقدير الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الالباس لاحدا وفي قائم
يوجب تقدير قائم فاعلم التهمة الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتغل على الاستفهام
تقديره لا نقول فالضرورة فاعلم في قائم زيد قلت لازمة بخبر زيد قائم بخلاف زيد قائم
مثال في الالباس لاسم الخبر ثم مثال ان زيد بالاسم الاسمي حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفعل الذي
عرب وان اردناهم من الاسم حقيقة او حكايا خبر الخبر الجملة الاتي في ما قبل الاسم فزيد ينصرف
قوة زيد ضارب ويستخرج بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم فلما ذكرنا
هو الاسم وعند تحقيق الخاء الجملة على انها خبر من غير ما قبله فخرجت ككلام الشارع عليه
يحتاج ان يصح من هبنا في ما قبل الجملة الواقعة خبرا جرح في اوضح الفصل وسنا في اوضح
ولاشاق الكلام الا في اسمين وفي فعل واسم عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لان ذكر المرفوع
المرفوع فلا يصدق التعريف على تعريف لا ليس مرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجدد عليه التعريف
تقدير الاسم الذي به المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما خبر الخبر في خبر
مرفوع تقديره دور على ما عرفت في تعريفها العرب عند المنقذين فلا يغفل في انما يوضع
يشتمل كلامه ان التركيب من قبل السناد المشق الذي ما لم يسم فاعلم ان صدره على طريقة
لما جعل من الخبر انزهان ولكن لا بد من السند من المجرور والمجرور والبالا السببية
اي الاسم المستند بسبب لان الاقطة استناد المعنى لان يتجدد ان المعنى يصف الاقطة
المعنى فتقول انما استند واستند اليه كاسبق في تعريف المبدأ فلا حاجة الى ذكرها بالسببية
قوله او يجعل اليه بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبدأ الاقرب ان راد المبدأ الى المجرور
او يجعل الضمير اليه المجرور والاول جعل اليه الملائمة اي المجرور السند الملائم المجرور
الفعل بالاجزائي المعنى العامل للفظ المبدأ المجرور كونه الحاشية وكان المكتفي في الصانع الى

يشتمل السند المذكور في تعريف الخبر المبدأ ومعظمه لغيره فائدة ولا حاجة الى التمسك
ان الالباس لا يندفع التفسير عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله في تعريف المبدأ فاعلم
وفي تعريف الخبر يتعلق السند فاعلم السند خبره فالكثرة ليس بذلك قوله وعلى التعديرون
يخرج القسم الثاني ضمير راجع الى السند فزيد يخرج الصفه التي هي خبر المبدأ لانها مستندة
لما فعلها الاحوال الى المبدأ واجيب بانها ليست في فاعلم لان السناد هي البنية الثانية
ولا نسبة ثالثة للسند الى فاعلم بان المبدأ وفيه جعل السناد في تعريف المبدأ
النسبة الثالثة بعد جعل في تعريف اسم الفاعل بمعنى النسبة الاسم تكلف بعد جعل وقد
بان المبدأ بالسناد الى المبدأ اعلم اسناد اليه او الضمير او التعلق ضمير ويجوز ان يظن
في تعريف الخبر جرح ينصرف في زيد ينصرف وقد يتكلف بان الخبر يخرج الصفه وهو لا يكتفى
الا انما جرى اعلم بالخبر على خبره القابل وهو الصفه قوله اي خبر الاسم عن العامل للفظ
ليست اليه في كاف القسم الثاني في المبدأ او يستدعي في كاف القسم الاول من المبدأ
هذا الابدان بعينه حاصل في الخبر لا يقتضيه المبدأ والخبر على السواء كذا يستفاد من التعريف
فلا محل عبارة الشارع على ان خبر المبدأ لا يستدعي عامل في معنى الابدان فانه فهم
فلا يخفى ان تعريف الابدان صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح خبر المبدأ عن العامل
اللفظي قوله لان المبدأ ذات والخبر حال هذا فاعلم كلاما لم يحصر جعل الشخص خبرا ويجوز ان يؤول الى زيد
بجدا من معنى زيد فالحق ان حكمه كزبي قبل هذا الدليل بان في الفاعل قبله ان يكون اصله التقديم
قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديره على الفصل لذلك لا يمنع مانع وهو ان
السند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل لما في الفصل والذات مقدم على ادعى اليه قوله
جاء في داره زيد واختلفوا في محذوف داره فاعلم زيد جرحه الاختصاص المضاف اليه لان المبدأ السند
تصا بالمبدأ في محذوف وجاء في الكفاية درج الميت وضعه خبره قوله وقد يكون المبدأ أكثر
ولا يخفى ان المنظم هو ان يجمع بين قوله اصل المبدأ القديم وقوله ان كان المبدأ مستقلا

فان قيل في هذا الكلام الواحد ومن قال قد انقلب او الحقين وقد انقلب من المعنى
والجاري من غير ما عرف عن الحقيقة **قوله** فانها في الحقيقة واحدة لا في المقصود انما في الحقيقة
فان كانت بل هي واحدة في الحقيقة فيكون الشرط المشق غالبا على التعريف على انه يمكن هذا القول
حاصلا فلت اعتبر في كل منهما غير مستحق المخرج كما يجري على كل امر يستحق المخرج **قوله** وفي هذه
الصوره انما لفظ الحق في هذا الثاني فيما انما بعد المبدأ نحو ما علم وجاهل فانه في الحقيقة
لا يخرج المصداق والاول في هذه الصور لفظ الحق فيجب ان يكون هذا الخبر حاصلا
او يتصور انما في الحقيقة فيكون الشرط المشق في الحقيقة في ما علم في تقديرها على ما علم ويجعل جاهلا
ولا يبعد ان يقال ان المصداق بعد الخبر ما يكون غير عاقل هذا هو المانع من الحكم بانما في
الاعتراض وهو سبب الاول الثاني في الحكم هذا ما ذهب اليه جمهور الفقهاء واستدلوا بتحقق الشرط
الرجحان معناه انهم في الثاني الاول فالاحتجاج في ادراج ما يمكن من جهة فائدة في القاء
قوله فلا بد على هذا الاصل انما الثاني في قوله فلا يكون الاصل جاسعا ولا بد في هذا الحكم
بجمله وفيه كذا في توجيه المورد على ما قالوا ان كون التعارض معهم ليس سببا لكونه من الله ولو قيل
بتعدي الصواب لا فخر كان ببيان في الصور ان ظهوره في الشرط فوقع التخصيص في هذا الاصل
فصل من هو اصل العاقل على قاعدة الاعتراف **قوله** فيجب المبدأ الشرط لكن قصد السبب لا يتم
انما فائدة ليسوا بها مختلفا في المبدأ فانه لا يصح فيه قصد هو واحد بل في القاطع بدون قصد هذا
انما في صحة الدخول على الخبر في المورد في الجواب ومن لم يثبت هذا قال وجب عدم لزوم القاطع هناك كون المبدأ
واضلا في معنى الشرط غير حق **قوله** في الموصول بضم ما يشاء كان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط
فان لا يكون الاستقبال في المعنى الاول ههنا ظاهرا والشرط لا يكون طرفا ايضا فاصل الخبر ههنا
ذكره لان المبدأ الذي ادخل عليه المبدأ الذي يكون احدا لاسما التخصيص ليعني الشرط ايضا لان
لذلك وهذا ما عرفت من الخبر فان معقول اما في الاسماء التخصيص في الشرط والفاصل وليست صحيحة
بدونها ولا تخلص باسم الموصول باسم القاطع المعقول لانه الموصول بضم ما يشاء في اول الكلام الموصول

اي باحدها فالاولى انما في الحقيقة **قوله** ان المبدأ الذي تعرف منه فانه ما لا يمكن ان يثبت ان القاطع ههنا
فانما في المبدأ التخصيص ليعني الشرط فيجب ان يثبت العلم لكل ان الشرط وروايات الشيخ الخوارج
ذلك لا يوجب ويجوز ان معنى الشرط ههنا مشتق من الاستقبال لانه بالنسبة الى المبدأ ووضعه
بالنسبة للحكم بالمبدأ **قوله** كل غلام رجل بائع فيا تبني صفة رجل فان قلت كل رجل بائع ايضا
لما ضل الى الموصول لان الوصف انما يكون لما انصف اليه كل لا لكل على ان يتخصيص على المانع
لكلامه قلت لا بل الموصوفه الموصوفه معنى لا لفظا والكل لفظ لا افراد الموصوفه موصوفه معنى
قوله والشرط والخبر من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا تكون الخبرية فلا بد ان الخبر ان يكون
ويذكر في كل الاستقضاء عن الجملة الشرطية فانه مقصد كذا الدوران فيما بين الناس ليعلم ان يكون
مخول كانت الشرطية لانه في العلم بالشرطية ان كان يرفع بان يقع لتأنيق الاستقضاء وصحت
في الصدرة وتدرج الحاصلة ان يقال هل يتحقق ان كانت الشرطية لانه في العلم بالشرطية وجوده ويجعل لفظا
وجو المانع في لبيت وهل لو كان كونهما من زيد الخبر لوجب ان لا يقع باقيا وعلت لانها في قوله
فما من المبدأ الفاضل على سبب اعتبار صدرة الشرط الذي تقتضيه المبدأ فضعف معنى الشرطية
لان الذي هو الصدرة فلم يصح دخول القاطع في خبر المبدأ فضعف شطويعه كان في الخبر عدم
سماحه ايضا لان عدمه تأثير في المعنى كعدمه وعدم منع من الموصوفه لانه ما بالمكن **قوله**
فان قيل بانك في التسهيل ان المانع من حيث التبع والاستعمال انما يتحقق في لبيت وهل وكذا الخلاف
في هذا الوجه انما هو في ان المكسورة وانما المانع والخلاف في غيرها فربما القياس هذا فظهر
كل تخصيصه في المعنى في هذا المقام **قوله** وجوز ذلك التخصيص لاهتمام الواقع في خبره بان المانع لا
مستطيل لبيان اضلا لا وجه له فالوجه انما دعاه الى بيان خبره في التسهيل ههنا انما يقول
كأن خبر المبدأ فلم يبين حاله هنا الاوقع الحكم المذكور فيما بعد التعليل في القاطع **قوله** وقد وجد
في الاصح فاصلا لان ذكر اصيل في الكلام ونحو هذه اهل المبدأ في تقدير اهل المبدأ هو
كون المخصص غير مبتدأ مبتدأ في لبيت بل في خبره كونه مبتدأ ما قبل خبره فلو كان المخصص

قال في هذا المضاف الى المصدر راعى من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة قوله في زيد حاصل ذلك
فانما اقتضى ان كان يحصل الحال عامل سوى المصدر وان المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيهما
ولا يجوز ان يكون العامل حاصل الازالة الحال هو غير المصدر وفاعل حاصل هو المصدر فلو حصل
العامل حاصل اختلف عامل الحال وصاحب هو لا يجوز عندهم وبهذا عرفت ان من جواز الاختلاف
ان يخالف في تقديره ان كان ويكتفى به في حاصل قوله في زيد متعلقا بالظروف الاولى على التفرقة
قوله ثم من قال مع العامل في الحال انما هو ظرفية خالية من معنى الشرط كما لا يخفى قوله ونحوه
كثير من قوله في الحال المضاف اليها وبقيت في هذا الكتاب من المضاف والمزاد في ظاهره من كان التفسير
الى معنى التامة ومن قال في الحال مقام التفرقة هكذا في التامة لا يخفى على ان الواجب في
الاختلاف اليها وان من ذلك اسم الجملة المضاف اليها اكثر من ان ينحصر في هذا المقام مع التامة
فانما كان انما انما لم يحصل واذا لم يحصل فيحصل المصوب بعد المقدار لا يلزم وجوبه بكونه
لزم الواو في ذلك انما هو اسمية فلو كان ناصية كان خيرا لجاز التعريف فيحصل لزم الواو
لا يخل الواو في جزم كان لاشبهها بالحال لا يلزم وفيما ذكر من الوجه الثاني عن التكلف ان الحدوث
مستقارة لانه لا يلزم بالظن الى الفاعل معنوي والظن الى المفعول معنوي اجزاء من صدور الفاعل وقصر
لا بعد التعريف باللازمة قوله ثم يقول حذف الفعل الذي هو في الحال لوقال بغيره في الحال
في الحال لانه في راسه لم يهدى الى ان كان استلزامه التكلف قوله ونقيض المبتدأ المقصود
بذلك الاستعمال يقال وجوز ان يحصل المعنى اذا استعمل بالافرية يتخصص به جميع ما يقع عليه
بلا ريب وهذا لو كان وجوبه من هذا المصدر ونقطة الجواب بزيادة المضاف الى المعنى في حرف قوله اي
زيد اجزاء في الاعمى لا يجوز ان يكون هذا المصدر مع تمامه لا لانه لا يجوز ان يقع الفعل
مع تمامه وهو حذف الموصوف مع بعض صلواته ويجوز قوله ان يكون معنى الفعل في هذه صفة
المعنى ونحوه يقال وجب استفادة الخبر من غير تغير في ظاهر قوله وانا لم اكل شيئا اشتمل
على معنى الفاعل فيجوز الشئ الذي حذفه في هذا الجواب والواو معنوي مع خبره فالرفع قد

متعلقان الواو الى المصدر وهو تكلف قوله وذلك مثل كل رجل وضعه تكلف في الحال في الضميمة
في اللغة العفا التي هي الارض والتخل المتاع وهما كناية عن مصعبها معنى الضميمة انتهى وكانتم
ضميمة الرجل الارض المتعلق لا ينفق في مثلهما الذي كسبه هو ان ينفق في الارض
يعود الى كل ولا الى الرجل فانه ان كان رجل لما ينفق على ما كسبه في غيره لما ينفق على ما كسبه في غيره
بكل اعتبار الى رجل في كل رجل كانه قبل زيد وضيمته عمو وضيمته وهكذا قوله اي كل رجل
مفروق مع ضيمته لم يقدر كل رجل وضيمته موقرا لما يكون محل التامع في الخبر متأخر عنه فيصح
الحكم ببيان قوله وايتم المعطوف في موضع لان المعطوف على المبتدأ وان كان من غير ان يكون
منكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويقدر كانه في كل رجل كانه في كل رجل هو معطوف على خبره فيقول
الخبر اي كل رجل موقوف هو وضيمته في ذلك الموضع والمؤكد وهو جازي معنى كل انهم كل
عطف على الواو معنوي مع ان يعطى بعبارة لا تقتضي ولا يخفى ان يستحق بما ذكرنا في قوله
مقسما بمعنى سعيه لان مشهرا في حديثه من جازي عن اعدائه ذكر للاقسام به لكونه في
على حرف الجز الذي هو قسمي قوله والعمى العمى معنوي واحد ولا يستعمل الا مع اللام في التامع
العمى والعمى والعمى البقاء والفتح الذي قبله من لعمى قوله اي من الموقوف على خبره وحقها في خبره
ذكر جزم ان ليس لان خبره ليس باللام لان الموقوف على خبره وان خبره ان خبره ان خبره وقوله هو
جملة متعلقة بتكلف بعد الاحاطة بالادوات بمعنى الاشياء وليس هذا وصفا لخبرها بل هو
استعمال المعنوي قال الله تعالى على اذن الله تعالى لعمى لعمى وانما قال الموقوف لان لم يقدر وبنها خبره
الى البيان على وجه يحصل المذهب الصحيح ومذهب الكوفي وهكذا في الاقسام قوله اي احد هذه
زاد لفظه لانه لا يرفع من كل واحد من هذه الحروف ولا بد من هذا الشرط في الحدوث ويجوز
منه واخرها والاضحى الاضطرار لان يقال خبره هو المشبهة بالفعل هو المسند به في خبرها
قوله عليها اي على المسند وشئ الخبر لا يخفى عليك ان المعنوي من الجارية دخول هذه الحروف على
وشئ الخبر لانه كان هو جازيا في الواقع والاحاطة الى العمل على الاول المتصاع على التبادر قوله

بأنه لا يدخل هذه الحروف كأنه معنوي في القول والشارف في نفس القول لا يدخل في القول
لأنه لا يدخل في القول فالتعريف لا يدخل في القول في التعريف المستلزم الذي دخل
على الحرف في المعطاة على العمل فأنها وردت على المسند والمستلزم لا يراد من معنوي هو
للمسند المتعلق بهما مع خبر المستلزم الآخران وأخرها الأول أن يتكلم في بول بقوله لفظا مائلا
تقدم من أو محلا ويعتقد معنوي اجتماعهما **قوله** فالقول هو هنا حيث استاده إلى أبو ليس
يعتقد على أن الجموع بهذا المعنى فلا وجه لتقديره بالمتكثرة **قوله** فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه
الجواب أن يعنى عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه إلى تكلف بعد أن المبادىء المسند المستلزم
لا المسند إلى المعناه هذه الحروف وهذا أتمها إذا كان ما جعل عليه القول معنوي مبادىء اللفظ
من الغرض كأنه قال **قوله** ولا بد من تحفظ على قول يجاب فيكون المعنى والاحتاج إلى أن يذكر
خفاة والجملة لا لأن يقول على أن يذكر ويذكر دفع الاستدراك بان يحصل المراد المستند بعد
هذه الحروف على معانها وكان لا بد من الاستدراك بذكر خروج قائم في أن زيد قائم لونه فأن الخبر
وهو مستلزم لفظا إلى اليمين وتوقف خبره على السمع لفظا لظهوره في فحاش
القول إلى الاسم أو ما قبل الاسم ما هو اعلم من الاسم حقيقة أو حكما ويمكن أن يقال لاحتاج إلى التناول
الآن يقال خبر الجواب معنوي والمراد من خبر الجواب أن كان الخبر الجواب للبت اليه بعد ذكر خبره
بين الخبر المعنوي محض الخبر المعنوي **قوله** أمثل قائم في أن زيد قائم شبهه بالمشال على أن المراد خبره إن و
خبر واحد منها وأن المراد بدخول هذه الحروف في قول أحد هذه الحروف **قوله** والمراد أن امرأه كأم
لاختلاف المراد من عبارة المعنوي خبره إن يجيب أن يعرف على أن خبره صحيح وأي فاسد وما ذكره
تكلف على أن يعرف قوله واما خبر الجواب فان امرأه كأم في أمسا والاسم للتمتع بالمراد
لأنه يكون خبر ذلك والفتا حركات من فتيب يستلزم الاستشهاد أو يعنى أن يقول لا في فتحة
وفي وقوعه انشائية تعان زيد المعنوي فانه لا يجوز مع جواز زيد المعنوي وما لم يذكره من خبره
الفتا معنوي مع معنوي الشارح للكم بالمعنى ليس ذكره وقوله أن من أياك أريد على أنه خبره

ان يعنى

سبب من جاز من أياك خبره هو لونه على المعنوي لاحتياج مذهب سبب **قوله** في تقديره
في تقدير خبره إن فان حكمه تقديره الاستماع وحكمه تقدير خبر المستلزم الجواز والوجود بهذا القول
ما قيل في البيان الآتي التقدير لأن التقدير قد وشرك لا بد استقناعه وجه المشبه وجه
يجب أن يكون مستكبرا **قوله** لا إذا كان قائما ولا بد من أن يكون حكم خبر الجواب في المعنوي إذا كان
مع أنه ليس كذلك لأن الخبر المتعلق لا يستلزم الصد والكلام ولا يجب تقدير خبره الجواز أن زيد المعنوي
فإن لا بد من الصد والكلام إلا أن يقال لا بد من الصد والكلام في غير باب أن **قوله** وفي تقديره
مكره وفي بحث لأن لا بد من وقوع التكلم بعد صرح به الشيخ عبدالغفار في دليل النجاشي
الاجواز التقدير فقول المعنوي لا إذا كان قائما فاصرف **قوله** خبره لا الكائنات التي هي الجسد قد عرف
بالأمم ميل إلى عاينها المعنوي لأن المعنى على التركيب التصديقي والمشتق في أمارة تقديره لفظا
عن خبره الموصوف مع بعض الصلوات لا يجوز بعد الخبر فالتقدير خبره لا كائنة التي هي الجسد على أصل
حال من الكلام لا بنا عليها بالمعنى ليعمل الفعل المستقار من أمارة الخبر الذي خبره بفت لكل لا على
بوعاينها المعنوي فاعرف خبره جازي الأم اللفظ فأنها العبادة الأولى لا بنا **قوله** أي تقديره لا
قائم مثلا لفظ الغلام عن العمل لا لفظ الجواب لغيره لأن وجوده لفظي فليس العمل لا لفظي
والوجود كان من غير ذلك إذا فقي في الغنى وما لفظي الشيء والإيمان لفظي شيء الشيء أو لفظي
الانقي وجوه فقي الصفة صان غير غير الخبر فلا يكون لفظي شيء الجسد لفظي شيء الجسد
عمل قول لا لفظي الجسد على معنى تقديره الجسد لفظي شيء الجسد لفظي شيء الجسد لفظي شيء
لم يتم فيها هو لفظي شيء الجسد فالمراد من التسمية للاختصاص بعض الأقران ومع جعلها على
ولا حاجة إلى صحتها عن **قوله** والمراد دخولها ما عرفت في خبره إن من القول لا يراد لفظا أو معنى
ففي قوله فلا بد من أن يكون خبره الجواب أن معنوي صير **قوله** وجعل في الدار صفة له المعنوي
ما يكون واستخافه جعل له لا للاختصاص فحقه أن يستغنى عن الاختصاص وكان في الدار في الأصل
يجعل أن يكون صفة وجعل يجعل أن يكون ذلك في الاختصاص جعله ذلك عدل خبره في المثال **قوله**

الانقي

على النعم لاسرار العظمى لا اله الا محمد بن عبد الله
في بالتمل دون ما كان عليه لا يتجلى بغيره ولا يكون له ولي في الدنيا

تو و اجیبہ عن الاعترافی طایر ایلہ بان قولہ
یا مدینہ منجہ القاعدہ سبحی عن الفضلہ

والتامحاج اليه ارجع الصافي الاضافة الفطرية قوله وانما يجوز الحكم بالافق فيكون الحكم بالافق
المفكر لا يستدعي التفصيل لا يستدعي التفصيل قوله وقال وقاب المناوي المجرى المفكر مستوفى
والصوفى المستوفى دخولها عليه ولم يقيد بكان بيان حكمه فيما بعد قوله الاستشهاد كما هو عادته
والتفصيل التمر في المناوي اجمالا وبينه ذكر التاكيد والتفصيل على ان لا يمنع الاصح في استماع
المناوي ولا يمنع الاكثرين في جعل التاكيد للتفصيل قوله لان التاكيد للتفصيل حكم في الاعمال قوله
ان يقول عند الاكثرين لانهم لم يوردوه ولم يوردوه فليدرك على المشكل خلافا لال استعمال
مختلفه برشد ولكن قوله لو كان المختار عن الله قوله ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنى والقوى
ان لم يقيد بما بعد والدلالة المعطوف والتاكيد في الاكثرين حكمها حكم المستقل لكن يصح في
شرح المقول يقيد التاكيد بالمعنى بان ذلك التاكيد ما من على العقلة قوله والصغير في رتبة
حيثما يجوز وصف المناوي المعرف لشبهه المقصود ولي نفسهما ووصفها بانها العالم العالم
بانه على الاختصاص بضعف الدلالة عن عدم جريان انوار في وصف المناوي المستقلا لان يقال
مشابهة المستقلا بالمعنى لضعف الدلالة عن جريان اثنين بخلاف المناوي المعرف قوله والمعطوف
المستغنى عليه قوله ما يعين في المعارف باللام فيعين يقيد بقوله ناسي لفظ الله ولفظ الله بقل والمعطوف
المعرف باللام مع المعارف اوضح قوله موضع على لفظ الله من غير ما هو في الاعمال في التابع هو العاقل
المتوهم والتابع باعتبار يقيد من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيل في كتابه لما هو عليه وقوله القائل
او المقدر فاصلا لا لا في العمل على محله بل هو لا العاقلون فان هؤلاء محله بل هو لا يقيد بغيره
قوله واقصد على شاكلها او لا في اول ما يمكن ان يعمل في المعارف باللام المناوي في محله بل هو لا يقيد
ليعلم به يستغنى عن المعارف متافاة قوله وهو استاوسين وهو الذي قاله العرب الفاضل في شأن
المستغنى عنه من قوله يتعلمه غاوية الحق الشرف في حاشية الكتاب وهو على كسبه بن سبويه قوله لان
عليه الحرف في الحقيقة من مستغنى يتبين ان يكون حاد جانبا عليها قوله في اربابها بالاضافة
او شبهه المتأخر من الدلالة كان متروكا فترى ان لا يتأخر فيها قوله وان كان كالحسن متروكا

بالمعنى فان اراد ان اللفظ اوضح من الحكم نحو قولهم لا ينفع مال ولا بنون ومثلهما
يقتضي ما غير ما يقتضي ما هو من على الفتح لان اللفظ اوضح من الحكم لان الحكم اوضح من اللفظ
وان اراد ان يصح سواها لفظا او فقا او محلا او مستلزما من كلامه سادى ولا يمنع ما سواه او
ان يقال ارادوا بغيره على ان ليس اللفظ سواها وهذا في ثبوت قوله ان كان غير ما قبله
حرف الدلالة الاستغناء عن على ان يترتب على هذا الضمير بان مثل ما هو لا ينفع الا لبنون
في بحث المناوي قوله اصل ما عا جلا هذا المثال من المراتب الخيرية فانه لا يستعمل ما عا جلا هذا
الموصوف شكل لان اذا كان موصوفه يكون موصوفه صادية موصوفه موصوفه موصوفه موصوفه
شبهه موصوفه موصوفه موصوفه موصوفه موصوفه موصوفه موصوفه موصوفه موصوفه موصوفه
فانها لا يكون متساوية في كل ما شاء قوله وباحسن وجهه موصوفه موصوفه موصوفه موصوفه
للمصنفات المعرفه بضعف الدلالة عن جريان اثنين بخلاف المناوي المعرف قوله والمعطوف
المستغنى عليه قوله ما يعين في المعارف باللام فيعين يقيد بقوله ناسي لفظ الله ولفظ الله بقل والمعطوف
المعرف باللام مع المعارف اوضح قوله موضع على لفظ الله من غير ما هو في الاعمال في التابع هو العاقل
المتوهم والتابع باعتبار يقيد من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيل في كتابه لما هو عليه وقوله القائل
او المقدر فاصلا لا لا في العمل على محله بل هو لا العاقلون فان هؤلاء محله بل هو لا يقيد بغيره
قوله واقصد على شاكلها او لا في اول ما يمكن ان يعمل في المعارف باللام المناوي في محله بل هو لا يقيد
ليعلم به يستغنى عن المعارف متافاة قوله وهو استاوسين وهو الذي قاله العرب الفاضل في شأن
المستغنى عنه من قوله يتعلمه غاوية الحق الشرف في حاشية الكتاب وهو على كسبه بن سبويه قوله لان
عليه الحرف في الحقيقة من مستغنى يتبين ان يكون حاد جانبا عليها قوله في اربابها بالاضافة
او شبهه المتأخر من الدلالة كان متروكا فترى ان لا يتأخر فيها قوله وان كان كالحسن متروكا

ذلك ومن فطنة فطنة لا تظفر في هذا المقام ان اذا اردت ان تعلم ان زيدان بازيدان في العلم
لا ان زيدان يفرق عن غير نقصان لغير العلم حينئذ وجب باللام وما اوجب عن غير العلم
في غير النقصان لا لا تعريف فلا بد من العلم باللام او في الجواب ان من نقصان التعريف ليس
بالتعريف على ان التعريف باللام عندهم واللام في هذا الصنيع لا شئنا بافتقار هذا القاعدة
في السؤال ان يتأ الكلام على التمثيل بغيره وفيه ما فيه وان قصدنا ان يكون في بازيدان الى العلم
لا التعريف باللام حتى لو لم يد يد زيدان المعنى ان يتبين اليها ان زيدان فاعرفه فان لم يتبين الكلام هنا
اعلى المقام الذي لا يثبت الا الاكراه قوله يا ايها الرجل تو سط اي الموصوفه الخ وفهم ما انصفه
يتبين عن تعريف التسمية في الاختصاص الموصوفه على الاخصر بعد ما هو الرجل من هذا العلم
لان السامع على التخصيص الاول هو المرجح وان كانت الموصوفه اكثر لكون هذا واي في التوسيط
على نحو واحد ولا تها لو كانت موصوفه باله التسميه او التعريف لان التعريف باللام وسما القر
بافاده كونه موصوفه بالنداء فمن خرج قول الاخصر من الموصوفه احتجته هذه الوجه المكشوف
قوله مع هذا التسمية لغير هذا النداء عن غير هذا التسمية التسمية بالنداء في التسمية
وقوله يا هذا الرجل يدعي الزم في التسمية مقام التوسط والفرق بين اسمها وهذا ان اسمها لا
مقصود ان اسمها وهذا يحصل الامر في هذا فاعلم ايها قوله والفرق هو افرده على الاخصر حيث
جعل اسم موصوفه لانه على هذا التقدير لا حاجة الى اكثر الزم التزم قوله ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج
صفر الاسم الذي جعل وسيلة هذا التعريف باللام ولا ولا لا يجوز ان يخرج صفر الاسم
مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في هذا الرجل وحده ان قصد من اسم الاشارة قوله ان
معرفه به وهذا لا يتبين تابع المسمى المستغنى باللام فلا بد ان تابع التعريف يتبع حكمه ومنهم
قول السوي في معرب الوصف ان تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظ والمربا المعرب
الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعراب معربا وحكا ولا يخفى ان تابع التكلف لفظا
لا يتبين عليه الا انما يتبين من التعريف اما ما قيل ان لا يكون موصوفه حقيقة فيجب ان يكون

والاخصر الذي يعلم كذا حق التسمية الذي هو المسمى ولكن المعنى في خبره هو المسمى المذكور في التسمية
العلم لما اردت ان تقول ان اللام في بعض الاعلام لان كالم في اسم الجنس فلا بد من الفرق بينهما العلم
في كماله وما يمكن من اللام عنده وحاصل اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام وحي لا بد من خبر
معرب باللام يجوز في اللام عنده فالتعريف وهو علم كان في الاصل صدق واصف واسم جنس قصد به
كالاسماء وديم كالكلمة لكونه ليس كاسم كذا لان ما كان دخول اللام وقرعه فان جعل واعلم ان خبره
اللام عليها وما لا يجوز في اللام عنده معرب باللام قصد به التعريف او جعل للاجتماع العلم وذلك
في العلم هو اسم جنس في الاصل حتى يفرق من كذا تسمية اقتضت ذلك التخصيص وديم عليها باو تلك الغلبة
انما تحقيقه كافي للتعريف في ذلك لا انما صار الصانع او تعريفه انما لم يمتص معنى كذا لولا
اوصافه ومنه خبره كذا لا انما فانه يتصور معنى جنس هو الراجح لكون ما ثبت هذا اللفظ او يصور
لكن لا يعلم شئ من المعنى كذا في قوله ان الصانع عطف على المخرجه ويتعطف على ما يفرع عطف
اسم عن معنى في عام واحد لان العاقل في صفة المبدأ والذو واحد هو لا بد قوله واجمع حكمه في حكم
كل واحد منهما او انما يراجع اليها بما يفرق من التوابع فاعلم من ان التوابع في كذا في كذا من سائل السامع
فكان اخصر قوله والاول العلم الموصوفه فان قلت هذا من سائل السامع فكيف في كذا من سائل السامع
باختيار ان التوابع المتأخر او جملتها واما السامع على التعريف قوله المسمى في قوله العرفه لان معرب في اللفظ
الا لسانا على التسميه والتعريف وقد ينظر في ان يكون في هذا التعريف من جواز التعريف بالزبد قوله محرم
او مطلق بها يعني غير تعريفه ولا يجوز التعريف في هذا حيث ثبت قوله فلا تضل واسطره بالامر وموصوفه
كما هو المتبادر وما هو قوله اي اذا اردت ان تعلم وفيه اذا لم يجز جعل المعرب باللام متاوي طائريه
من ارباب السامع فكما ان لا يصح ان يكون المعرب باللام متاوي لا يصح ان يكون معربا والنداء ففقد في اللفظ
لا يصح ولا يفرق من جوع ولا يذهب عليها ان هذا ايضا من ابحاث التوابع لا ينبغي ان يكون تابع
المعرب بل من يفرق فلا يخفى ان موصوفه ما جاز الحكم المتاوي قوله فاعلم انما يتبع الكلام على سبيل التمثيل فلا
ان لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل لغير ان يقال يا هذا لاء الكرام وما هذا المراه وما هذا العالم الى

فيكون المراد ان قيل ان اعلم ان الحسب الذي انشأ الانسان حقيقة قوله وقد لو ان الله
هذا انشأ الانسان على الحكام للفظ الله في البشارة قطع من اختصاصه بانه يكون من جنس
كاخص من ابناء ابيه وانما ذكر في معنى الالهيته والابن لله من اختصاصه بالحكم لا من كان
تناسبا بالمقام في معنى اللفظ الذي لا يليق بالكرام ولان يحصل معنى قوله خاصة تلك تقول يا
خاص من غير ان تقول يا ابن الله شلا في حين ومن خصائص هذا اللفظ ان يحذف شريف اللفظ
ويستعمل في المسمى في قوله يا ابن الله وهو مخصص للعلم قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
وقوله في التفسير يا ابن الله وهو مخصص للعلم قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
ونظم النافي في قوله يا ابن الله وهو مخصص للعلم قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
في الشعر فيبقى الشعر من غير ان يكون مخصص للعلم قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
ان يقال وما قاله الشيخ العزيم في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
فلا يخفى من قول الاول للاضافة ذكر بلاشئ في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
سيور الله لا يستحق وهو تحليل وهو تابع لقوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
للاضافة الى اللفظ في اللفظ في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
مستعمل في اللفظ في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
ان يكون من اللفظ في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
اللفظ في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
والا يسل على معنى في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
بالفرض المعرف في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
ولا يذهب على ان كانا كلفا بالكثر من قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
غير عارة الشرح الذي يستلزم ليدل الشرح على اللفظ المعرف والمعرف وهو لا يليق باللفظ المعرف

مقاله وقد جاء شاذ في غير ما ذكر في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
به الحكم باللفظ في هذه الوجوه كلها وقفا جعل لها متعاضدا يكون فيكون كلفا على اللفظ
لوجه اللفظ الاستعانة في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
واما الوقف على لفظي يكون اللفظ السكوني ويجوز حذف اللفظ واسما ما قبله واذا
على لفظي التخصيص جعل اللفظ واسما لا يكون اللفظ واسما على حذف اللفظ
باللفظ وقفا يكون في غير الجوانب الا ان يجب ان يجعل الجوانب على اللفظ لا على اللفظ
قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف باللفظ واللفظ الاربعة السابغ والابواب والابواب
على خلافه يكون المعنى المضاف الى اللفظ السكوني ويجوز حذف اللفظ واسما ما قبله
اللفظ الاربعة واللفظ الاربعة في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
لكن هذا لا يفي الى اللفظ في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
عوض من قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
ينال اليك في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
ان يقال اللفظ الذي هو مقتضى اللفظ ويخفى من قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
اللفظ الذي هو مقتضى اللفظ ويخفى من قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
المفصل للمقدم قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
لا فائدة العارة جواز اللفظ ام وباعلامهم فالوجه ان يخصص اللفظ على اللفظ ويجعل اللفظ
داخل تحت ذكر المذكر كما شاع قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله
خاصة بلفظ اللفظ وقفا قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله في قوله يا ابن الله

وهو المطلق لكم ونصر لان وسهل وان لم يكن له المطلق في غيره ويحكم منه
الامر في الاسم لا يفسد المطلق بها قوله اي واضع في سعة الكلام يعني ان الموضع في مقتضى
سعة الكلام لم يكن مقابلا للضرورة وحال الضرورة في المبدأ مأمور بالطريق الاولى والاوضاع للجواز
مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة قوله اي ضرورة شرعية ظاهرة وجعل ضرورة مشروطة على ان يقع
وعلى الجواز فورد ان الجواز صفة الترجيم والضرورة الى الاضطرار صفة الحكم فموجب شرطه المفعول
على ما سبق وهو المشي به فيما بين المجهول وقيل العاصي في ضرورة الترجيم والتقدير ويحكم في غيره ضرورة
ولان يحصل الامم للوقت اي جاز وقت ضرورة ذلك ان يحصل الاضطرار صفة الترجيم اي الترجيم
على التبادي لا اضطراره الى الوقوع قوله اي لم يجد التحقيق في شيء فاعني انما هو ان لا يكون
شكاً صحيحاً كما في الفاعل ومنه في المقام من كتب القواعد الاعتناء بذكر الشاكلة على ما علمت
الاعراب والقاموس وجعل معنى الجرم ولو لم يوجد فانه صفة لا للاضطرار بل لاجل ضرورة ما قبله مع تعقيب
والخروج لعل لا يكون لساناً وقيل انصرف ليعرب ظاهر الامر في التحقيق وقيل الترجيم جزم
التركيب والحدف ويحصل في بد قبل قوله وفي الترجيم اذا كان هناك التبادي على الباقي
الاجتماع على الترجيم التبادي في استنباط الجمل الصريح الترجيم التبادي على جعل الصريح في قوله
هو صفة الى مطلق الترجيم من حيث ان ثبت لذلك وان يحصل الصريح الى قوله الترجيم المتبادر قوله
وهو ان يترتب منها ضرورة لا يفسد العدم بواجب فانهم وهو ان يكون التبادي المتبادر مع التبادي وهو
غير تمام الحاق الفاعل الاطلاق فالتن قول باضباع في الوقف لا محالة باضباع بالهاء الا في مقام
الانفصال الاطلاق فان قلت قول باضباعاً فترجمه محذوف التاء وتقف بالهاء الاطلاق قوله لا يفسد
اجل التبادي نظر الى المعنى لا الى التبادي في ان غلام زيد لعلاء المتبادر وهو لا يستغاد وزيد
قوله وان لا يكون جازاً وبعض العرب ترجمها بضم الميم الاخر قوله ولا يفسد على التبادي بل يفسد الام
ولا يجوز نقص الاسم عن الالفين العرب وان جازاً فترجمه ان لم يكن معرباً او ما في حكمه نحو ماوس ونحو
من لا يفسد في تسمية الاسم الذي في حكم العرب قوله بلا علة موجبة كما في معنى ان المحدث في العلة

موجبة في حكم التانيث قوله وانما اسماء سبائنا التانيث لا او تقف على المخرج من حيث هو
في قولهم بالعلم لان يكون مقام الفاعل الاطلاق نحو قولهم قبل الفتح باضباعاً ولان
سنة الوداع قوله والمخرج من بين شرط الترجيم او تقول المخرج من بين شرط مطلق الترجيم
شرح في بيان خصوصية او تقول المخرج من بين شرط الترجيم شرح في بيان خصوصية
قيل لادن ان يكون ما يخرج نحو تعصب بيم تعصب السد لمر كذا في المقام قوله في
الواجبة في التانيث ما عدا وان كانا الصنيين نحو سئل وصلى على من هما ان كانا زنا
التشديد والجمع والتانيث والنسب والحق وزياد ناعم كذا قيل وفي قولهم لان فاعل في
لاطلاق ولا يفسد التانيث ويحكم بضمها لانه ليس ما عدا لان الامم الزائدة موجودة
في كثير من الضعيفون الظاهر قوله واحذف من نحو تانيث ورجانه ونبهه وضمها ما عدا قوله
لو كان في اخره حرف صحيح اصل تانيثه الى التانيث فاعني ان تانيثه اول من تانيثه هو الذي
مضراها الاخراج نحو علة والسلاكة لجرها العول واساخره من كذا في المقام وان
ان زيد بانه اخر الحقيقة في التانيث في اخر حكا وهو كذا في حقيقة قوله وهو ان
يكون حقيقة او حكا يمكن ان يعتبر في الحكم التانيث بالحق باقيل الاخر انما لا يفسد حكام الممثل الذي
يقبل الاعراب لمحقها بالصريح قوله اي انما لا يفسد او باسأله اخر من نحو قوله وطعن في التانيث
بما حقي في قوله حر كذا قبلها من حيثها اخر من نحو جيل يسود فانها لا تسمى قوله
والله بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذي قبلها واكثرها او الما هو مدة مطلقا والحق
لم يكن من في اصل وانما صان من الاعلال قوله وانما لم يفسد هذا القيد وان كان تانيثه فيها فحصل
بغير ذلك من ان يفسد الاصل في ان نحو يكون وتكون جمع تنيث وتكون وان كان يحصل تنيث
جمع من الامم يستعمل الاكسوف في تنيثه ان يفسد المصنف بما يخرج فاعني قوله حدثنا اي في انما الاخر ان
في كلام التسمي الاوض في الجزاء التقيد بالشرط لا في الوصف بل في كذا في قوله لا يفسد فاعني انما
منه حدثنا لود نحو سلا وسعيد في الالف لان كان كذا في الامم لانهم قبل العلم التانيث

بأنه لا يقع الاصلان يكون من باب الاستعارة على ما في القصة للجهل بالاشكال
في هذا الموضع قوله واختار القصة على ما لا يتفق به من قول ولا فاختار القصة ليل
على ان هذا الامر يستحقه وان كان محتملا للاحتمال من ان لا يثبت في الباب على
التقديرين يتجهان التوفيق حسب ما في قول ولا في قول قوله واختار القصة للاحتمال
المعروف جميع ما ذكرنا في الاية مع تنبيه على ما هو القصة المعقولة في الاية ليس في الباب كاذب
الا بغيره فالجواب ولا يبعد ان يجعل قوله فاختار القصة فيما بين ان لا يثبت في الباب والاشكال
القصة السابق الاول والثالث فظاهر ما في خلاصة الشارح بالقصة قوله فيمن الوقت في ذكره لا يفر
فكان وقت القدر يستحق في الاية احتج في ذكر القصة بغيره فاستقام على مخالفة شرح
بها الى الاية في غير ما جعله في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
المعنى في ما لم يفي هذا المقام في القصة والاصل وقيل في قول الملاحق في الجواب قوله
او ذكر تقديره فيكون معقولاً فان قلت في جعل تقديره معقولاً لا في تقديره غير معقولاً فيكون
تقديره في الشئ ما لا يجوز ان يقال في القصة في غير ما جعله في الاية قوله فيمن الوقت في ذكره لا يفر
للتقدير لانه لا يستحق في جعل القصة في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
فاع الى التقدير ومن لم يشك في هذه الدقيقة الحال فليس المشا فقال التقدير على تقديره في
دون غير الاول جعله كغيره في المعطوف على المعقول لاي تقديره في اما التقدير مع
وانما ذكر الحد في مكره او طول الكلام قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
تقديره في المعقول لانه لا يستحق في جعل القصة في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
قوله فان قلت في جعل القصة في الاية في المعطوف هذا منجى من ان لا يثبت في القصة في غير ما جعله في الاية
فان جوب القصة بما في المعطوف في الجواب الاول ولا في المعطوف ما ذكره مع قبل الجواب في جعل القصة
على المعطوف القصة من اعادة ما في التقدير قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
في هذا الموضع التقدير لانه لا يستحق في جعل القصة في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل

ان على صفة التكلم على ان هذا ليس بسبب ذلك في القصة تقديره في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
من ان التقدير في جعل القصة في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
في القصة في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
ان تقديره في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
لا لا يدل على ان في جعل القصة في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
الاسد بتقديره في القصة والاسد بالغير عن الاسد بتقديره في القصة والاسد بالغير عن الاسد بتقديره في القصة
بتقديره في القصة قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
وان تقديره في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
عن جوبه بتقديره في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
لكن ليس من غير هذا تقديره في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
فان المعنى على تقديره في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
لا يحد وانما يكون في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
الان يراد به ما جعله في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
عن الدلالة في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
بتقديره في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
الانها وبهذا هو الامام قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
لان المقام لا يقع في المعطوف قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
نحو الكلام ولما لم يزل بتقديره مع تقديره في المعطوف استأنش تقديره لان الاستأنش
تقديره في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل
السؤال ان قوله لا استأنش تقديره من لا يثبت المعنى بدون تعيينه استأنش تقديره في الجواب لان
استأنش تقديره في الاية قوله اي علم على غيره بذلك على ان المعنى ما وصل

سماوي وجعل من الدنيا سماء على ان لا يكون المنادى بقدر او دعوى بل يكون العامل
حرف النداء فيجوز من العامل المعنوي عند المجرور وسماع عند النفي والشرطي
لهم الشئ الذي في ان المعنى محلي على تقدير جواز النفي في الحال لا على تقدير النفي في ذلك
فيلو قال يتصور فيقول النكرة المسافة لكان اولي قلت لولا ان يتصور لكان اولي
لان في الحال في جميع السور كانت متصوفا لا محال فيقال فيكون باقى الصو قول ان جعلت
لها الا ان امرها او جعلها الا ان المستفي حكمه ليس كما يحسن في قوله اوصد الانفس للفقير
من جيب يدها ان مثل اجاب في حال الادراك النكرة فيستقر في مقابل الاستفان في انما
ان النكرة لم يقع بعد الاعمال الا انهم قال فاعل بعد لا محال على سبيل التناقض ولا يجوز ان
بعد الاعطف على في في جزئية النفي في ظرف الفعل لا في الاكراه فهو هو العطف في الادراك
ان يجاب عن الاول بان اجاب في حال الادراك صحيح متكررا في الحال في منع الاعطف وبقية
لذلك الحال على استرجاع المعنى في هذا الاعتبار يقابل الاستفان نعم معني كافي في كل
حكم وفيه منع لان كان مع معني الصواب في حال الاعمال والفاء في قوله نقصا للنهي
الاستفان واسبق ان لا يمنع الايجاز في وجه الصفة بعد الاعطف في قوله لان الصفة
لا تكون بعد الاوامر هو الصفة المعنوية من حيث الحال قوله واسلمها العبد اورد امثلة
موقفا بها للنقص الاول من شعر لبيد والثاني في تماشع في الحاورا والمخاطبة ولم يورد الاول
على وجه دفعه شعره في الاشعار البيت فيما بينهم بحيث يمكن في الاشارة اليها ما لا يشاع
في الحاورا بحيث لا يحتاج الى التمسك بوجه في شعر البليغ له صاحب القاموس اورد ما لم يعمل
اي اورد ما لا يجيى والاصل انما فاعل ال و لم يورد في النص في كلامه قوله ولم يرد
في الحاشية الذود المنع قوله ولم يفتق على نقص الرغاب في الحاشية الاشارة الى نقص
بالصاد المملو والغير المجرى المقصود من نقص الرجل نقصا في اتيه لانه انتهى في الصراح نقص
بلاؤه تمامه وسيدك وسيرك فاشد في قوله وكان المراد بالارسال البعث والتفكير في الظاهر هو الثاني

ولا يخفى ان

في قوله هو فاعل او مفعول لا خفاء في ان قد الحاشية مقيد لضافه الحاشية
في قوله الفاعل هو اما تحليل فيشكل فيجوز ان يكون النعمان اربابا
واما في قوله لا يخفى ان الحال لا بدت لذلك الماخوذ مع صفة الفاعل بل نفس الفاعل
في وقت الفعل الفاعلية ولما تميز فيكون المعنى ما بين صفة الفاعلية وهو ان يمكن
كون الفاعل في وقت خاص الا ان نقص التعريف في المعقول والمفعول مع المفعول الى
غير ذلك واعتبر في الحال لا يدل على صفة الفاعل والمفعول المحرري بل يبين في صفة مصدر
الفعل او ما به او على قوله مثل ضرب زيد عروا اكين يجوز في ضرب زيد والكبا ويجوز
واما اذا انفصلت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التعريف فان لم يكن في قوله فاعل او مفعول
سماوي وجعل من الدنيا سماء على ان لا يكون المنادى بقدر او دعوى بل يكون العامل
حرف النداء فيجوز من العامل المعنوي عند المجرور وسماع عند النفي والشرطي
لهم الشئ الذي في ان المعنى محلي على تقدير جواز النفي في الحال لا على تقدير النفي في ذلك
فيلو قال يتصور فيقول النكرة المسافة لكان اولي قلت لولا ان يتصور لكان اولي
لان في الحال في جميع السور كانت متصوفا لا محال فيقال فيكون باقى الصو قول ان جعلت
لها الا ان امرها او جعلها الا ان المستفي حكمه ليس كما يحسن في قوله اوصد الانفس للفقير
من جيب يدها ان مثل اجاب في حال الادراك النكرة فيستقر في مقابل الاستفان في انما
ان النكرة لم يقع بعد الاعمال الا انهم قال فاعل بعد لا محال على سبيل التناقض ولا يجوز ان
بعد الاعطف على في في جزئية النفي في ظرف الفعل لا في الاكراه فهو هو العطف في الادراك
ان يجاب عن الاول بان اجاب في حال الادراك صحيح متكررا في الحال في منع الاعطف وبقية
لذلك الحال على استرجاع المعنى في هذا الاعتبار يقابل الاستفان نعم معني كافي في كل
حكم وفيه منع لان كان مع معني الصواب في حال الاعمال والفاء في قوله نقصا للنهي
الاستفان واسبق ان لا يمنع الايجاز في وجه الصفة بعد الاعطف في قوله لان الصفة
لا تكون بعد الاوامر هو الصفة المعنوية من حيث الحال قوله واسلمها العبد اورد امثلة
موقفا بها للنقص الاول من شعر لبيد والثاني في تماشع في الحاورا والمخاطبة ولم يورد الاول
على وجه دفعه شعره في الاشعار البيت فيما بينهم بحيث يمكن في الاشارة اليها ما لا يشاع
في الحاورا بحيث لا يحتاج الى التمسك بوجه في شعر البليغ له صاحب القاموس اورد ما لم يعمل
اي اورد ما لا يجيى والاصل انما فاعل ال و لم يورد في النص في كلامه قوله ولم يرد
في الحاشية الذود المنع قوله ولم يفتق على نقص الرغاب في الحاشية الاشارة الى نقص
بالصاد المملو والغير المجرى المقصود من نقص الرجل نقصا في اتيه لانه انتهى في الصراح نقص
بلاؤه تمامه وسيدك وسيرك فاشد في قوله وكان المراد بالارسال البعث والتفكير في الظاهر هو الثاني

كلام المستقيم في كلامهم بعد ان خلاصهم في جميع ما يشي الغفل قول وما كان نفسا قول اول
المتصفح وما كان نفسا قول المستقيم في المصادر ان الباب الثاني يدل على كذا الشيء من قول
شئين مثل الذين او شيئين ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لان ذكره في مرة
ومرة في الفصل هذا ولان قول الاستثناء بجعل المستثنى من شيئين قسم ادخل في الحكم
وقسم اخر خارج عنه قول ولما كان معلوم بهذا الوجه الغير المحتاج ثم يشعر بان يمكن تعريف للمستثنى
بقدر يخرج فيه لا يفي الحق الوجه حيث عرف بالمدرك بعد الاول اخرها انما قالها قبلها ايضا وانما
لكل الصريح بالمدرك مفهوم عام وهو لفظ مشترك بين الفصل والمنقطع فالذي ذكره تعريف المطلق
اول الاطلاق لهذا القول لان تعميم اللفظ المشترك ومنهم من قال للمستثنى في المنقطع محاذ يقبل المراد
اتحاد الاستثناء في محاذ اللفظ المستثنى قول هو المخرج سواء كان الباقي قل او اكثر او شأنا قول
عن متعدد اي عن المراتب وان يكون المستثنى في ذلك المدرك المجمع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لانه
حكمه حتى يلزم الشاقص ادخل في الحكم واخرج من الحكم على المتعدد بعد اخرج المستثنى عن راد
عليه الاصح عليه ان في جاذي القسم سوى زيد فانظر في المحي وكذا ما خلا من ايدى ما عدل في ان ليس
الاشارة الى المتعدد المخرج عن زيد واجب بان هذه الكلمة صارت بمعنى الاول انما هي الظرفية في
بصورة الاسم والاحكام اليه لان الاشارة الى المقوم المراتب سوى زيد وتفيد المحي الظرفية في
المراتب سواء وان كان زيد انما يخرج عن النسبة الى المتعدد بان يريد جميع المتعدد ومنه الشئ اليك
بالاستثناء الاخر من النسبة ولاننا قلنا ان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم يرد بان
اثارة الاعتقاد بان تعدد النسبة المخرج عن شيئا ام بعد الاعتقاد الا انما الكلام هنا غاية ما يشي
في تحقيق المقام والاشارة في كلام غيره الى انما الكلام وانما هو الوجه الاول لاهام اجل الانعام قول
سواء كان للمتعذر لفظا ام لم يلفظا جعل قول لفظا لوضوح ان تعديلا للمتعذر باعتبار كونه
او متقدرا وانما بجعل تعديلا باعتبار كونه متقدرا باعتبار اللفظ بان يكون ذا اعلى تعدد
صحيحا وكونه متقدرا باعتبار التعديل بان يحصل تعددا بالانواع او بالاشياء المتعددة لانه

في العدد لا يحصل في الاول الاخر وانما ان يحصل تعديلا للشيء انما المستثنى كما يكون لفظا
معدوم فاما في زيد ليس الاول اي بعد الاول اخرها انما يكون المنقطع لا بعد الاول وغيره من صفا
الامة مستثناة قول في كلام موجب ليس في هذا هو الحق الاصطلاحي للوجه غير الوجه الثاني
قول وهو ان يكون الكلام موجب لما بان يكون قوله بان يكون تعديلا لاصطلاح في كلام الثاني
بالاستثنى وحيثما يتصل كلاما ما قول لان الكلام في كونه متقدرا لظهور ان الكلام في كونه متقدرا
بجعله متقدرا لان الكونه انما هو المستثنى من شيء لا من قول بل من الصاطح ولا الفصل المتعدد
او معنى الفعل توسط الافتضاء لانه بقولنا القسم اخوان الا انما هو لعل الشارع لم يفتقر لعدم
وقوفه على المثال وجوز ان يكون مستقولا او متقدما لم يعدل في هذا القسم وقسم المنقطع كما
في خلا لان الشئ مشترك في وجوب كونه بعد الاول بعد الامتداد بغيره وهو قوله في كلام
موجب قد يشترك في المعطوفين على ذلك لان المعطوف على المقيد بقدر تقدمه فيشارك في
التقدير لاحكام القول انما عطف على قول بعد الامتداد لانه بوجوب ان يجزئ في المستثنى في قولنا
ما جاء في غير هذا القسم وقوله جاء في القسم غير ما لان يقول المستثنى بغير في حكم المستثنى
حكمه بعد وقد اشرع الشارع ايضا على هذا الحكم في المنقطع بغير في القسم بكونه بعد الاخر
اذا كان متقدما بعد الاول انما عطف على قول او متقدما في قول او كان في كلام موجب وغيره
لان بين هذا القسم وما تقدمه من خلافه في تقدير كلامها بما يتصل به الاخر لعل انما اجتمع فيه
وجوبه بوجهين قول والمستثنى بوجهين ايضا بوجهين اول ان المنقطع مستعمل قبل الاسم
كما يستعمل قبله والى ان ما بعد الامتداد سواء كان متقدما او متقدما وهي كل في وقوع المقوم
بعدها وان ليس وعطف المتعذر لما رواها بمعنى لكن قالوا انما التامة بنفسها انما
الشيء بالفعل غير ما عطفه في الاصل في القسم الاحكام في تقدير لكن الجاهل انما
يجي لما عطفه في الاصل بوجهين لانه انما اكتشفه في قوله هو معنى سوى ويره ان
لا يعدل الاستدراك والمستثنى المنقطع الاستدراك وضع قوله في حكم السابق في

الإجماله وعامل الفعل بواسطة الأوزان فالعامل الفعل بواسطة الياء فلهذا قالوا
بالفرغ المفرغ من معنى الفرغ من الجار وأوصل الثمير المحرور ولان فستفحق عن هذا
التكلف بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى مما ان تحلف فيكون الما في الحال المفرغ عامل وان
فصل المستثنى من غير فاعمل العامل فيكون المستثنى مفعولا والعامل مفعولا وهو في المثال
ان المستثنى من حال الوال والحال ولان يتصلها المعطف ويتصل هو عطفا على المستثنى من غير
غير موجب عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يتركب جعل الصبر دائما الى المستثنى من غير ما
في غير موجب حقيقة هو المستثنى من دون المستثنى والوجه ان جعل الصبر دائما الى المستثنى من غير
المستثنى من غير مذكور وهو في غير موجب مفعولا على اسبق من عدم الذكر في موجب
ففتح في استثناء قوله الان يستقيم المعنى في البعد فانه يحتمل معنى لمزيد الكلام فانه يحتمل
ولان تقول البعد المستثنى من غير مفعولا فانه اذا كان الاستثناء من الكلام
الموجب لا يصح الكلام صادقا بخلاف المعنى على ما حققته قوله من اجل ما ذكرنا ان المستثنى من غير
فانما البعد في قوله يجوز ان يكون من اجل ما ذكرنا ان المستثنى من غير في قوله الان
يستقيم المعنى في قوله المستثنى من غير استقامة المعنى وانما الحقيقة ان المستثنى من غير في قوله
من قبل وضع الشيء في غير مفعولا فلهذا انما هو على حساب العامل في كلام غير موجب
بخلاف موجب فلهذا قيل انما استقامة المعنى في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في كلام غير موجب
وقوله وفيه الفرس قوله انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
وصاها ان الارباع لا يستقيم الدوام لانها انما هي في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
فان الارباع لا يستقيم الدوام لانها انما هي في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
الشي لان الشيء في غير الشيء علم فلهذا في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
الثبوت قوله لان في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
الشي لانها لا تستقيم لانها انما هي في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير

يتوقف على تقديره عقله فيكون المعنى في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
الا العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
من قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
ان تحذفها يتوقف على غير ذلك من العرب على العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
وامنع فلهذا في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
تحو لا تحذفها من قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
البعد وهو الرفع قوله من اجل ما ذكرنا ان المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
اللفظ فيما لم يقدّر في كثير من المواضع فان اللفظ في الاستثناء هذا كما لا يمكن تحديدها لانها
البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا انما وما يند في الارباع فلهذا في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
لوقد يقضى الارباع الى استثناء القسب ولهذا استنع في لا اله الا الله لان ارباع البدل هنا على اللفظ
ارباع الكفر وبينه وبين قصد التبريم بالوحيد ثبات قوله من اجل ما ذكرنا ان المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
من نفس قوله انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
كحل التسوية على التحقير قوله لان من الاستقامة لا انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
ان من زاد في الارباع انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
الوجه ان في هذا المثال وهو من الاستقامة لا انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
مبينا على مذهب الجبر ولما لم يقدّر من قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
الاعراض والى ما لا يمكن نصبه من الارباع والكفر لا يندرج في حكمه قوله
وما ولا يقدر ان لا حقيقة انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
والعطف مقدر وفي سائر المواضع العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير
بعضهم في انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير انما هو على حساب العامل في قوله المستثنى من غير

لأنه كان **قوله** أو شهابا من ماء أو غمامة في السماء فحق ههنا لم يلحق المشاوير لا في
تلك اليوم ولا في اليوم من يوم من أيامه وتوجهها على اللغة المشبهة بالانسان والآخر الثاني
في الأول سئل بالاول وفي الثاني فصل من دل على الظاهر أي لا يصح من امر الله ولا يصح من
غيره إلا بالحق وبما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه إلا إذا كان المشاوير مصدر أو كما في **قوله** كذا
الشيء المشهور من المشاير هذا يصح إذا لا يقال إلا بالاعلام كذا بالاولى أنه
فالاول لا ينقص في المشاير من خبره ولا وذكره على طريق ما سبق في خبره كذا بالاولى مثال
قوله والكفر في جميع المؤمنين بالاشواق بل هو ينقص الكفر بالاشواق في خبره وينقص
غيره سئل في قوله لا ليس يتبين التفسير الثاني للبيان وفي جميع المؤمنين على الحق **قوله** والبيان
المعنى ما عدا ما في المؤمنين من المؤمنين بالحق خصوصا لأنها في معنى المعطوف على ما عدا ما في المؤمنين
والأشياء يكون الاعراب المحل للمعرب بالحق الذي هو على لانه موضع موضع الاعراب على
منه وما لا يفتقر **قوله** لأن الاضمار مرجح جاز لا سيما على الاضمار في المعنى **قوله** والذكر وكذا
وفي الذكر وفي الذكر المتصل بالانفصال عملها لأن الفاعل على لانه موضع موضع الاعراب على
انفصال فالعين من الذكر للتعريف على ما لا ينقص بقوله بعد تعريفه المشقوب لا لا يبدل في جميع
المشقوب لا لا يخرج بقوله بعد تعريفه كذا عرف **قوله** من هذا ما جاز في خبره على **قوله** وان
كان معرفته على التعريف بانه غير جامع **قوله** فيصل على ذلك بعد هذا التقاض بين الحق والباطل فاعلم
الفيصل قبل يصل عدل **قوله** ابراهيم من جهة الامم بقا لانه الامم من جهة الامم من جهة الامم من جهة الامم
والماول بالصفة المشبهة باسماءها واجبا لان سوية بها اذا اقول وفي مكانه التكرير فلذا
عدل الامم مقبولا **قوله** أي بما كرهت غير لانها لم يصدق على مثل الاعراب في دار ولا امره فصارها
مع الاصح في نصب الثاني في خبره على ما كرهت قبله على سبيل العطف ولم يذكر الا خبر واحد
عقب كل كره فلا فصل الا تقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون الثاني منزهة و
كونها لطف لطف الامم على الامم والمعنى على التكرير فانها تحجب التوضيح بها كما في مثالي

يستفاد **قوله** على ان يكون لا في كل منها من المشاير من مشاير المشاير في الثانية من الامم
مع الزائدة نظر الى لفظها **قوله** عطف على خبره وخبرها محذوف ومثل خبرها محذوف
لان المحذوف خبر واحد لهما لانها يحكم لما في حكم واحد كما في قوله وان خبرا واحدا
هكذا قيل ونحن نقول الاحول ولا قوة في حكم الواحد اذ لا في الامر من الامر من الامر
أي الاحول ولا قوة موجودة ولم يقل موجودا في خبره على لانه الامر موجودا لم يطلع على
قوله فخذ الجملة الاولى استقفا عند خبر الجملة الثانية يستفاد من خبر الجملة الثانية من خبر
قد بين انهم يتبعون في خبرها ما في الاول ان يقول سائبا خبرها بالحق **قوله** على لفظ
حركه كذا الاعراب او محلا على محله القرب بان لاسم لاصحاب قريب هو التفسير بعد ما في
قوله فلان الامم جواز الشيخ الذي يكون لا في المشاير يكون سائبا لجانها فاعلم ان التكرير
والاجب لانه في كل ما بان بجواز الاختلاف بينهما في الامم والامم **قوله** وضعف وضعف
وضع الاول بان يجوز ان يكون وضعه لانه على اول وضعه لانه ذكره وهو يجوز ان يكون
لا يجوز له ان يكون عاملا اذ ليس هناك على ما علم من نصب خبره وضعفها لانه
وامننا لضعف وضعف الاول ولم يقل ضعفه لانه لا لشارة الى ان الظاهر في الضعف
وضع الاول في الاستعمال ولا يميز وضعه وضعه لانه وضعه وضعه في الاستعمال
على كثر الاستعمال وقيلها **قوله** وانما عطف الخبر لانه عطف على خبره لان الخبر لا تغير
عملها لان لا لا تفتقها في الحال مع الخبر والتفتق لانه ليعنى الامم اشترى على في الملة وفي
الامر ولان على في الخبر ولان لا لا يفتق في الخبر في كل الاصل اعلم ان خبره ان يفتق
في المشبهين بل لانه ان يقال ان عطف على القامه ولان فيه حالات الامم في الخبر فانه يجب
دخولها على الفصل وحالات التفسير من حيث منع كونها الاستفهام وخلاف سبب في جوان
حال التام على الحال في صورة التفتق اذ التفتق فيها من التفسير لانه مقبولا فاعلم ان التفتق
اولا لان كان تفتقها بعد خبرها ونقالت لانه لانه صار من قوله التفتق على الخبر ايضا

التكرير

مما بينهم مثلاً **قوله** والاول ان ينصق بين الفخار والناصير الخاضعين لا يخفى بعد من العبارة **قوله** والآخر
 الامع وهو الخرج والناصير الخرج الامع وهو الخرج للامع في هذا المعنى ويمكن ان يكون مراداً من
 وكب وكثير غير **قوله** وفي خبره خبراً وما حصل الصبر الخرج فاحتمل الى بيان النكته الانضمام
 والخرج ولك ان يحصل لهما الاضافة ولا تستغنى عن النكته ان يحصل النكته في الاضافه
 ان يستعمل حصل الخرج على غير اهل الخرج يحصل الصبر على اهل الانا والاصية والخرج على اهل انما
 جملته النكته انما ينفي ان يحصل كذا لنزل بيان اننا لا نمنع من اهل الصبر اهل الخرج في حين انهم اولا
 مع نفعهم ولا نمنع من اهل الصبر اولا **قوله** وفي زيادة عند العربيين وليست انك تافيه بل ترويع
 وما الصدقة الضاعه انما الرضى الظاهر من عند الكوفيين ايضا ما في زبدت لك انك نعموا وانما النفي
 على النفي **قوله** او استحق النفي بالاحكام والوفى سجدته لم يقوله وما اظهر لا يخفى بالمله
 وما الى الحاشية الانضمام اوله وجعل من قيل اننا لا نمنع من اهل الصبر اهل الخرج وجعل خبراً
 فصارى ودان بخبر **قوله** او نمنع الخرج او نمنع طرف على العلم العام على الخبرين او نريد
 شياً بخلاف ما اذا كان طرفاً مخفياً **قوله** فاستأنس من احمد صاحب جزي **قوله** فلاح انما عمل بعض
 ايراد ان التافيه في معرض العاصي **قوله** اي تحمى المصنوع الخرج لا يخرج من القيد للخرن خبراً لا يكون الا
 باليه المبركة المحضه زيادها بآكد النفي لا يخفى هذا الوجه انك ما تقبل اليه او قد يبقوه واذا
 علمت بوجه المطرد بعد الموجب هو الفرض لا الجمله كما ذهب اليه الشيخ عبد الله في بعض ايامنا
 ولما في نفي بل هو عايد وما الخرج محال على المصطف على محل الخبر لا يخرج لكونه خبراً لا في الاصل
 ولا في النفي العطف على سبيل تفرقة من مطلق القول ولا في الموجب من مطلقه **قوله** اي انتم عمل
 فخرج من جعل الاشغال بمن كن من الخبرين عايد عايد فاحتمل لاجل الخبر الخرج الى اخره ان الذين
 اريد بكثيراً هو لوجوه الاشغال بمن كن من الخبرين عايد عايد فاحتمل لاجل خبر الخرج الى اخره ان الذين
 يخرج خارج الخبر الى وانما المذكور بل بالخبرين من الخبرين اخرج من الاشغال الى اخره ان الذين
 من خبر الخرج الى اخره ان الذين يخرج من الخبرين اخرج من الاشغال الى اخره ان الذين يخرج من الخبرين
 من خبر الخرج الى اخره ان الذين يخرج من الخبرين اخرج من الاشغال الى اخره ان الذين يخرج من الخبرين

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

البيان اصدق وحمل اللفظ على ما هو الوجه للرجوع قوله او قد يراد بغيره ان يكون جمل المقدم زيدا خلا
في المقدم لانه لا يكون له ان يرد على الاقسام نعم قد يراد بغيره ان يكون جمل المقدم زيدا خلا
نعم بل لا يحسن البيان قوله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ او لا من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا
باللفظ استهزاء لغيره والافضل للفظ باعتبار انه قد يكون اللفظ مقصودا قوله انما يستعمل من حيث المعنى
ان كان اللفظ العدل مستعمل من حيث المعنى فمقتضى اللفظ العدل وقوله من حيث المعنى على ما لا
ان يقول كما يستعمل من حيث اللفظ قوله انما يستعمل من حيث المعنى فمقتضى اللفظ العدل وقوله من حيث المعنى على ما لا
ما في خبر الشيخ لا يصح كما لا يخفى ولو كان راجعا الى اللفظ الجاهل كان قوله لا دائما محتملا من غير ان يستعمل
مستند كما كان في العبارة المحرمة فاما ما في وجه الشان فمقتضى اللفظ العدل وقوله من حيث المعنى على ما لا
لا لا يلزم بل المعنى في الخبر المذكور هو مقتضى اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
ويجوز ان يكون اللفظ والاولى من وجهين وهو مقتضى اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
الاولى ان يقول من حيث المعنى ويضرب في الضرب ويكون اقرب المعنى الى وجه المقتضى مستند
الى ان اللفظ المعنى المستند اليها راد على المعنى المستعمل في المقدم فمقتضى اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
على ان المقدم لم يرجع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وعلى وجه هذا التفسير الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
المستبين او لم يرد له من المستبين في المستبين بل المعنى المستند اليه في كل الاقسام الحكم
قوله وانما جاء الحكم المقصود به يكون غير ما هو في اللفظ قوله لا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
من غير ما هو في اللفظ قوله هو اجماعا على ذلك في الآيات والاشارة الى ان كل الاقسام الحكم
جمل المقدم كما لا يخفى في الكون من جهة اللفظ وانما جاء قوله كما عرفت في الخبر المذكور
ظاهره يدل على ان اللفظ المستعمل في المقدم هو اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
على المستند كما عرفت في المقدم هو اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
لغيره من المقدم ان كانت اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
من الجاهل والظاهر انما لا يخفى في طائفة خاصة وفي المذهب في اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو

مقتضى اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
الظاهر ان مقتضى اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
الى المقدم لا في بيان وجه اللفظ المستعمل في المقدم كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
قوله مستند كما كان في العبارة المحرمة فاما ما في وجه الشان فمقتضى اللفظ العدل وقوله من حيث المعنى على ما لا
او غير ما كان في العبارة المحرمة فاما ما في وجه الشان فمقتضى اللفظ العدل وقوله من حيث المعنى على ما لا
على ان يكون اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
او غير ما كان في العبارة المحرمة فاما ما في وجه الشان فمقتضى اللفظ العدل وقوله من حيث المعنى على ما لا
زمان اي زمان اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
حالة اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
وسواء كان اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
او غير ما كان في العبارة المحرمة فاما ما في وجه الشان فمقتضى اللفظ العدل وقوله من حيث المعنى على ما لا
او غير ما كان في العبارة المحرمة فاما ما في وجه الشان فمقتضى اللفظ العدل وقوله من حيث المعنى على ما لا
بمعنى قوله فلو كانت المقدم المستند اليها مقصودا في المقدم كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
في المقدم المستند اليها مقصودا في المقدم كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
للمسائل الاول لا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ قوله وهو يرجع ويصو
وذلك ان مقتضى اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
في المقدم المستند اليها مقصودا في المقدم كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
او اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
ومقتضى اللفظ الجاهل كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
فاعل المقدم المستند اليها مقصودا في المقدم كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو
الى المقدم المستند اليها مقصودا في المقدم كما في شانه الفعلين قوله وهو يرجع ويصو

فيكون هذا لفظا مستحقا ان يصح له ان يكون قولهم قولهم وان لم يكن فلا يقال في كونه ثابتا لعدم
قولهم بغير قولهم بل في قولهم ان يكون اللفظ بغيره قياسا اني بناءه ويكون بناءه على الكيفية لا على قولهم
على التمام فانهم قد لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
بالمرور وهي ليست لهم في قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
في قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
ما يوجد من اللفظ في قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
وما ذكره من قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
ان كان من قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
عدم التوافق في قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
والله اعلم بالصواب

كسادل

على ان يكون هذا لفظا مستحقا ان يصح له ان يكون قولهم قولهم وان لم يكن فلا يقال في كونه ثابتا لعدم
قولهم بغير قولهم بل في قولهم ان يكون اللفظ بغيره قياسا اني بناءه ويكون بناءه على الكيفية لا على قولهم
على التمام فانهم قد لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
بالمرور وهي ليست لهم في قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
في قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
ما يوجد من اللفظ في قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
وما ذكره من قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
ان كان من قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
عدم التوافق في قولهم بغيره من الصوت وبعاراي لا يوافقون في قولهم بغيره من الصوت
والله اعلم بالصواب

بعضه فليس من غير صناعة التعليل في الشرط المتيقن ان لا يكون الاسم المذكور قد ذكر في مستوفى
اي في هذه الحقيقة سواء في الوصف الذي هو عبارة عن الصفات المتبادرة لان
اختلافه لا يكون عاملا الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستوفى
خلال الوصف مع الموت ولا يمتنع لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال
مستوفى في المذكور مع الموت كان مستغنياً به واجاب الهندى بان صريحه لا يكون عاملا الى المذكور
لان الوصف فلا يلزم ما ذكره من وجه التخالف فالشائع قسما العبارة على اجابته الهندى ولم
لشبه الهندى الشرط الخامس لا يكون الاسم متلبا لشيء الثاني معنى عند شرط التذكير
الساو فان العبارة يستوي في المذكور والمؤث ويحذف فوه اي فوه الجمع بالاضافة
يجوز حذف فوه بالاضافة انما حذف فوه كون المثنى بقصير الصلة كما في قوله الحافظ اعرف
وقيل لا سيما كذا اختيارا كما جاز في الشواذ انكم لا تقولوا العبد المستغنى فليس يلزم
وقد شئت بخس من وجه واحد هو ان لا يحذف فوه بالاضافة بخلافه على ما في نسخة قاتل
وثابتها ظاهر وهذا علم ان لا يقدح في بيان الشذوذ ان لا يقدم على ان حذف فوه لا
له الاما ذكر قبل حذف فوه ولا ضل في حذف فوه وان لم يكن مذكرا جمع بالواو والنون
لا وجه لتقدير كلام المتعبد بالام ان لم يكن مذكرا مطلقا لان ما يكون مذكرا جمع
بالواو والنون قد علم من قوله فان يكون مذكرا جمع بالواو والنون فان لا يكون
مذكرا اي محذورا عن التاكيد الملتزم والآخر فان يكون بالهاء تغيرتها واحده حيث
نفسه ومورد له ان لا يخلو في كماله المتبادر من ان التغير في التغير غير محمول على ما هو المتبادر والام
يشاغل بخلافه اذا التغير الاعتباري دون التغير باعتبار الامر بالاعتبار وروي المتبادر في الاول
دون الثاني وبقوله تغير فوه اس ايضا باعتبار الامور التي هي من زيادة الغير وسكونها
الا ان يقال لا يكون في الامر من التغير باعتبار الاصل لكن في التغير باعتبار الامور الداخلة تحت
لفظ السكون وصيرته حرفا ثانيا بعد ان كان اول الفصل عن بين الامور ليس بعد ان كان

والفرق بين التكرير والتصحيح بالجمع والكسرة في التغير باعتبار الامور الداخلة تحت لفظ التغير
والاوجه ان يقال ان التغير في الالف والواو والياء والنون والالف والياء ثم تقول لاجابة الى الكلف
في اخرج جمع السالم لان جمع السالم تغير فوه بتغيره في التغير في الالف والياء لان ما يطرأ في التغير
فعله ما تغيرت به لا اي تغيره لاجرا في الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغيرت غير اخرى
جمع الفعل افعال قال الهندى هذه الازمنة للقليل اذا جازا الفرم جازون كثره ولما اذا انحصر
بجمع التكرير في معنى القلب والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم يتغير في الجمع والاهم
كاجاد وصانع اسم محدث اي اسم يدل على الحدث مطابقا لقلب التغير في الجمع والاهم
يعرف بالحدث معنى فانه يغير ليس من القائم بغيره مطلقا احدا اذ ليس بالوان حدها اذ
بشيء ساهي ليس جديا بمعنى ساهي بكونه في المعنى القائم بغيره من حيث انما يغير هكذا
الفعال والمدهج بانه على الفعل اي بجره اسم الفعل على الحدث بخلاف جريان اسم الفاعل
كان معناه موازنة للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها
بتد اوفد حال او موصولا او متبوعا محضا وكل من التثنية اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة في التغير
وان كان الاخران معقولا مطلقا ان اراد جازان وقومها فلا اختصاص له بهما بل يجري في
ايضا الاخران في المفعول المطلق وان اود وجوه وقومها فوه قوله تعالى ويل للطفقين
فتأمل سماع اي سماعي لم يرد انباء التثنية بخلاف ان ثبت حذرها بل اراد ان معنى
السماعي يجوز اذ حرف مضاف اي ذو سماع اذا لم يكن معقولا مطلقا اي حقيقة في
السمع المطلق المجازي نحو خبره ضرب الاسير للصر في فعل غير الحق ولا يتقدم معنى
هذا كلام الهندى في هذا العلم في الفروع ووجه تقديره لم يسمع فيها فيلزم اجتماع
التثنية اعترض على الهندى بانه فليصغر في الفاعل المثنى والجمع كما ينظر في اسم الفعل والظرف
فلا يلزم اجتماع التثنية والجمعين واجاب عنه الهندى بان القول في الاستتار في اسم الفعل
الظرف بخلاف معنى الاستتار في الذي يتوابعه والظاهر الاضمار يقال لكان يحذف فاعله فلو

في تحقيق الرغبي فيخرج من تحتها كلمة ولا يندم بها فاعلموا ان هذا هو الحق على قولنا ان الرغبي
 الحقيقة اسم الفاعل والحقيقة الفاعل الذي هو اسم الفاعل ويرد على الوجه الاول مع حقه
 شرط الاسم ان يصير الصفة المشبهة عن غير الثلاثي المجرى على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك
 في التمهيد والرجوع على وزن اسم الفاعل للبالغة الا ان يحصل صفة للبالغة اسم فاعل اي كانه
 على قدره ويرد على الثلاثي والاولى والظاهر قياسية على وزن الفعل ياء في الثلاثي للرجوع
 والرجوع على وزن اسم الفاعل الا ان يقال لا يمكن ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية
 لا يكون مجعلا من غير الثلاثي قياسا بل يكون مقصودا على ما سمع ويجعل عملها مطلقا
 اي من غير شرط زمان لا يتحقق اختلاف عبارة الفعل الا ان يقال لا يمكن ان يكون اختلاف في الاعتقاد
 واعلم ان الرجوع على عمل فعلها فانها تستحق التثنية بالمفعول دون فعلها وعلى كل من
 المقتضين من موصاها ما استقام او سلك الالف او هاء ما فعله الخبر لاجتماع الالف والاضافة زيد
 حسن التماس بالعلم بخلاف اخره فانها لا تنفصا بالمقتضى وينبغي ان يراد معنى موصاها الفاعل
 ثلاثا في خبر المفسر فيها هو صيغة فلنميز كذا قوله من تحتها فلا يصير فيها وينبغي ان يراد
 بالحقا الى الخبر لا واسطه او بواسطة الخبر فعل المفسر وجم غلام بالاضافة في المجرى عن الاضافة فلا
 يخرج عن المتع ومنه المفسر وجم غلام بالرفع في الصنيع والمعمول في كل واحد منهما مفعول وقول
 الرغبي لا يصح باعتبار نفسه لانه استوفى في مباحث الفقه فقال ليس الرغبي من غير ان يراد بها
 استيفاء اعراضها بل بان الاضافة للمفسر الفصح مشد على اعراضه فلذا بين ان الرغبي موصاها دون
 موصاها وجم غلام على خبر المفسر وفيه صورة الفاعلية لاصلاح الالف وجم غلام لا بد في صورة
 النسب من اثبات الالف وكذا في حواشي كتاب النسخ وهذا ما يجزى لو كان ملاما بالاضافة اليه
 ما يجزى صورة لفظا اما لو كان مراده الاحتمال المثلثة لمعنى الصفة حيث لا يراد بها انما
 مستفان اي بالانسان كما صرح به الرغبي بغيره واختلف في حسن وجهه ونسبته لان استعمال الموصف
 جعل بعد افاذه الاضافة التحقيف وهو عند الفراء هذا التحقيف باعتبار عدم الاضافة على الالف كما

في قولنا الضابط زيد المسمى ان يكون الصفة مضافة وهذا هو الحق على قولنا ان الرغبي
 الحسن وجهه ما مع انه لا يتحقق فيه وجه الاشباع وهو عدم التحقيف فينبغي ان يكون موصلا
 حسن وجهه ويكون مضافا له لاشباعه على خبر زيد على قدر الحاجة فالقياس ان يفتق
 الحسن بزيادة التثنية فيكون زيد حسن وجهه نصيبا الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل
 وجهه اية الا ان يقال المراضية لا فائدة في الالف كما في حسن وجهه ولما لم يحكم بكون زيد حسن
 الحسن من زيد ضرب اية في دونه لان ما سوى خبره ضرب ليس للربط بالثنية الا ان يوضع الخبر
 وما لا يفتق فيه فيجوز ان يفتق نعم الرجل زيد فما الفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع
 الوجه وهما في الاشتمال على التثنية المسمى في التثنية في الربط الا ان يقال لم
 يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فكيف في الحمد بالهدى لا يفتق بخلاف المسمى لكونه مع ذلك
 ينبغي ان يتفاوت التثنية في الحسن الوجه والحسن وجه لان قولنا فتح فاعلها فلو كان في خبره
 يلزم فقد الفاعل فيجب ان لا يجوز ان يكون المفعول بالثنية ان يقال يلزم تعدد الفاعل
 او التماس البدل للفاعل فيها خبر الموصو القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو ان كان المجرى لافاضا
 الى الفاعل لان يكون فيها خبره وان كان للاضافة الى التثنية او التثنية بالمفعول يكون فيها خبره
 انما لفظ القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة فيجوز كذا في الشيء الى ان يتفصل
 المرفوع عن الاضافة منه وباعتبار التثنية في الصفة وجعلها المقصود الذي هو في الفا البصري
 يلزم حينئذ المجرى النسب يقال في التركيب الزيدان الحسن وجههما المرفوع الزيدان الحسن وجههما
 المجرى فتبين ان الصفة جعلت في موضع الضمات المفعول عن فاعلها والاداعي اليه لا
 بالسياق بل بصفة محمولة مستندة الى الصفة مثل الصفة بما ذكر من رفع المفعول ونسبته
 من غير شرط الزيدان الحال والاستقبال صرح به الرغبي ولك مثل الصفة المشبهة المنيق وغيرها
 ايضا الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة بنحو حسن الوجه او حسن الوجه وهو قبله كذا في
 الموصوفات فالضابط وقع عليه الموصو المضاف وتماثل الفعل اي موصو بالفعل والزيادة ولا

يكون على المضاف اليه وجهه وبهم لا خلاف معناه والمضاف اليه المضاف اليه الذي كان له
معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضي لان تشبيهه ان يكون المراد بجميع
الجميع حقيقة او عرفا لما يتبادر عن قصد تفصيله عليه وبضاف التوضيح اي توضيح التوضيح
وتخصيصه او قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى ذكره للتخصيص فلهذا لاحاجة الى ذكره
لان الاضافة للتوضيح يشتمل التعريف والتخصيص التوضيح والاعتبار من الاضافة للتخصيص
الاضافة للتوضيح انما القابل من الاضافة التعريف والاضافة للتخصيص وقوله يجوز ان يشتمل
عليه الرمي اقول ويجوز ان يشتمل التعريف والاضافة الى جميع الخلق كقول من جاز البشر والاعمال اسم
في اسم مظهر الرقي والقاعدة بقرينة الاستثناء وتكون الاستثناء بقرينة ان العمل في المستثنى
بالرفع على القاعلة ويوجب ان لا يصح الاستثناء مع بقاء العمل على نحو بعضي الاعمال اطلاقا
الا في غير ذلك فانه ان العمل في هذا المظهر لا يعود الى القاعلة وانما هو المظهر لا يعمل
في المظهر بل في المظهر المظهر والمظهر في المستثنى لا يجوز ان يكون بضاف له من وما ذكره
من التعليل انما يتم في المستثنى والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المستثنى لا يظهر وجوده في
غيره من الاعمال فلهذا لا لا يظهر في المظهر اثر العمل والاحكام على سائر المضافات وانما هي
لان الاضافة لا يكون سوا كان مستمرا او مظهر لما قد نال ظهر له انه ينبغي ان يراد بالمظهر المظهر
مظهر كان او مظهر اذ ان يظهر قوله واقتصر المظهر في تعريفه المتداين او بالظاهر في المظهر
ظاهر كان او مظهر اذ ان يظهر قوله واقتصر المظهر في تعريفه المتداين او بالظاهر في المظهر
بالقاعلة وانما قال لا يصح المفعول به ولا يضل ولا يعمل في المفعول به لان العمل في المفعول به
انما هو من عمل الرمي وانما هو من عمل الرمي وانما هو من عمل الرمي وانما هو من عمل الرمي
لا يصح في عمل الرمي بالقاعلة بل يجري في عمل التسمية فلهذا وجب تخصيص الدعوى
وقوله ولا يتركها لان الاول تركه عادة الالام لان مع السابق وجوب واحد لنفي الرمي وليس بها
مستقبلا كما يوضحه عادة الالام الا اذا كان اسم التفضيل مفعولا وصفا شبيها في اللفظ

يكون على المضاف اليه وجهه وبهم لا خلاف معناه والمضاف اليه المضاف اليه الذي كان له
معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضي لان تشبيهه ان يكون المراد بجميع
الجميع حقيقة او عرفا لما يتبادر عن قصد تفصيله عليه وبضاف التوضيح اي توضيح التوضيح
وتخصيصه او قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى ذكره للتخصيص فلهذا لاحاجة الى ذكره
لان الاضافة للتوضيح يشتمل التعريف والتخصيص التوضيح والاعتبار من الاضافة للتخصيص
الاضافة للتوضيح انما القابل من الاضافة التعريف والاضافة للتخصيص وقوله يجوز ان يشتمل
عليه الرمي اقول ويجوز ان يشتمل التعريف والاضافة الى جميع الخلق كقول من جاز البشر والاعمال اسم
في اسم مظهر الرقي والقاعدة بقرينة الاستثناء وتكون الاستثناء بقرينة ان العمل في المستثنى
بالرفع على القاعلة ويوجب ان لا يصح الاستثناء مع بقاء العمل على نحو بعضي الاعمال اطلاقا
الا في غير ذلك فانه ان العمل في هذا المظهر لا يعود الى القاعلة وانما هو المظهر لا يعمل
في المظهر بل في المظهر المظهر والمظهر في المستثنى لا يجوز ان يكون بضاف له من وما ذكره
من التعليل انما يتم في المستثنى والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المستثنى لا يظهر وجوده في
غيره من الاعمال فلهذا لا لا يظهر في المظهر اثر العمل والاحكام على سائر المضافات وانما هي
لان الاضافة لا يكون سوا كان مستمرا او مظهر لما قد نال ظهر له انه ينبغي ان يراد بالمظهر المظهر
مظهر كان او مظهر اذ ان يظهر قوله واقتصر المظهر في تعريفه المتداين او بالظاهر في المظهر
ظاهر كان او مظهر اذ ان يظهر قوله واقتصر المظهر في تعريفه المتداين او بالظاهر في المظهر
بالقاعلة وانما قال لا يصح المفعول به ولا يضل ولا يعمل في المفعول به لان العمل في المفعول به
انما هو من عمل الرمي وانما هو من عمل الرمي وانما هو من عمل الرمي وانما هو من عمل الرمي
لا يصح في عمل الرمي بالقاعلة بل يجري في عمل التسمية فلهذا وجب تخصيص الدعوى
وقوله ولا يتركها لان الاول تركه عادة الالام لان مع السابق وجوب واحد لنفي الرمي وليس بها
مستقبلا كما يوضحه عادة الالام الا اذا كان اسم التفضيل مفعولا وصفا شبيها في اللفظ

لشيء الا ان يقال ان اركان العلم المقصود في الشيء لا وضع شيئا لشيء ولا معنى لمعنى
الشيء ونفسه بل وضعه في الوجود هذه الشروط وضع افضل لفاعله الظاهر قياسا على المضعف
حتى لا يشرط المصلح على شيء لا يعمل بدون هذه الشروط لان بوضوح ما يفسر عن العرب وضعه المفضل
فلا اعتبار لهذه الشروط عند رتب بوجه من رتبته وهو في المعنى غلب السبب قال الشيخ لا
في اصطلاحهم فسمي المفضل سببا لاسباب قال الهندي ولعل المص استعمال غير المشهور للشيء
على معنى وضعه ونقصه ونقصه فيقول المفضل سببا وهذا يقال الواجب سببا لاسباب في افعال
اسبابا فالاستباح المسبب وانما عدل عن السبب الى المسبب للنتيجة على انه لا يلزم ان يكون
في المعنى السبب الزاوي بل ان يكون له ما جعله الكلام سببا صحيحا كان اوسقيا مشك
من ذلك الذي بينه وبين غيره على افعال فيقول المفضل يخرج عنه نحو ما رايته زيد البعض في غير العمل اليوم
منه في غير ما سبق في ان يطلق السبب ولا يضر غيره في قوله باعتبار غيره في الاول بل في غير
الاول مفضل لان السبب باعتبار الاول اعترض الرضى به كيف تعلق في الاول
وقوله باعتبار الثاني مفضل وقد اتفق العامة على انه لا يضر في الفصل بغيره من متماثلين الى
من يقع فلا يقال يعلت في الدار في العمار وقال يعلت في الدار في اليوم نعم لوجه جعل الثاني
بدل الاول وان كان يعلت في البلد في الدار فيجب ان يعلت في الكل واجاب بان قوله باعتبار
الاول حال من يقع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه والمساواة باها
المدح هذا البيان يخص ما لا يكون المقصود هذا المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يخفى
بمقام المدح فانه يكون التفضيل للزيادة مع بها فائدة الاصل الفعل وان كان على وجه المنة
او على وجه يكون دون حاله المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني
لعدم الحاجة في تركيب السبق مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصله يانه يجرى في الجميع وان كان
بعض ما ذكره الشارع ولا يتوقف على اصل اليا فتأمل وانما هما ان يجعل احدهما في سطح التفضيل
مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا ينافي ذلك مع وجود التفضيل في الوجود لوجه ذكرها

نحو

فان قلت لو كان قولنا ان زيادة التفضيل في الشيء كما كان فذلك وفي هذا القول المفضل في الشيء
الزيادة التفضيل في الشيء بل يوجه على ان زيادة التفضيل في الشيء كان يوجه على ان الزيادة
او يوجه اخرى قلت نعم لكن قول عبارة الشارع يجعل الباقي قوله بالشيء معنى لا بالسبب
بمع التوجه بهما السابقين بل احسن ومعنى باجني ولم يقل يفضله من الحاصل وهو الا التفضل بهما العامل
باجني لا يميز بين افعال ومعنى المضعف عمل فيجوز ان كان عروضا وانما يضر على الرضى وقوله
قوله من رتب زيد في اشارة الى الترتيب نقل المص من رتب فليقدم على الكل حتى لا يلزم الفصل في افعال
والعمل ولم يفت الى جوابه بل لم يذكرها وهو ان رتبته في هذا المثال لان العمل المؤخر لا
لافتتاح في جمع التفضيل الى ما يذكرها وهو ان رتبته في هذا المثال لان العمل المؤخر لا
يستلزم تقدم رتبته واجاب بان يلزم تفضيل رتبته في جمع التفضيل الى ما يذكرها وهو ان رتبته في هذا المثال لان العمل المؤخر لا
المص ووجهها الى ما ذكره في معنى يلزم جمع التفضيل الى ما يذكرها وهو ان رتبته في هذا المثال لان العمل المؤخر لا
جوابه بقرينة الماذكر المص فانظر الى الكلام انما يكون بالتصريح على ختم المص مع انما
من قبل العبارة ثم ذكره الهندي ووافقه الشارع وهو ما يقتضيه العجب لا كيف يجاب بالفتح
فيما ذكره من وجوه افعال العرب باسم التفضيل المضعف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا
في افعالهم وحاصل الصنيع منع الاضطراب ان كان يمكنهم تقديمه فلا توجيه له وهو ان لو قدم لم
التركيب على اهل المشهور واوردوا الترتيب ايضا بان هذا الوجه انما يجرى في الاشياء انما يقال دلت
رجلا الحسن في غيره الكل في رتبته واجاب الهندي بان لم يجمع وهو كالسابق فلا
المص الى واجيب بان في الترتيب المضعف المعنى التفضيل فيعمل افضل مع الاضطراب بخلاف اذا كان معنى
معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطراب ايضا وعلى كل تقدير فالحق على ان كان عليه تفضل
التفسير لان اصله انه على تقدير ذكره الترتيب بعد الهندي مسمكين بان المقصود لا تفضل
تفضل الكل على الكل على المعين ووجه الرتب ان عمل اسم التفضيل يخص بما اذا كان المفضل
عليه خابرين بالاعتبار ووجه اعتبار ان بالذات وانما ظهر ان المقصود تفضل الكل على الكل

انه غير محتمل ان يكون العلم سلفا على العلم ما ذكره في قوله تعالى ان العلم اذا لم يحضره العقل
 هذا يشهد بان العلم بعينه العقل والشهود والاشياء في العقل ولو سلم فالمراد ليس العلم
 حتى يصح تقديره بهذا ما يدل على التقدير سواء كان لفظ العلم او الرتبة او الوجه او الظن في ذلك
 هي الحقيقة الصفة العقلية هي الحقيقة لا غير به صار متقابلا لفظه الذي يقع بعد
 وقوله تعالى ان العلم اذا لم يحضره العقل فانه لا وجه والطبع فلا ينافي فكذا العلم
 على الماضي لا يوجد ان يقال هي الحقيقة العقلية وحدها من مقتضى صحتها وهي اخص من الحقيقة
 لغير الشان وقوله وليست هذه تأكيد للحصر على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبيا على
 وليس المراد بعبارة الوقوع كونه ظاهر المتبادر لا يوجب مطلعا كما قبل ولا يؤيد في الدنيا كما قبل
 فكل ما يحسن لكن هذا جوابا وجزا وهو الامتنان الا في الاستقبال من حيث لان جواب العلم
 لا يكون الا بعد كونه ولا يوجب ان يكون مستقبلا وكذا الجواب يجوز ان يكون فيما مضى في جواب
 ثم قال استمر جوابا ان ان علمه بالذات والوجه ان يقال ان العلم مستقبلا لا يقتضيان عمل
 في العلم الذي هو العلم بالاشياء الذي هو من اجله واذا وصفت بعد الاول والآخر خص بان هذا
 في كونه الى الواقع بعد الاول والآخر وكان لم يجب واقرعها بعد خبرها من جوف العطف لانهم قد
 ولم يجب وماذا وجب تقدير فالوجهان جازان جعل وجهان متباينين لان العلم لا ينافي العلم
 فهو حادثة عامل الفاعل لان خبره من العامل المستعمل الاول فان خبره من المستعمل
 لكن الاظهر بالنظر الى سابق ان يكون تقديره ففعله الوجه الثاني والاعمال وان كان بالنظر الى
 الحكم الاولى وسواء كان لو ترك المستقبل تقدير بمعنى كى للسببية لا فائدة لتقديره
 للسببية سيما وقد علم معنى كى قبل ذلك لكن تقديره الى معنى اخر انها الثانية لاخر ان معنى
 مع فان قلت من ايضا بمعنى انها الثانية فلو لم يكن الى ما قبل معنى اذا كان معناه او معنى كى قلت
 كما زاد لا يشترط في معنى هذه ان يكون مجردة اخر من مما قبل او متبعا اخر من فمحتمل ان يكون
 متبعا او لا او استقبالا لا محتمل الاستقبال كما لا يخفى كما قبل كنت بشر اصر ذكر كى

مع ما من قبل المتبادر لا محتمل المتبادر في قوله تعالى والآخر مقتضى العلم لا محتمل العلم في قوله
 اس مع الماضي قبله قبل هذا المثال المتبادر في قوله تعالى ان العلم اذا لم يحضره العقل
 في كلام الله تعالى كانت كى في قوله تعالى ان العلم اذا لم يحضره العقل
 على ان العلم وهو خلاف عبارة العلم والاظهر ان المراد ان العلم انما يشاهد بان تميزه في نظر
 السامع في غير الحال لانها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى اقبل وهو لا ينافي في الحال كما
 ان يقال بيان فائدة العلم فلا يصح ذكره في مقام افادته كما قوم بعضهم وجه القوم انهم قد
 اما حذائبا ويريدون لزوم المستقبل بعدها يحصل الاتصال المعنوي فلا ينافي لغيره
 بالخير لانها وضعت لفائدة اتصال ما قبلها لما بعدهما لفظا ومعنى فالمقتضى كانت واجبة
 مثل من قال ان لا يكون الا ان يحصل المثال في الحقيقة او حكاية ولهذا اتفق المتكلمون
 مثال العلم حقيقة ما لفت حال التحقيق وانظر الى الاول في نظر الاول استمر في نظر الى
 الا ان كان سري لا يصلح سببا للدخول فان السبب ووجه السري وكان سري محتمل ان يكون
 في تقديره كان سري واقعا وان يكون في تقديره كان سري متبعا الى غير ذلك مما لا يخفى
 خبر كان لا يصلح للسببية قبل ما في الرفع مجرد انتفاء الشرطه التامس فيبقى الثاني انما
 لا يخفى ان الخبر في صورة الغيب ليس من ادخلها بل الفصل العام المقدر متعلقا بمقتضى تلك
 بقرينة وقف خبره ادخلها بالرفع على تقديره فتقول انهم عطف تقديره جاز لا يخفى من في تقديره
 بالنظر الى اقبل لان قوله استمر حتى فعلها عطف من غير تقديره لان قوله اليماد كذا في تقديره
 على معنى وسبق تقديره فادخلها العطف العطف على ذلك التقيد لها والاما اذا عطف
 ما الخبر فالشرط محتمل اي ما كان صفة الله تعالى منهم الاولى ما كان فعل الله تعالى تقديره فاما
 والقائ التي تنصب المتبادر بعد ما يتقديره ان جعل جاز الفاعل محله خبره المتبادر
 والاصح دعاية اليه ومع ذلك لا وجه للقائ في قوله يتقديره ان الاولى وان تقديره الكلام والقائ
 بشرطه انما هما السبب وقد بينا الشايع من التقيد المستعمل جوابا وصف التقيد لما لا يشك

فإنه لا بد من أن يكون له اسم في كل زمان ومكان
والإشفاق والإشفاق في كل زمان ومكان
مع كونه متغيرا في كل زمان ومكان
عنه صانعا ويرجع فاعول الخبر باسم الفاعل
أن يجعل من هو على الحقيقة باعتبار الأصل ويزيد أيضا على صانعا
فرب يرد نحو عيسى صانعا وهذا احتمال آخر وهو أن يكون زيد مفعولا باسم عيسى
فرب يرد إلى زيد ولا يتبع فقد الخبر لا بالناس الاسم فاعول الخبر كما زيد قام لأن كون عيسى الاسم
مع إشفاق الخبر قبل الذكر يجب أن يكون زيد اسم فلا يلتزم بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف
هذا الوجه على ثبوت عيسى في الزمان والزمان في كل ذلك ينبغي أن يجوز عيسى في
جمله في كل زمان وأما في وقت هذا الوجه على أنه يثبت في الاستعمال عيسى أن يخرج
ولو كان الاستعمال عيسى يخرج الزمان والاستعمال عيسى في كل زمان
يخرجان في الأول أن يقول الفاعل يقول عيسى زيدان يخرج وقد عرفنا قول عيسى في
عدم إشفاق هذا الوجه على تقدير أن يكون زيد مفعولا باسم عيسى في كل زمان ومكان
اسم عيسى في كل زمان ومكان فاعول الخبر كما كانت في الاستعمال الأول فيخرج زيد الخبر
بالإشارة على المسند للفاعل في الحال لا يظهر ذلك في قوله وما كانوا يفعلون وقوله لم يكن
أن يصح مع بعض ذهب وانقطع أي كسائر الأفعال أي كباقي الأفعال فيخرج أي يخرج من كان
لمجد وقوله عيسى على ذلك الظاهر من الأسماء العربية وفي كثير من النسخ زيادة في
وأيضا من الأسماء العربية وفي المستقبل الأول وفي المضارع وما كان يفعل
والاستقبال وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه لا يتوقف على أن كانوا يفعلون
وكان يجرى قول من في الماضي لإثبات ما في الماضي في القريب في الماضي إن لم يسبق إشفاق القريب
فلا يقال إن كان زيد يفعل إذا كان فعله كان مبدع الفعل ويؤيده أن قوله وإشفاق

فإنه لا بد من أن يكون له اسم في كل زمان ومكان
والإشفاق والإشفاق في كل زمان ومكان
مع كونه متغيرا في كل زمان ومكان
عنه صانعا ويرجع فاعول الخبر باسم الفاعل
أن يجعل من هو على الحقيقة باعتبار الأصل ويزيد أيضا على صانعا
فرب يرد نحو عيسى صانعا وهذا احتمال آخر وهو أن يكون زيد مفعولا باسم عيسى
فرب يرد إلى زيد ولا يتبع فقد الخبر لا بالناس الاسم فاعول الخبر كما زيد قام لأن كون عيسى الاسم
مع إشفاق الخبر قبل الذكر يجب أن يكون زيد اسم فلا يلتزم بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف
هذا الوجه على ثبوت عيسى في الزمان والزمان في كل ذلك ينبغي أن يجوز عيسى في
جمله في كل زمان وأما في وقت هذا الوجه على أنه يثبت في الاستعمال عيسى أن يخرج
ولو كان الاستعمال عيسى يخرج الزمان والاستعمال عيسى في كل زمان
يخرجان في الأول أن يقول الفاعل يقول عيسى زيدان يخرج وقد عرفنا قول عيسى في
عدم إشفاق هذا الوجه على تقدير أن يكون زيد مفعولا باسم عيسى في كل زمان ومكان
اسم عيسى في كل زمان ومكان فاعول الخبر كما كانت في الاستعمال الأول فيخرج زيد الخبر
بالإشارة على المسند للفاعل في الحال لا يظهر ذلك في قوله وما كانوا يفعلون وقوله لم يكن
أن يصح مع بعض ذهب وانقطع أي كسائر الأفعال أي كباقي الأفعال فيخرج أي يخرج من كان
لمجد وقوله عيسى على ذلك الظاهر من الأسماء العربية وفي كثير من النسخ زيادة في
وأيضا من الأسماء العربية وفي المستقبل الأول وفي المضارع وما كان يفعل
والاستقبال وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه لا يتوقف على أن كانوا يفعلون
وكان يجرى قول من في الماضي لإثبات ما في الماضي في القريب في الماضي إن لم يسبق إشفاق القريب
فلا يقال إن كان زيد يفعل إذا كان فعله كان مبدع الفعل ويؤيده أن قوله وإشفاق

الاصنام ودفن العبيد حرس الزمى
وتما التلى وشعورنا فيكم والمراءى
ولا تمل من الجب في الدنيا اذهاها

تبعی

في الحقيقة متعاضداً من حيث الثالث فانهم
 في الحقيقة المتعاضدين فان كان الثالث
 فان كان الثالث المتعاضدين فان كان الثالث
 ان كان الثالث المتعاضدين فان كان الثالث
 هذا الذي يكون ذكرها مستغنى عن القول بان الثالث
 للثاني اي معنى المذكور والمؤثر في الضعف من الاستدلال
 ولعل من يتطاول به فان كان ظاهره جدي في محله
 يكون القائل بالظاهر جدي في فعل الماضي
 الزمن الذي يسمي توتيلاً في الصحاح فثبت الاستدلال
 توتيل في الفعل الماضي في قوله تعالى في قوله
 توتيل في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله
 العرب نحو محسن وصان ذلك وان اراد معنى
 الفاعل في الفعل في قوله تعالى في قوله تعالى
 هذا ذكره الرضي في جملته في قوله تعالى في قوله
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 من قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 لا تذكركم في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله
 عن قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 توتيل في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله
 وصوفاً في الصحاح توتيل في قوله تعالى في قوله

في الحقيقة

في الحقيقة متعاضداً من حيث الثالث فانهم
 في الحقيقة المتعاضدين فان كان الثالث
 فان كان الثالث المتعاضدين فان كان الثالث
 ان كان الثالث المتعاضدين فان كان الثالث
 هذا الذي يكون ذكرها مستغنى عن القول بان الثالث
 للثاني اي معنى المذكور والمؤثر في الضعف من الاستدلال
 ولعل من يتطاول به فان كان ظاهره جدي في محله
 يكون القائل بالظاهر جدي في فعل الماضي
 الزمن الذي يسمي توتيلاً في الصحاح فثبت الاستدلال
 توتيل في الفعل الماضي في قوله تعالى في قوله
 توتيل في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله
 العرب نحو محسن وصان ذلك وان اراد معنى
 الفاعل في الفعل في قوله تعالى في قوله تعالى
 هذا ذكره الرضي في جملته في قوله تعالى في قوله
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 من قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 لا تذكركم في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله
 عن قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 توتيل في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله
 وصوفاً في الصحاح توتيل في قوله تعالى في قوله

[illegible]

۱
مستحق

[illegible]

صنف

